

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
فضائل حضرت سيدنا أبو بكر الصديق  
أو الزلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى  
رضي الله تعالى عنه

نبذة عن الشيخ الإمام الهمام وحيد الزمان، فريد الأوان

العلامة أحمد رضا خان عليه الرحمة والرضوان صاحب الكتاب

اسمه:

له عدّة أسماء: (محمد)، واسمه التاريخي (المختار)، وسمّاه جدّه (أحمد رضا)، وسمّى الشيخ نفسه لشدة حبه واتباعه لحبيبه النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم بـ(عبد المصطفى).

يقول في شعره الذي امتدح به النبيّ عليه السلام يخاطب نفسه:  
خوف نه ركه رضا ذرا تو تو هي عبد مصطفى ترى لي أمان هي ترى لي أمان  
هي<sup>(١)</sup>.

يقول: رضا لا تخف شيئاً، فإنما أنت عبدُ المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم،  
فلكَ الأمان، لكَ الأمان.

بعضُ الناس يعترضون على هذا فلا يراه سائغاً، ومنهم من يقول: إنه شرك، ولا

---

(١) كتاب «حداثق بخشش».

برهان له فيما ادعاه، وهذا ديدنهم في كل ما يزعمون أنه شرك، ويرمون الناس بالشرك على حسب زعمهم، وليس لهم سلطان فيما يزعمون، بل يجحدون بكثير من نصوص الكتاب والسنة بحسب الظنون، وفي نفس هذه المسألة - أعني التسمية عبد المصطفى - دأبوا على دأبهم، فحرّموا على الناس ما أحلّ لهم الحقّ المبين حيث يقول: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم﴾ [النور: ٣٢]، وأمر نبيّه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخاطب الناس فيقول: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، وجليّ أن ضمير المتكلم يرجع إلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بدلالة السياق، فلو كان هذا شركاً؛ لزم أن يكون الله قد أشرك، وأمر نبيّه صلى الله تعالى عليه وسلم بالشرك!

وبهذا ظهر أن هؤلاء يرمون المسلمين بالشرك وهم عنه برآء، بل ويرمون الله جلّ وعلا ونبيّه صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه التّهمّة الشنيعة من حيث لا يشعرون. وصحّ عن النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيح»: أن سيّدنا حمزة قال وهو ثمل: (هل أنتم إلا عبيد سيدي)، وذلك بحضرة النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يأمره صلى الله تعالى عليه وسلم بتجديد الإيمان بعدما أفاق<sup>(٢)</sup>.

فدلّ ذلك على صحّة إضافة العبد إلى غيره سبحانه وتعالى، ولو كان شركاً؛ لأمره صلى الله تعالى عليه وسلم بالتوبة، ولنقل إلينا.

وللإمام أحمد رضا في جواز التسمّي بعبد النبيّ فتوى ورسالة مستقلة، وهي: «بذلّ الصفا لعبد المصطفى»، وهذا ملخص ما ذكره الإمام أحمد رضا مع بعض

(١) رواه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٥).

(٢) القصة في «البخاري» (٢٣٧٥)، و«مسلم» (١٩٧٩).

تصرف .

وأبوه الشيخُ نقي علي خان رحمه الله ، المتوفى سنة (١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م) ، وجدُّه الشيخُ رضا علي خان ؛ كانا من كبار العلماء والعرفاء .

نسبه ومولده :

هو أحمد رضا بن محمد نقي علي بن رضا علي بن محمد كاظم علي بن محمد أعظم بن محمد سعادت يار خان بن سعيد الله خان رحمهم الله .  
ولدَ الشيخُ أحمد رضا في العاشر من شوال المكرَّم سنة (١٢٧٢هـ) الموافق (١٤ يونيو / ١٨٥٦م) في بريلي مدينة من مدن الهند .

نشأته واشتغاله بأخذ العلم :

اشتغل الشيخ من الصبا بدراسة العلوم العقلية والنقلية ، واستكمل دراسة هذه العلوم ، وتمَّ ذلك في الرابعة عشرة من عمره ، يقول رحمه الله :  
(وذلك لمنتصفِ شعبان «١٢٨٦هـ» ، وأنا إذ ذاك ابنُ ثلاثة عشرَ عاماً وعشرة أشهر وخمسة أيام ، وفي هذا التاريخ فرضتُ عليَّ الصلاة وتوجهتُ إليَّ الأحكام) .  
ولما فرغ ؛ نال إجازة الإفتاء عن أبيه وأستاذه وشيخه رحمهم الله ، يقول في كتاب  
إلى تلميذه الشيخ ظفر الدين البهاري :

(بحمد الله أفتيتُ أوَّل فتيا حينما كنت في الثالثة عشرة من عمري للرباع عشر من شعبان «١٢٨٦هـ» ، ولو أعيشتُ إلى العاشر من شعبان «١٣٣٦هـ / ١٩١٧م» ؛ تكون مدَّة الإفتاء خمسين سنةً ، ولا أحصي شكراً لله على هذه النعمة الكبرى كما يجب) .

أساتذته :

أساتذته ليسوا بكثير، قرأ بعض الكتب الابتدائية على مرزا غلام قادر البريلوي، وقرأ على والده الشيخ نقي علي خان أكثر الكتب، ومن أساتذته: الشيخ عبد العليّ الرامفوري، قرأ عليه كتاباً في الهيئة، والشيخ أبو الحسين أحمد النوري، والشاه آل رسول المارهروي، والشيخ أحمد بن زيني دحلان المكي، والشيخ عبد الرحمن المكي، والشيخ حسين بن صالح، رحمهم الله أجمعين.

### سلوكه وأخذه الطريقة:

بايع مع أبيه على يد سيد آل رسول الأحمدي، وأخذ إجازة البيعة في السلسلة القادرية من شيخه، وألبسه شيخه الخرقة واستخلفه.

### خدماته الدينية:

اشتغل الشيخ بعدما تخرّج بالتدريس والإفتاء والتصنيف والوعظ والإرشاد وإصلاح الأمة المسلمة، وكان أكبر همّه في التصنيف، فقد ألف أكثر من ألف كتاب في خمسين عاماً، أكثرها مطبوعة، وهذه الكتب باللغة العربية والأردية والفارسية.

### سرعة قلمه:

وكان الشيخ رحمه الله سريع الكتابة، قويّ الذاكرة، غنياً عن مراجعة الكتب غالباً حين التصنيف والتأليف، فقد كانت تحضره العلوم مرتبة في ذهنه دائماً، والشاهد على سرعة كتابته وقوة حفظه كتابه «النيرة الوضيئة في شرح الجوهرة المضيئة» وقصته: أنه التقى في أول حجة له (١٢٩٥هـ) بالشيخ حسين بن صالح جمل الليل، فتأثر به الشيخ حسين جداً، وطلب منه أن يشرح كتابه «الجوهرة المضيئة» بالعربية، فشرحه في يومين، وسماه بالاسم التاريخي: «النيرة الوضيئة في شرح الجوهرة المضيئة» (١٢٩٥هـ)، ثم زاد عليه بعض التعليقات والحواشي وسماه بالاسم التاريخي: «الطرّة

الرضيئة على النيِّرة الوضيئة» (١٣٠٨هـ).

وأيضاً قدّم إليه علماء مكّة المشرّفة سؤالاً متعلّقاً بالنوط (وهي العملة الورقيّة المعروفة المتداولة بين الناس)، قد عجز كبار العلماء عن حلّه، فأنجَحَ الشيخ رحمه الله تعالى مسألتهم بجوابٍ شافٍ كافٍ، وكتبه ارتجالاً بلا مراجعة الكتب، بلسان عربيٍّ مبین، وسمّاه بالاسم التاريخي: «كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم» (١٣٢٤هـ).

ثم كتب عليه ضميمةً بعدما رجَعَ إلى بلاده الهند، وسمّاه بالاسم التاريخي: «كاسر السفية الواهم في إبدال قرطاس الدراهم» (١٣٢٩هـ)، ثم نقلها إلى الأردية وسمّاه بالاسم التاريخي: «الذيل المنوط برسالة النوط» (١٣٣٩هـ).  
والرسالة المذكورة من جملة النماذج الدالّة على وفور علمه، وبراعته في الفقه، ونبوغه ودقّة فهمه، وتميُّزه عن أقرانه، بل وعن كثير ممن مضى بالتنقيح والغوص على المكنون في درر العلوم ممّا خفيَ على كثير من الناس، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

#### وفاته:

انتقلَ جدِّي الشيخُ الإمام أحمد رضا خان رحمه الله إلى الرفيق الأعلى في (٢٥) مضت من صفر (١٣٤٠هـ) خلال أذان الجمعة عند قول المؤذن: (حيّ على الفلاح)، كأنّه رحمه الله يجيب المؤذن، ويلبّي الداعي إلى الفلاح، فأفْلَحَ وفاز بالنجاح، ببلدة بريلي الشريفة.

والإمامُ استخرجَ سنة وفاته قبل ارتحاله بخمسة أشهر في رمضان (١٣٣٩هـ) من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب﴾ [الدهر: ١٥].  
رحمَ الله الشيخ، وأسكنه فسيح جنّاته سبحانه وتعالى.

عن حفيد الشيخ  
محمد أختَر رضا القادري الأزهرى  
نبذة عن الشيخ الإمام تاج الشريعة

المفتي الأعظم بالهند محمد أختَر رضا القادري الأزهرى

حفظه الله

مولده ومسقط رأسه :

هو الإمامُ القدير الشَّانِ محمد أختَر رضا خان الحنفيُّ القادريُّ الأزهرى، ولد يوم  
الخامس والعشرين من شهر صفر سنة (١٣٦١هـ) الموافق (١٣/٣/١٩٤٢م) بمدينة  
بريلي في شمال الهند التي تبعد مسافة (٢٥٠) كيلومتراً من العاصمة دلهي في اتجاه  
الشرق.

نشأته ونسبه :

الشيخ حفظه الله ولد في بيتٍ عامر بالعلم والعلماء المعروفين في القارّةِ الهندية  
منذ أكثر من مئتي عام؛ حيث إنه ابن حفيدِ الشيخ الإمام الهمام، وحيد الزمان فريد  
الأوان، المجدد لأوائل القرن الرابع عشر الهجري، سيدي أحمد رضا خان الحنفي  
البريلوي، فنسبه إليه يصل عن طريق والديه :  
فهو ابن الشيخ المفسرِ الأعظم بالهند مولانا محمد إبراهيم رضا (المكّنَى : جيلاني  
ميان)، ابن حجّة الإسلام الشيخ محمد حامد رضا، ابن الشيخ أحمد رضا الحنفي  
البريلوي.

ومن جهة والدته؛ فإن جدّه من والدته هو المفتي الأعظم بالهند محمد مصطفى  
رضا خان القادريّ الحنفي، ابن الشيخ أحمد رضا الحنفيّ البريلوي.

### تعلّمه العلوم وأساتذته:

أخذ الشيخُ حفظه الله الدروسَ الأوّليّةَ والعلومَ الابتدائيّةَ العقليّةَ والدينيّةَ عن  
العلماء الأكابر المعروفين في وقته، وعن والده وجده من والدته الشيخ محمد  
مصطفى، وحصلَ على شهادة خريج العلوم الدينية من دار العلوم منظر الإسلام بمدينة  
بريلي. ثم أكمل أدامه الله تعليمه في جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة في الفترة ما بين  
(١٩٦٣م) إلى (١٩٦٦م) درس فيها اللغة العربية وتخصّصَ في الأحاديث وتفسير  
القرآن العظيم.

### حياته العملية والعلمية:

بعد عودة الشيخ حفظه الله من القاهرة إلى الهند انخرطَ في التدريس بدار العلوم  
منظر الإسلام.  
أسس بعد فترة دارَ الإفتاء بعد أخذ الإجازة من مرشده ومعلّمه المفتي الأعظم  
بالهند الشيخ محمد مصطفى رضا (المتوفى سنة ١٤٠٢هـ) وترك التدريس بدار العلوم  
منظر الإسلام.

وقد استخلفَ المفتي الأعظم بالهند الشيخ محمد مصطفى رضا قبل وفاته حفيدهُ  
الشيخ العلامة محمد أختَر رضا، وعيّنهُ مفتياً عاماً بالهند، حيث رآه أهلاً لذلك.  
وقد برع الشيخ في الإفتاء وحلّ المسائل المعقّدة المتعلقة في الفقه وغيره، ولا  
غرو في ذلك؛ لأنه تخرّجَ على يد المفتي الأعظم نفسه.

إن سماحة الشيخ كثيرُ السفر لنشر الدين والتوعية الفكرية والعقدية، وله تلامذة  
ومحبّون منتشرون، ليس في الهند فحسب بل في سائر المعمورة، ويعتبر سماحته

المربي لهم وهم ينهلون من علمه ومكانته الروحانية، وقد أعطي الشيخ لقب (تاج الشريعة) من قبل كبار العلماء.

وللشيخ ميل كبير لكتابة الشعر والمدائح، وإلقائها في المحافل والمناسبات، وقد نشر ديوانه المسمّى: (نعمات أخت)، ولاحقاً تمّ نشر ديوانه باسم: (سفينه بخشش) بمعنى: (سفينه الغفران) عام (١٩٨٦م)، وتمّ إصدار طبعة جديدة ومنقحة سنة (٢٠٠٦م) والديوان يشتمل على مدائح الشيخ باللغتين العربية والأردنية، وتوجد مدائح وقصائد للشيخ لم تنشر بعد.

وللشيخ عدّة تصانيف ورسائل باللغتين الأردية والعربية، وجرّ ترجمة بعضها من الأردية إلى العربية والإنجليزية، من هذه التصانيف:

- ١- الدفاع عن كنز الإيمان في جزأين.
- ٢- حكم التصوير.
- ٣- عمليات التلفزيون والفيديو.
- ٤- الحق المبين.
- ٥- تحقيق أنّ أبا إبراهيم تارح لا آزر.
- ٦- تعريب رسالة «شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام» للعلامة أحمد رضا رحمه الله.

٧- والكتاب الذي بين يدينا «الهاد الكاف في أحكام الضعاف» هو تعريب لرسالة من اللغة الأردية للإمام أحمد رضا رحمه الله تسمّى «منير العينين في حكم تقبيل الإبهامين»، ونبذة من رسالة نادرة صنّفها الإمام بالعربية سُمّيت «مدارج طبقات الحديث» التي قام سيّد الشيخ محمد أخت حفظه الله بتحقيقها وجمعها في هذا الكتاب والتعليق عليه.

إنّ دار الإفتاء بمدينة بريلي والذي يديره الشيخ بنفسه لا يعتبر دار إفتاء لمنطقته



الجغرافية فقط، وإنما ساهم في تقديم الفتوى إلى سائر العالم على طريقة أهل السنة والجماعة، وقد بلغ عدد فتاوى الدار ما يزيد على خمسة آلاف فتوى.

إنَّ الشيخ العلامة أدام الله بركاته عليه ليس بارعاً في اللغتين العربية والأردية فحسب، بل إنَّ له ملكة عظيمة في اللغة الإنجليزية، وقد ساهم سماحته بالإفتاء والإملاء بالإنجليزية، وصدر له كتاب فيها.

نسأل الله العليَّ القدير أنْ يديم الصَّحَّةَ والعافية لشيخنا العلامة محمد أختَر رضا، ويلبسه حلل التقوى واتباع السنَّة النبويَّة الشريفة، وأنْ يطيل الله في عمره، وأنْ يبقيه ذخراً للإسلام والمسلمين منصوراً على أعدائه، ويحفظه منهم، وأنْ ينفعنا بعلومه وأنواره في الدارين، اللَّهُمَّ آمين.

وصلَّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وأبائه الطيبين وزوجاته أمهات المؤمنين، وأصحابه الكرام والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

خادم الشيخ الفقير إلى الله

محمد خالد المكي - ٢٥ صفر (١٤٢٨هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥].

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد رضا نقي علي رضا علي طيب ذكي بأن يفضّل الشَّيخين والضَّجيعين

الجليلين<sup>(١)</sup>، والأميرين الوزيرين في درجات عليّة عليه، فباح به وأفصح، وبَيَّنّه وأوضح، ولوّح به وصرّح، نادياً إليه لسانه، طيباً به جنانه؛ إذ لم تكن بحمد الله من الكِبَرِ وحبِّ الجاه ذرّةً لديه، أصفه وصفاً أجد به رشفاً من بحر نعت المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم كانت له الجلائل، وزانت به الفضائل، ودانت له الفواضل، فيه كان بدوها، وإليه كان فيئها، فلا تنتمي إلاّ إليه، ولا تنتهي إلاّ إليه.

أحمدته بمحامد تكون لي مصاعداً، إلى ذروة حمد واحد، له الحمد كلّهُ، دقُّه وجلُّه، وكثره وقلُّه، وأوَّلُه وآخره، وباطنه وظاهره، يرفع من يشاء ويضع من يشاء؛ إذ ميزان الفضل بيديه، قولي هذا أقول، وفي ميدان الحمد أجول.  
قال تعالى: ﴿له الحمد في الأولى والآخرة﴾ [القصص: ٧٠].

الحمد لله ربّ العالمين حمداً منيعاً، على أن فضّل نبينا على العالمين جميعاً، وأقامه يوم القيامة للمذنبين شفيحاً، وحباً كلّ مَنْ رآه - ولو لحظةً - من بعيدٍ فضلاً وسيعاً، ووعد مَنْ وقع في واحدٍ من الصحابة حميماً وضريعاً<sup>(٢)</sup>، واختار منهم الأربعة الكرام، عناصر الإسلام، وأئمة الأنام اختياراً بديعاً، وبني ترتيب الخلافة على ترتيب الفضيلة، وغلظ مَنْ عكس غلطاً شنيعاً.

فصلّى الله وسلّم، وبارك وترخّم، على حبيب القلوب، وطبيب الذنوب، وآله الأطهار وصحبه الأخيار، إنه كان بصيراً سميعاً، صلاةً إعظامٍ يتلوها سلاماً، وسلاماً إكراماً تعقبه صلاةً، وتتبع كلاً بركةً وزكاةً إلى الأبد تشييحاً.  
وأشهد أن إله سيّده ومولاه<sup>(٣)</sup>، ما أعظمه وأعلاه، وأكبره وأجله، وحده لا شريك له، إلهاً رفيعاً، وأنّ محمداً عبده ورسوله، ورحمته ورفده، أجمله وأكمّله، وبدين الحقّ أرسله؛ ليمحو كلّ علةٍ ويعلو الدّين كلّهُ علواً سريعاً.

(١) السيد جاويد يرجى مراجعة هذه العبارة والتوضيح .

(٢) الضريع: نبتٌ بالحجاز له شوكٌ كبير، الرطبُ منه يُسمّى شبرقاً، واليابس يُسمّى ضريعاً، لا تقربه دابةٌ لخبثه .

(٣) السيد المهندس جاويد الرجاء توضيح هذه العبارة .

وبعد :

فهذه إن شاء الله منحةٌ عالية، وسلعةٌ غالية، ورحمةٌ ربّانية، لا نزاعةً شيطانيّةً، وأوراقٌ إن رأيتَ قليلةً، وإن وعيتَ جليّةً، إذا قرأتَ هانت، وإذا فهمتَ لانت، وإن أنصفتَ زانت، وإن تعسّفتَ بانت، وجناتٍ عالية، قطوفها دانية، فيها سررٌ مرفوعة، وأكوابٌ موضوعة، ونمارقٌ مصفوفة، وزرابيٌ مبثوثة .

قبولها القبول من قبل الفحول، وزينتها الرد من أهل الحسد، فيها من كلّ الثمرات وجنا الجنّات، عنب التّحقيق ورطب التّدقيق، وجوز الحقائق ولوز الدّقائق، تُؤتي أكلها مرتين: مرّةً عسلاً لأصحاب السّنن، وأخرى ثمالاً<sup>(١)</sup> لأصحاب الفتن .  
فيها أنهار تُسمّى سلسبيلاً، ماؤها صافٍ، وشافٍ وكاف، هلاهل مروٍ لمن يستقيه، وهلهل مرد لمن يتقيه .

فيا لها من جنةٍ في ظلها جنةٌ للإنس، والجنة من شمس الافتتان وحريق المرء، أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء، تولّى سقي أشجارها، وفتق أزهارها، واجتناء ثمارها، عبده الكلّ عليه والمفتاق<sup>(٢)</sup> في كل أمرٍ إليه: عبد المصطفى الشهير بأحمد رضا، المحمّدي ديناً، والسنيّ يقيناً، والحنفي مذهباً، والقادري منتسباً، والبركاتي مشرباً، والبريلوي مسكناً، والمدني البقيعي إن شاء الله مدفنًا، فالعدني الفردوسي برحمة الله موطنًا، كان الله له، وحقّق أمله، وأصلح عمله، وجعل أخراه خيراً من أولاه، ابن الإمام الهمام، والفاضل الطمطم، والبحر الطام، والبدر التّام، حامّي السّنن، وماحي الفتن، ذي تصانيف رائقة، وتواليف فائقة، شريفة منيفة، لطيفة نظيفة، بقية السّلف، حجّة الخلف، ناصح الأمّة، كاشف الغمّة، حامّي حمى الرّسالة عن كيد أهل الضلالة، وممّا قلتُ في بابه معذراً إلى جنابه: [من الطويل]

---

(١) السيد المهندس جاويد في الأصل وضعت هنا رقم حاشية ولم يوجد شيء فما المراد؟ وكذا بعد

قليل، بعد كلمة (هلاهل) و(هلهل)؟

(٢) السيد المهندس جاويد يرجى إيضاح العبارة.

فوالله لم يبلغ ثنائي كماله ولكن عجزني خير مدح لماله  
فذا البحر لولا أن للبحر ساحلاً وذا البدر لولا البدر يُخشى ماله

سيدي ومولاي، وسندي ومأواي، العالم العَلَم، علامة العالم، مولانا المولوي:  
محمد نقى علي خان القادري البركاتي، الأحمدى الرسولي، رضي الله تعالى عنه  
وأرضاه، بالنصرة والسرور لقاءه، ابن العارف العريف، السيد الغطريف، شمس التقي  
بدر النقي، نجم الهدى علامة الوري، ذي البركات المتكاثرة، والكرامات المتواترة،  
والترقيات الرفعة والتنزلات البديعة، وقلت في شأنه راجياً لإحسانه: [من الطويل]  
إذا لم يكن فضلاً فما النفع بالنسب وهل يُصطفى خبث وإن كان من ذهب  
ولكنني أرجو الرضا منك يا رضا وأنت على فاز<sup>(١)</sup> ولي عالي الرتب

حصني وحرزي، وذخري وكنزي، ذي القدر السني والفخر السمي، مولانا  
المولوي: محمد رضا علي النقشبندي، قدس الله سره، وأفاض علينا بره؛ آمين يا رب  
العالمين.

حصني على تصنيفها، وإحسان تأليفها، بإحصان ترصيفها لما رأيت أن قد زاغت  
أقوام، وزلت أقدام، وضلت أفهام عمّا رفعت له الرايات إلى أرفع الغايات<sup>(٢)</sup>، وتضافر  
الأخبار والعلماء الأبرار من تفضيل الشيخين على أبي الحسنين رضي الله عنهم،  
وجعلنا لهم ومنهم.

حتى بلغني أن من قادة التخمين والظن غير أمين إلى اقتداء العميين، وازدراء  
الثمين، واجتباء المهين، تعلق بشكوك سخيفة، لا لطيفة ولا نظيفة، وإنما هي كطعام  
من ضريع، لا يُسمن ولا يُغني من جوع، فيما توافق عليه سادة النقي، وقادة التقي، من

(١) السيد المهندس جاويد يرجى ضبط هذه الكلمات.

(٢) السيد جاويد: في الأصل هنا رقم حاشية ولا يوجد شيء فما المقصود؟

الاحتجاج بكرامة: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [الليل: ١٧] وقام بعرضها كلها أو بعضها أحد المتداخلين في عداد الأذكياء، على بعض العصريين من أفراد النبلاء، ولم أعلم إلام دامت رحى التقرير، وعلى أي شق برك البعير، فاشتد ذلك عليّ، وعظم أمره لدي.

فاستخرت الله تعالى في عمل كتاب، يبين الجواب، عن كل ارتياب، ويكشف النقاب عن وجه الصواب، مع اطلاعي على قصور باعي، وقصر ذراعي، وعدم الظفر من أسفار التفاسير إلا بشيء نذر يسير، ولولا إلا ما<sup>(١)</sup> أقاسيه من هجوم هموم، وعموم غموم، وتباعد أغراض، وتوارد أعراض، وما لا محيص عنه لمسلم؛ من إيذاء موز وإيلام مؤلم، كما أخبر النبي الأكرم، ﷺ.

بيد أن الفقير العاني، عاين عين أعيان المعاني، تفيض عليّ مدراراً، وتنج أي ثجاً كباراً<sup>(٢)</sup>، فقوى ظني أن صاحب التوفيق، سيقوي الضعيف عليّ ما لا يطيق، فاختلست الفرصة خمسة أيام من الشهر المبارك ذي الحجة الحرام؛ حتى جاءت بحمد الله كما ترى، وجوه غوان من حسان معان لم تفرغ الأذان، ونفائس تحقيق وعرائس تدقيق، لم يطمهنّ قلبي إنس ولا جان، فإن صدق ظني فكل ما فيه غير ما أنميه ممّا سمح به فكري الفاتر، وأدّى إليه نظري القاصر، والإنسان - كما تعلم - مساوق الخطأ والنسيان؛ فما كان صواباً. فمن الله الرحمن، وأنا أرجو الله سبحانه فيه، وما كان خطأ. فمني ومن الشيطان، وأنا أبرأ إلى الله عن مساويه، ويأبى الله العصمة في كل معنى وكلمة إلا لكتابه الأعظم، وكلام رسوله الأكرم، صلى الله تعالى عليه وسلم.

ولمّا كان فضّ ختامها وطلوع بدر تمامها ليلة بقيت من المئة الثالثة عشر، من سني هجرة سيّد البشر، عليه من الصلوات أنماها، ومن التّحيات أزكاها. . . ناسب أن أسميها:

(١) السيد المهندس جاويد من قراءة العبارة لم يظهر لنا جواب (لولا) الرجاء مراجعة العبارة.

(٢) السيد المهندس جاويد يرجي ضبط العبارة.

## «الزُّلال الأَنْقى من بحر سبقة الأَتْقى»

ليكون العلم علماً على العام، والله تعالى ولي الإنعام، وهو الخامس عشر من تصانيفي في علوم الدين، نفعني الله تعالى بها ولسائر المسلمين؛ إنَّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم.

\*\*\*

[المقدمة الأولى في بيان سبب نزول: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾]

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

قال ربُّنا تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ [الحجرات: ١٣] أراد الله سبحانه وتعالى ردَّ ما كانت عليه الجاهلية؛ من التفاخر بالآباء، والطعن في الأنساب، وتعلِّي النسب على غيره من النَّاس؛ حتى كأنَّه عبدٌ له أو أذلٌّ، وكان بدء هذه النَّزعة اللئيمة من الدليل الخسيس<sup>(١)</sup>، عدو الله إبليس؛ إذ قال: ﴿خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ [ص: ٧٦] فردَّ الله سبحانه وتعالى عليهم بأن أباكم واحد، وأمكم واحدة؛ فإنَّه تعالى قال: ﴿خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء﴾ [النساء: ١] فما منكم من أحدٍ إلَّا وهو يدلي بمثل ما يدلي به الآخر سواءً بسواءٍ، فلا مساغ للتفاضل في النَّسب، والتفاخر بالأُم والأب، وأمَّا ما ربَّناكم على<sup>(٢)</sup> أجيال تحتها شعوب، تحتها قبائل؛ فإنَّما ذلك لتعارفوا، فتصلوا أرحامكم، ولا ينتمي أحدٌ إلى غير أبيه، لا لأن تتفاخروا ويزدري بعضكم بعضاً.

نعم؛ إن أردتم التفاضل فالفضل عندنا بالتقوى، فكلَّمَا زاد الإنسان تقوى زاد كرامته عند ربه تبارك وتعالى.

فأكرمكم عندنا مَنْ كان أتقى لا من كان أنسب؛ إنَّ الله عليمٌ بكرم النفوس وتقواها، خبيرٌ بهم النفوس في هواها.

قال البغوي: (قال ابن عباس: نزلت في ثابت بن قيس، وقوله للرجل الذي لم يتفسَّح له: ابن فلانة؛ يُعيِّره بأمه، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «مَنْ الذَّاكِرُ فلانة؟» قال ثابت: أنا يا رسول الله، فقال: انظر في وجوه القوم، فنظر، فقال: «ما رأيت يا ثابت؟» قال: رأيت أحمر وأبيض وأسود. قال: «فإنك لا تفضلهم إلا في الدين والتقوى»، فنزلت في ثابت هذه الآية، وفي الذي لم يتفسَّح له: ﴿يا أيها الذين

(١) السيد جاويد: في الأصل هنا رقم حاشية فما المراد؟

(٢) السيد جاويد: في الأصل هنا رقم حاشية فما المراد؟

آمنوا إذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا ﴿﴾ اهـ<sup>(١)</sup> .

وقال مقاتل: (لَمَّا كَانَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ . . أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِعْلَانِ حَتَّىٰ عَلَا ظَهْرَ الْكَعْبَةِ وَأَذَّنَ، فَقَالَ عَتَّابُ بْنُ أَسِيدِ بْنِ أَبِي الْعَيْصِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَبَضَ أَبِي حَتَّىٰ لَمْ يَرَ هَذَا الْيَوْمَ. وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ: أَمَا وَجَدَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ هَذَا الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ مُؤَذِّنًا؟! وَقَالَ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو: إِنْ يُرِيدُ اللَّهُ شَيْئًا . . يَغْيِرُهُ، وَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ: إِنِّي لَا أَقُولُ شَيْئًا؛ أَخَافُ أَنْ يُخْبِرَهُ رَبُّ السَّمَاءِ. فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَالُوا، فَدَعَاهُمْ وَسَأَلَهُمْ عَمَّا قَالُوا، فَأَقْرَأُوا، فَانزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَزَجَرَهُمْ عَنِ التَّفَاخُرِ بِالْأَنْسَابِ وَالتَّكَاثُرِ بِالْأَمْوَالِ وَالإِزْرَاءِ بِالْفُقَرَاءِ)<sup>(٢)</sup> .

قال العلامة النسفي في «المدارك» تبعاً للزمخشري في «الكشاف»: (عن يزيد بن شجرة: مرَّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سوق المدينة، فرأى غلاماً أسود يقول: من اشتراني فعلى شرط ألا يمنعني من الصلوات الخمس خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، فاشتراه بعضهم، فمرض فعاده رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، ثم توفّي فحضر دفنه، فقالوا في ذلك شيئاً، فنزلت)<sup>(٣)</sup> .

وبالجملة: فمحصل الآية نفي التّفَاخُرِ بِالْأَنْسَابِ، وَأَنَّ الْكِرْمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا يُنَالُ بِالتَّقْوَى، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ تَقِيًّا لَمْ يَكُنْ لَهُ حِظٌّ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْكِرَامَةِ، وَسَلْبُهُ كَلِيًّا لَا يَصِحُّ إِلَّا عَنْ كَافِرٍ؛ إِذْ كُلُّ مُؤْمِنٍ يَتَّقِي أَكْبَرَ الْكِبَائِرِ: الْكُفْرَ وَالشَّرْكَ، وَمَنْ كَانَ تَقِيًّا . . كَانَ كَرِيمًا، وَمَنْ كَانَ أَتَقِيًّا كَانَ أَكْرَمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

ولعلك تظنُّ أن سردنا لتلك الروايات في شأن النزول ممَّا لا يغنيننا فيما نحن بصدده، وليس كذلك، بل هو ينفعنا في نفس الاحتجاج، ونكسر به سورة بعض الأوهام إن شاء الله تعالى؛ كما ستطلع عليه فانتظر. هذه مقدمة.

(١) تفسير البغوي (٢١٧/٤).

(٢) انظر «تفسير مقاتل» (٩٧/٤)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٢١٧/٤).

(٣) انظر «مدارك التنزيل» (١٣١-١٣٢)، و«الكشاف» (٣٧٨/٤).

(٤) السيد المهندس جاويد في الأصل رقم حاشية ولا يوجد شيء فما المراد؟



[في بيان سبب نزول: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾]

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى﴾ [الليل: ١٧-٢١] أجمع المفسرون من أهل السنة والجماعة على أن الآية نزلت في الصديق رضي الله تعالى عنه، وأنه هو المراد بالأتقى.

أخرج ابن أبي حاتم والطبراني: أن أبا بكر أعتق سبعة، كلهم يُعذَّب في الله، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [الليل: ١٧] إلى آخر السورة<sup>(١)</sup>.

قال البغوي: (قال ابن الزبير: كان أبو بكر يبتاع الضعفة فيعتقهم، فقال له أبوه: أي بني؛ لو كنت تبتاع من يمنع ظهرك؟ قال: منع ظهري أريد، فنزل: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [الليل: ١٧] إلى آخر السورة.

وذكر محمد بن إسحاق قال: كان بلالٌ لبعض بني جمح - وهو بلال بن رباح، واسم أمه حمامة - وكان صادق الإسلام، طاهر القلب، وكان أمية بن خلفٍ يخرجهُ إذا حميت الظهر، فيطرحه على ظهره ببطحاء مكة، ثم يأمر بالصخرة العظيمة فتوضع على صدره، ثم يقول له: لا تزال هكذا حتى تموت أو تكفر بمحمد. فيقول وهو في ذلك البلاء: أحدٌ أحد.

وقال محمد بن إسحاق: عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: مرَّ به أبو بكر يوماً وهم يصنعون به ذلك، وكانت دار أبي بكر في بني جمح، فقال لأمية: ألا تتقي الله تعالى في هذا المسكين؟ فقال: أنت أفسدته فأنقذه ممّا ترى، قال أبو بكر: أفعل، عندي غلامٌ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٩٣٦٧)، ومعجم الطبراني الكبير (٣٣٦-٣٣٧) عن سيدنا عروة بن الزبير عن أبيه رضي الله عنهما.

أسود، أجلدُ منه وأقوى، على دينك، أعطيكه؟ قال: قد فعلتُ، فأعطاه أبو بكر غلامه، وأخذه فأعتقه، ثم أعتق معه على الإسلام قبل أن يهاجر ستَّ رقابٍ، بلال سابعهم: عامر بن فهيرة رضي الله تعالى عنه؛ شهد بدرًا وأُحدًا، وقُتل يوم بئر معونة شهيدًا، وأم عُميس<sup>(١)</sup>، وزنيرة<sup>(٢)</sup>، فأصيب بصرها حين أعتقها، فقالت قريش: ما أذهب بصرها إلا اللات والعزى، فقالت: كذبوا وبيت الله؛ ما تضرُّ اللات والعزى، وما تنفعان، فردَّ الله تعالى إليها بصرها، وأعتق النهديَّة وابنتها، وكانتا لامرأةٍ من بني عبد الدار، فمرَّ بهما وقد بعثتهما سيّدتهما تطحنان لها، وهي تقول: والله؛ لا أعتقكما أبدًا، فقال أبو بكر: كلاً يا أم فلان، فقالت: كلا، أنت أفسدتهما فأعتقتهما، قال: فبكم؟ قالت: بكذا وكذا، قال: قد أخذتُهما وهما حرّتان، ومرَّ بجاريةٍ من بني المؤمل وهي تُعذَّب فابتاعها فأعتقها.

وقال سعيد بن المسيب: بلغني أنّ أمية بن خلف قال لأبي بكرٍ في بلالٍ حين قال: أتبيعه؟ قال: نعم؛ أبيعُه بنسطاس، وكان نسطاس عبدًا لأبي بكر صاحب عشرة آلاف دينار وغلّمان وجوارٍ ومواشٍ، وكان مشركًا، حمّله أبو بكر على الإسلام على أن يكون ماله له فأبى، فأبغضه أبو بكر فلمّا قال له أمية: أبيعُه بغلّامك نسطاس؛ اغتنمه أبو بكر وباعه منه، فقال المشركون: ما فعل ذلك أبو بكر ببلالٍ إلا ليدي كانت لبلالٍ عنده، فأنزل الله تعالى: ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى﴾ [الليل: ١٩] <sup>(٣)</sup>.

وذكر العلامة أبو السعود في «تفسيره»: (وقد روى عطاء والضحاك عن ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما . . . وذكر قصّة شراء بلال وإعتاقه - قال: فقال المشركون: ما أعتقه أبو بكر إلا ليدي كانت عنده، فنزلت) اهـ

- 
- (١) ذكر السهيلي في «الروض الأنف» (١١٨/٣) أسماء الذين عُذّبوا، ومنهم (أم عميس) وغيره ذكرها بالباء؛ أي: (أم عميس) كما سيذكرها المؤلف قريباً، فعلهما واحد، والله أعلم.
- (٢) قوله: (وزنيرة) هي بكسر الزاي والنون وتشديدها، وبعدها ياء ساكنة معجمة باثنتين من تحتها. انظر «الإكمال» (١٩٢/٤) لابن ماكولا رحمه الله تعالى.
- (٣) انظر «تفسير البغوي» (٤/٤٩٦-٤٩٧).

وفي الإزالة<sup>(٢)</sup> عن عروة: أن أبا بكر الصديق أعتق سبعة كلهم يُعَدَّب في الله: بلالاً، وعامر بن فهيرة، والنهدية، وابنتها، وزنيرة، وأم عبيس، وأمة بني المؤمل، وفيه نزلت: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ إلى آخر السورة<sup>(٣)</sup>.

وعن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: قال أبو قحافة: أراك تعتق رقاباً ضعافاً؛ فلو أنك إذ فعلت ما فعلت؛ أعتقت رجالاً جلدأ يمنعونك، ويقومون دونك؟ فقال: (يا أبت؛ إنما أريد وجه الله) فنزلت هذه الآية: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾ إلى قوله: ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى﴾ [الليل: ١٧-٢١]<sup>(٤)</sup>.

وعن سعيد بن المسيب، عن قتادة قال: (نزلت: ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى﴾ في أبي بكر؛ أعتق ناساً لم يلتمس منهم جزاءً ولا شكوراً، ستة أو سبعة، منهم بلال، وعامر بن فهيرة)<sup>(٥)</sup>.

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [الليل: ١٧] قال: (هو أبو بكر الصديق)<sup>(٦)</sup>.

قلت: وقد أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (أن أبا بكر اشترى بلالاً من أمية بن خلف وأبي بن خلف ببردة وعشرة أواق، فأعتقه الله تعالى، فأنزل الله تعالى هذه الآية إلى قوله: ﴿إن سعيكم لشتى﴾)<sup>(٧)</sup> أي: إن سعي أبي بكر

(١) انظر «تفسير أبي السعود» (١٦٨/٩).

(٢) السيد جاويد، ما المقصود من قوله: (وفي الإزالة) وما هو التخريج؟

(٣) أخرج نحوه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٦٧/٣٠)، والدينوري في «المجالسة»: (١٦٦)، وانظر «الإصابة» (٣٣٤/٢).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٥٢٥/٢)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٤١٥).

(٥) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٧٤٩٦).

(٦) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٣٨/٨) وعزاه لابن مردويه.

(٧) تفسير ابن أبي حاتم (١٩٣٥٩).

وأمية وأبي لمفترق فرقاناً عظيماً، فشتان ما بينهما.

وقد قال السيّد بن السيّد عمّار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما في شراء الصّديق بلالاً

وإعتاقه شعراً: [من الطويل]

جزى الله خيراً عن بلالٍ وصحبهِ عتيقاً وأخزى فاكهاً وأبا جهلٍ  
ولم يحذرا ما يحذر المرءُ ذو العقلِ عشيّةَ همّ في بلالٍ بسوءِ  
بتوحيده ربّ الأنامِ وقولهِ فإنّ تقتلونني فاقتلونني ولم أكن  
فيأ ربّ إبراهيمَ والعبديونس لمن ظلّ يهوى الغيِّ من آلِ غالبِ  
عتيقاً وأخزى فاكهاً وأبا جهلٍ ولم يحذرا ما يحذر المرءُ ذو العقلِ  
شهدتُ بأنّ الله ربّي على مهلٍ لأشرك بالرحمن من خيفةِ القتلِ  
وموسى وعيسى نجّني ثمّ لا تملِ على غير برّ كان منه ولا عدل<sup>(١)</sup>

هذا، وقد قال البغوي في ﴿الأتقى﴾: (يعني أبا بكر الصّديق في قول الجميع)<sup>(٢)</sup>.  
وقال الرازي في «مفاتيح الغيب»: (أجمع المفسرون ممّا على أنّ المراد منه أبو بكر)<sup>(٣)</sup>.

ونقل ابن حجر في «الصواعق» عن العلامة ابن الجوزي: (أجمعوا أنّها نزلت في أبي بكر... حتّى بلغني أن الطبرسي مع رفضه لم يسع له إنكاره في تفسيره «مجمع البيان»<sup>(٤)</sup> والفضل ما شهدت به الأعداء، والحمد لله ربّ العالمين.

ثمّ إنّ الإمام الفاضل فخر الدّين الرّازي حاول في «تفسيره» إثبات أنّ الآية لا تصلح إلاّ للصّديق بطريق النّظر والاستدلال - على ما هو دأبه رحمه الله تعالى - فقال: (اعلم أنّ

(١) أخرج هذه الأبيات أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/١٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (١٠/٤٤١).

(٢) انظر «تفسير البغوي» (٤/٤٩٦).

(٣) تفسير الرازي (٣١/٢٠٤).

(٤) الصواعق المحرقة (١/١٨٩) بنحوه، وانظر «مجمع البيان» للطبرسي (١٠/٣٧٦) حيث قال: (وعن ابن الزبير قال: إنّ الآية نزلت في أبي بكر).

الشَّيْعة بأسرهم يُنكرون هذه الرُّواية، ويقولون: إنَّها نزلت في حقِّ علي بن أبي طالب عليه السَّلام، والدَّلِيل عليه قوله تعالى: ﴿ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ [المائدة: ٥٥]، فقوله: ﴿الأتقى الذي يؤتى ماله يتزكى﴾ [الليل: ١٧-١٨] إشارة إلى ما في تلك الآية من قوله: ﴿يؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ [المائدة: ٥٥]، ولمَّا ذكر ذلك بعضهم في محضري قلتُ: أُقيمُ الدلالةَ العقليةَ على أنَّ المرادَ من هذه الآية أبو بكر، وتقريرها: إنَّ المرادَ من هذا الأتقى هو أفضل الخلق، فإذا كان كذلك وجب أن يكون المراد هو أبو بكر، فهاتان المقدمتان متى صحتا. . صحَّ المقصود، وإنما قلنا: إنَّ المرادَ من هذا الأتقى أفضل الخلق؛ لقوله تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات: ١٣]، والأكرم هو الأفضل.

فدلَّ على أنَّ كلَّ مَنْ كان أتقى وجب أن يكون أفضل، فثبت أنَّ الأتقى المذكور ههنا لا بدَّ أن يكون أفضل الخلق عند الله تعالى، فنقول: لا بدَّ أن يكون المراد به أبا بكر؛ لأنَّ الأُمَّةَ مجمعةً على أنَّ أفضل الخلق بعد رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إمَّا أبو بكر أو علي، ولا يمكن حمل هذه الآية على علي بن أبي طالب، فتعيَّن حملها على أبي بكر، وإنَّما قلنا: إنَّه لا يمكن حملها على علي بن أبي طالب؛ لأنَّه تعالى قال في صفة هذا الأتقى: ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى﴾ وهذا الوصف لا يصدق على علي بن أبي طالب؛ لأنَّه كان في تربية النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّه أخذه من أبيه وكان يُطعمه ويسقيه، ويكسوه ويربيّه، وكان الرِّسول صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنعمًا عليه نعمةً يجب جزاؤها، أمَّا أبو بكر فلم يكن للنبي - عليه الصلاة والسلام - عليه نعمة دنيوية، بل أبو بكر كان يُنفقُ على الرِّسول عليه الصلاة والسلام، بل كان للرِّسول عليه الصلاة والسلام نعمة الهداية والإرشاد إلى الدِّين، إلَّا أنَّ هذا لا يُجزى؛ لقوله تعالى: ﴿ما أسألكم عليه من أجر﴾ [ص: ٨٦] والمذكور ههنا ليس مطلق النعمة، بل نعمةٌ تُجزى، فعلمنا أنَّ هذه الآية لا تصلح لعلي بن أبي طالب، وإذا ثبت أنَّ المراد بهذه الآية مَنْ كان أفضل الخلق، وثبت أنَّ ذلك الأفضل من الأُمَّة إمَّا أبو بكر

أو علي، وثبت أن الآية غير صالحه لعلي؛ تعيّن حملها على أبي بكر رضي الله تعالى عنه، وثبت دلالة الآية أيضاً على أن أبا بكر أفضل الأمة) اهـ ملخصاً<sup>(١)</sup>

قلت: أمّا ما ذكره الفاضل الإمام أنّ علياً رضي الله تعالى عنه كان في تربية النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّه أخذه من أبيه؛ فقد ذكره محمد بن إسحاق وابن هشام، وهذا لفظ ابن إسحاق: (حدثني عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر أبي الحجاج قال: كان من نعمة الله تعالى على عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه<sup>(٢)</sup> وممّا صنع الله تعالى له، وأراد به من الخير: أن قريشاً أصابتهم أزمةٌ شديدةٌ، وكان أبو طالب ذا عيالٍ كثير، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للعبّاس عمّه - وكان من أيسر بني هاشم -: «يا عباس؛ إنّ أخاك أبا طالب كثير العيال، وقد أصاب الناس ما ترى من هذه الأزمة، فانطلق بنا إليه؛ فلنخفف عنه من عياله، آخذ من بنيه رجلاً، وتأخذ أنت رجلاً، فنكفلهما عنه؟» فقال العبّاس: نعم، فانطلقا حتى أتيا أبا طالب فقالا له: إنا نريد أن نخفف عنك من عيالك؛ حتى ينكشف عن الناس ما هم فيه؟ فقال لهما أبو طالب: إذا تركتما لي عقيلاً فاصنعا ما شئتما، فأخذ رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علياً فضمّه إليه، وأخذ العبّاس جعفرأ فضمّه إليه، فلم يزل عليّ رضي الله تعالى عنه مع رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى بعثه الله تبارك وتعالى نبياً، فاتّبعه عليّ وآمن به وصدّقه، ولم يزل جعفر عند العبّاس حتى أسلم واستغنى عنه) اهـ<sup>(٣)</sup>

قلت: وتمام النعمة الكبرى؛ بتزويج البتول الزهرا، صلوات الله على أبيها الكريم وعليها.

وأما ما ذكر من أنّ أبا بكر كان يُنفق على رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهذا أوضح وأظهر عند من له خبرةٌ بالأحاديث والسّير:

(١) انظر «تفسير الرازي» (٣١/٢٠٤-٢٠٥).

(٢) السيد المهندس جاويد: في الأصل رقم حاشية ولا يوجد شيء فما المراد؟.

(٣) سيرة ابن هشام (١/٢٤٦).

أخرج الترمذي عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما لأحدٍ عندنا يدٌ إلَّا وقد كافأناه بها ما خلا أبا بكر؛ فإنَّ له عندنا يدًا يكافئه اللهُ بها يومَ القيامة، وما نفعني مالٌ أحدٍ قطُّ ما نفعني مالٌ أبي بكر، ولو كنتُ متخذًا خليلاً لاتخذتُ أبا بكرٍ خليلاً، أَلَا وإنَّ صاحبكم - أي: محمداً صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خليل اللهُ»<sup>(١)</sup>.

وأخرج أيضاً عن عليٍّ رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «رحمَ اللهُ أبا بكرٍ؛ زوّجني ابنته، وحملني إلى دارِ الهجرة، وأعتقَ بلائاً من ماله، وما نفعني مالٌ أحدٍ في الإسلامِ ما نفعني مالٌ أبي بكر»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج الإمام أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما نفعني مالٌ قطُّ ما نفعني مالٌ أبي بكر» فبكى أبو بكرٍ وقال: هل أنا ومالي إلَّا لك يا رسولَ اللهُ<sup>(٣)</sup>.

وأخرج الطبراني عن ابن عباسٍ رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما أحدٌ عندي أعظمُ يداً من أبي بكر؛ واساني بنفسه وماله، وأنكحني ابنته»<sup>(٤)</sup>.

وأخرج أبو يعلى من حديث أم المؤمنين الصّديقة رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهَا مرفوعاً مثل حديث ابن ماجه عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup>.

قال ابن حجر: (قال ابن كثير: مروئياً أيضاً من حديث عليٍّ، وابن عباسٍ، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. وأخرجه الخطيب عن ابن المسيب مرسلًا، وزاد: وكان صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقضي في مال أبي بكر كما يقضي في مال.....)

(١) سنن الترمذي (٣٦٦١).

(٢) سنن الترمذي (٣٧١٤).

(٣) سنن ابن ماجه (٩٤)، ومسند أحمد (٢/٢٥٣).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٨)، و«الكبير» (١١/١٥٣).

(٥) مسند أبي يعلى (٤٤١٨).

وأخرج ابن عساكر من طرقٍ عن عائشة وعروة رضي الله عنهما: أنَّ أبا بكرٍ أسلم يوم أسلم وله أربعون ألف دينارٍ - وفي لفظٍ: أربعون ألف درهم - فأنفقها على رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) اهـ (٢)

قلتُ: ومروئي أيضاً من حديث سيّدنا أنس بن مالكٍ رضي الله تَعَالَى عَنْهُ؛ كما أخرجهُ الإمام ابن عدي في «الكامل»: أنبأنا المولى الثَّقَّة الحَجَّة، مفتي الحنفيَّة بمكة المحمّيَّة، إمام الفقهاء والمحدّثين، سيّدي وأستاذي عبد الرّحمن بن عبد الله بن عبد الرّحمن السراج، عن جمال العلماء، السّلف الخير في منصب الإفتاء، مولانا جمال بن عبد الله بن عمر المكي، عن خاتمة الحفّاظ والمحدّثين، مولانا محمّد عابد بن الشيخ أحمد علي السندي ثم الزبيدي ثم المدني، عن المولى محمد صالح الفلاني العمري، عن الشيخ محمد بن السنّة (٣) الفلاني الفاروقي، عن مولاي السيّد الشريف محمد بن عبد الله، عن الفاضل المحدّث سيدي علي الأجهوري، عن الإمام شمس الدّين الرّملي، عن شيخ الإسلام زين الدّين زكريا الأنصاري، عن علامة الوري، جبل الحفظ شهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، عن أبي علي محمد بن أحمد المهدي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الحسن علي بن المقير، أنا أبو الكريم الشهرزوري، أنا إسماعيل بن سعدة الجرجاني، أنا أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني، وأبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الفارسي، أنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، أنا الحسين بن عبد الغفار الأزدي، ثنا سعيد بن كثير بن عفير، ثنا الفضل بن مختار، عن أبان، عن أنس قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر: «ما أطيب مالك! منه بلالٌ مؤذني، وناقتي التي هاجرتُ عليها، وزوجتني

(١) أخرجهُ عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٣٩٧).

(٢) انظر «الصواعق المحرقة» (١/٢١٣-٢١٤) للإمام ابن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تَعَالَى.

(٣) السيّد المهندس جاويد يرجى ضبط هذا الاسم والتأكد من الأسماء البقية.



ابتتك ، وواسيتني بنفسك ومالك ، كأني أنظر إليك على باب الجنة تشفع لأمتي»<sup>(١)</sup> .  
هذا وقد استقصينا الكلام على هذين الفصلين الذين أشار إليهما النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الأحاديث؛ أعني مواساة الصديق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنفسه وماله في فصلين من الباب الثاني من كتابنا الكبير في «التفضيل على غاية التحقيق والتفصيل» فارجع إليه إن أحببت .  
هذا تقرير ما ذكره الفاضل الرازي ، وقد أورده الإمام ابن حجر أيضاً في «الصواعق» وارتضاه<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

---

(١) انظر «الكامل» لابن عدي (٦/١٥) .

(٢) انظر «الصواعق المحرقة» (١/١٨٩) .

قلت: ولمناقشٍ أن يناقش فيه بأربعة وجوهٍ ينتظمها وجهان:  
الأول: إنا لا نُسَلِّمُ أنَّ أبا بكر لم يكن عليه لأحدٍ نعمةٌ تُجزى؛ فإنَّ من أعظم  
المنعمين على الإنسان والديه، قال تعالى: ﴿أن اشكر لي ولو الديك﴾ [لقمان: ١٤].  
ومعلومٌ أنَّ لا شكر إلا بمقابلة النعمة، ونعمة الوالدين من النعم الدنيوية التي تجري  
فيها المجازاة دون الدينية التي قال الله تعالى فيها: ﴿وما أسألكم عليه من أجر إن أجري  
إلا على رب العالمين﴾ [الشعراء: ١٠٩].

على أنَّنا نعتقد أنَّ النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد تَمَّتْ له خلافة الله العظمى،  
و نيابته الكبرى؛ فیده الكريمة أعلى، وأيدي العالمين سفلى، جعل سبحانه وتعالى  
خزائن رحمته ونعمه، وموائد جوده وكرمه طوعَ يديه، ومفوضةً إليه، صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ  
عليه، يُنفقُ كيف يشاء وهو خزانة السر، وموضع نفوذ الأمر، فلا تُنال بركة إلا منه، ولا  
يُنقلُ خيرٌ إلا عنه؛ كما قال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما أنا قاسمٌ والله يُعطي»<sup>(١)</sup>.  
فهو الذي يقسم الخيرات والبركات، وسائر النعماء والآلاء، في الأرض والسماء،  
والملك والملكوت، والأول والآخر، والباطن والظاهر، أيقنت بها<sup>(٢)</sup> جماهير  
الفضلاء العظام، ومشاهير الأولياء الكرام؛ كما حققت في رسالتي الملقبة بـ «سلطنة  
المصطفى صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وفيها من المباحث الفائقة، والمدارك الشائقة؛  
ما تقرُّ به الأعين، وتلدُّ به الأذان، وتنشرح به الصدور، والحمد لله رب العالمين.  
فإذن ما كان لأبي بكر وغيره من مالٍ وبلوغ آمالٍ إلا بعتاء النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
وسلَّم، فلم تنحصر النعم النبوية - على صاحبها الصلاة والتحية - في النعم الدنيوية التي  
لا تجزى، فكما أنَّ علياً لم يصلح مورداً للآية فكذلك أبو بكر سواء بسواء؟!  
أقول: والجواب عنه:

(١) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧/١٠٠) عن سيدنا معاوية رضي الله عنه.

(٢) السيد جاويد يرجي توضيح هذه العبارة.

- أمّا أولاً: فلأنه: إن صحَّ ما ذكرتم تعطلت الآية رأساً، ولم يوجد لها مصداقٌ أبداً؛ إذ ليس في الصحابة من لم يلد له أبواه، أو لم يُنعم عليه النبي صلى الله عليه وسلم في دينه ودنياه.

- وأمّا ثانياً - وهو الحل - : فلأنَّ نِعَمَ الدُّنيا ليست كُلُّها ممَّا تُجزى؛ إذ المجازاة هي المكافأة، وحاصل نعمة الوالدين أنَّ الله سبحانه وتعالى جعلهما سبباً لإيجاده، وخروجه من ظلمة العدم إلى نور التكوُّن، وبهما جعله بشراً حَسِيناً بعد أن كان ماءً مهيناً، وهذا ممَّا لا يمكن أن يجازى؛ إذ ليس في وسع أحدٍ أن يُحيي أبويه، أو يكونهما بعد أن لم يكونا؛ ولذلك قال النبيُّ صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا يجزي والدٌ والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه» أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

فأشار صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بعض المجازاة على حسب ما يدخل تحت الإمكان؛ فإن الرِّقَّ موتٌ حكماً، إذ به تتعطلُّ الأهلية، ويلتحقُ الإنسانُ العاقلُ البالغُ بالبهايم، فالعتق كأنه إحياءٌ له، وإخراجٌ من ظلمة البهيمية إلى نور الإنسانية، فعن هذا<sup>(٢)</sup> عُدَّ أداءٌ لبعض حقوقهما.

وكذلك النِّعم النبوية - على صاحبها الصلاة والتَّحية على حسب ما قررنا عليك - ليست ممَّا تُجزى، ويجري فيه ذاك بهذا؛ لأنَّه صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك المقام الرفيع، والمنصب البديع، إنَّما يتصرَّف على خلافة الملك المقتدر تبارك وتعالى، ونِعَمُ الملك لا تُجزى؛ فإنَّ الإحسان لا يُجَازى إلاَّ بالإحسان؛ كما نطق به القرآن العظيم، وما يُجَازى به العبدُ لا بُدَّ وأن يكون أيضاً من عطايه صلى الله تعالى عليه وسلم، فكان مكافأة عطائه بعطائه، وهو غير معقول.

---

(١) أخرجه مسلم (١٥١٠)، وأبو داود (٥١٣٧)، والترمذي (١٩٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٧٦)، وابن ماجه (٣٦٥٩).

(٢) السيد المهندس جاويد يرجى ضبط هذه العبارة.

وعن هذا نعتقد أنّ أداء شكر الله سبحانه وتعالى - بمعنى فراغ الذمة منه - محالٌ عقلاً؛ إذ الشكر نعمةٌ أخرى، فليشكرها حتى يخرج عن عهده، ويتسلسل إلى ما لا يتناهى، فثبت أنّ الدليل لا غبار عليه من هذا الوجه .

الثاني<sup>(١)</sup>: أنّ المقدمة القائلة بأنّ الأمة مجمعةٌ على أنّ أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم إمّا أبو بكر أو علي رضي الله تعالى عنهما مدخولٌ فيها؛ إذ هناك فرقتان أُخريان تدّعي إحداهما تفضيل سيّدنا الفاروق رضي الله تعالى عنه عليّ جميع الأمة، ومستندهما ما يُروى عن النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلّم: «لو كان بعدي نبيٌّ لكان عمر»<sup>(٢)</sup>.

وعنه صلى الله تعالى عليه وسلّم: «أنّ الله تعالى باهى بأهل عرفة عامةً، وباهى بعمر خاصةً»<sup>(٣)</sup>.

وإن كان الاستدلال بها وبأمثالها لا يقوم على ساقٍ: إمّا روايةً، أو درايةً، أو معاً؛ كاستمساك المفضّلة بحديث: «عليّ خير البشر»<sup>(٤)</sup>، وحديث الطهر<sup>(٥)</sup>، وحديث الاستخلاف في غزوة تبوك<sup>(٦)</sup>، وما ضاهاها؛ فمنها كذبٌ مختلقٌ، ومنها منكرٌ واهٍ، ومنها ما لا يفيدهم شيئاً؛ وكذلك مضت سنّة الله في كلّ مبتدعٍ يحتجُّ ولا حجّة، ويحتجُّ حيث لا محجّة .

نهاية الملف kpn1 أبو خالد .

- 
- (١) أي: الثاني من الوجهين اللذين لمناقش أن يناقش بهما .
  - (٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٨٥/٣)، والترمذي (٣٦٨٦)، وأحمد (١٥٤/٤).
  - (٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٢٧٣).
  - (٤) ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٣٣/٧) وقال: (هذا حديث منكر . . وليس بثابت)، وانظر «الكامل» لابن عدي (١٦٩/١).
  - (٥) السيد جاويد ما المقصود من قوله: (وحديث الطهر).
  - (٦) أخرجه البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤) عن سيّدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وانظر «الصواعق المحرقة» (١٢٢/١).

والفرقة الأخرى تدّعي تفضيل سيّدنا عبّاس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنهما،  
وكان ملحظهم - وإن لم يعط قصدهم - قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ : «فإنما عمُّ  
الرجل صنو أبيه» وهو حديثٌ حسنٌ أخرجه الترمذي وغيره عن أبي هريرة رضي الله  
تعالى عنه<sup>(١)</sup>.

ولا شكّ أنّه رضي الله تعالى عنه شيخُ المسلمين وسيّدهم، ومقدّمهم وقائدهم،  
وعزّ نفوسهم، وتاج رؤوسهم حتى الخلفاء الأربعة من هذا الوجه؛ كما أنّ حضرة  
البتول الزهراء وأخاها السيّد الكريم إبراهيم - عليّ أبيهما وعليهما الصلاة والتسليم -  
أفضلُ العالمين مطلقاً من جهة النسب، والجزائية، وكرامة الجوهر، والطّينة.

وبالجملة: فلا يتعيّن أحدٌ من الشقوق الأربعة إلاّ بإبطال الثلاثة الباقية جميعاً،  
فكيف قلتُم: إنّ الآية لَمَّا لم تلتئم على عليّ. . . تعيّن أبو بكر مصداقاً لها؛ على أنّ  
المسائل السمعية لا تُنال إلاّ من قبل السمع؟!!

فالناظر المتفحص لا مذهب له قبل أن ينظر في دليل، فيظهر له سبيل؛ فإن كان  
تمام الدليل موقوفاً على تمذهب<sup>(٢)</sup> بمذهب. . . لزم الدّور، وهذا نظير ما أجبننا به عن  
استدلال الأئمة الشافعية على افتراض الترتيب في الموضوع بدخول الفاء في الوجوه  
وعدم القائل بالفصل، كما هو مذكورٌ في الخلافات.

أقول: والجواب عنه: أنّ مستندنا الأوّل الذي عليه المعوّل في هذا الباب إجماعُ  
الصحابة والتّابعين لهم بإحسان - رضي الله تعالى عنهم أجمعين - كما نقله الإمام  
الشافعي، ثم البيهقي، ثم آخرون<sup>(٣)</sup>، ودلّت عليه أحاديث عند البخاري وغيره؛ كما

(١) سنن الترمذي (٣٧٥٨).

(٢) الأخ المهندس جاويد: في الأصل رقم حاشية ولا يوجد شيء، فما المطلوب؟ .

(٣) أخرج البيهقي في «الاعتقاد» (ص ٣٧٥) أن ابن خزيمة رحمه الله تعالى قال: (خير الناس بعد رسول  
الله ﷺ وأولاهم بالخلافة أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي بن أبي  
طالب رحمة الله ورضوانه عليهم أجمعين. . . على هذا عهدتُ مشايخنا، وبه قال ابن إدريس؛ يعني =

فصلته في الكتاب، وأقمت الدليل الجليل على أن الإجماع تامٌ كاملٌ، لم يثبت شدوذٌ منه ولا ندور، وأنَّ الخلاف الذي ذكره أبو عمر بن عبد البرّ فليس ممّا يُعرّج عليه، أو يُلتفتُ إليه؛ لا روايةً ولا درايةً، وإن سلّمنا فالسواد الأعظم متبوع، واتباع الشاذ ممنوع، وهذا القدر يكفيننا للتمذهب، فانتفى الدور.

نعم؛ حديث الفرقين قويٌّ صحيح، لكن لا يخل بالمقصود؛ فإنَّ عمر وعبّاساً رضي الله عنهما لم يكونا أسلما حين نزول الآية كما يظهر بالرجوع إلى التاريخ، فلم يُقصد بالآية قطعاً، وبه بطل الشقّان الباقيان، وآل الدليل إلى الإحصان والإرصان، والحمد لله ولي الإحسان.

غاية الأمر: أنَّ الفاضل المستدل لم يطلع على هذين القولين، أو لم يعتدّ بهما؛ لتناهيهما في السقوط والشدوذ، على أننا بحمد الله بعدما ثبت الإجماع على أنَّ الصديق هو المراد في غنى عن هذه التجشّمات؛ كما لا يخفى.

إذا ثبت هذا فنقول: وصف الله سبحانه وتعالى الصديق بأنه أتقى، ووصف الأتقى بأنه أكرم، أنتجت المقدمتان: أنَّ الصديق أكرم عند الله تعالى.

والأفضل، والأكرم، والأرفع درجة، والأعلى مكانةً كلّها ألفاظٌ معتورةٌ على معنى واحد، فثبت الفضل المطلق الكلي للصديق، والله تعالى وليّ التوفيق.

هذا تقرير الدليل، بحيث يشفى العليل، ويروي الغليل، والحمد للمولى الجليل. واعلم أنَّ هذا الاحتجاج أطبقت عليه كلمات العلماء سلفاً وخلفاً، وارتضوه وتلقّوه بالقبول تليداً وطارفاً<sup>(١)</sup>، ولا شك أنه جديرٌ بذلك، لكنّ المفضلة لهم كلامٌ فيه بثلاثة وجوه، نذكرها وردّها بحيث لا يبقى ولا يذر، بتوفيق الله العلي الأكبر؛ فنقول:

\*\*\*

---

= الشافعي رحمه الله.

(١) قوله: (تليداً وطارفاً) أي: قديماً وحديثاً.

## الشبهة الأولى

إنَّ من المفسِّرين من فسَّر ﴿الأتقى﴾ بالتُّقي - كما في «المعالم» و«البيضاوي» وغيرهما من التَّفاسير<sup>(١)</sup> فسقط الاحتجاج عن أصله؟  
أقول: ولا علينا أن نمهِّد أولاً بمقدماتٍ تعينك إن شاء الله تعالى في الجواب عن هذا الارتياب، ثم نرفع الحجاب، عن وجه الصواب، بتوفيق العليم الوهاب، فاستمع لما يُلقى عليك.

## المقدمة الأولى

ما تظافت الأدلة من العقل والنقل - وناهيك بهما إمامين - على أن الألفاظ لا تُصرف عن ظواهرها ما لم تمسَّ حاجةً شديدةً لا تندفع إلاَّ به، وإلاَّ لم يكن هذا تأويلاً بل تغييراً وتبديلاً.  
ولو فُتِح بابُ التصرفات من دون ضرورةٍ تُلجىء؛ لارتفع الأمان عن النصوص - كما لا يخفى - وهذا لغاية ظهوره أغنانا عن تجشم إقامة الدليل عليه؛ حتى إنَّ بعض العلماء أدرجه في متون العقائد، وإنَّه لحقيقٌ به؛ فإنَّ قُصارى همم المبتدعين عن آخرهم إنَّما هو صرف النصوص عن الظواهر، وارتكاب تأويلات فاسدة، واحتمالات كاسدة، وأعدار باردة، فوجب علينا حسم ما دلَّها بإيجاب حمل النصوص على ما يعطيه ظاهرها إلاَّ بضرورة أبداً<sup>(٢)</sup>، وهذا ظاهر جداً.

\*\*\*

(١) انظر «تفسير البغوي» المسمى «معالم التنزيل» (٤/٤٩٦)، و«تفسير البيضاوي» (٢/١١٥٨).

(٢) السيد المهندس جاويد هذه العبارة وما قبلها لم يتضح المراد منها نرجو الإيضاح.

## المقدمة الثانية

ليس كلُّ ما يذكر في أكثر التفاسير المتداولة واجبَ القبول إن لم يساعده معقول،  
ويؤيده منقول.

والوجه في ذلك: أنَّ التفسير المرفوع - وهو الذي لا محيص عن قبوله أبداً - نذرٌ  
يسيرٌ جداً؛ إذ لا يبلغ المجموع منه جزءاً أو جزأين.

قال الإمام الخوئي: (علم التفسير عسيرٌ يسير، أمّا عسره: فظاهرٌ من وجوه:  
أظهرها: أنه كلامٌ متكلمٌ لم يصلِ النَّاسُ إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان للوصول  
إليه، بخلاف الأمثال والأشعار ونحوها؛ فإنَّ الإنسان يمكن علمه منه إذا تكلمَّ بأن  
يسمع منه، أو ممَّن سمع منه، وأمّا القرآن: فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلاَّ بأن  
يُسمعَ من الرسول صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم؛ وذلك متعدِّراً إلاَّ في آياتٍ قلائل، فالعلم  
بالمعاد يُستنبط بأماراتٍ ودلائل، والحكمة فيه: أن الله تعالى أراد أن يتفكَّر عباده في  
كتابه، فلم يأمر نبيّه صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم بالتنصيص على المراد في جميع آياته)  
اهـ<sup>(١)</sup>

وقال الإمام الزركشي في «البرهان»: (للناظر في القرآن لطلب التفسير مأخذ كثيرة،  
أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم، وهذا هو الطراز  
الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع؛ فإنه كثير... إلخ)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان قلائل لهذه الطوامير الكبرى،  
والأقاويل الذاهبة شذر مذر<sup>(٣)</sup>، وفيها لا خبر ولا أثر، وإنما حدثت بعدهم لمَّا كثرت

---

(١) نقل هذا الكلام الإمام الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (١/٣٧)، والإمام السيوطي في  
«الإتقان» (٢/١١٩٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/١٧٣).

(٣) السيد جاويد في الأصل هنا رقم حاشية ولا يوجد شيء، والعبارة السابقة واللاحقة غير واضحة يرجى =



الآراء، وتجادبت الأهواء، قام كلُّ لغويٍّ ونحويٍّ وبيانيٍّ، وكلُّ مَنْ له ممارسةٌ بشيءٍ من أنواع علوم القرآن يفسّر الكلام العزيز بما سمح به فكره، وأدّى إليه نظره، ثم جاء النَّاسُ مهرعين، وبجمع الأقوال مولعين، فنقلوا ما وجدوا، وقليلًا ما نقدوا، فعن هذا جاءت كثرة الأقاويل، واختلاط الصواب بالأباطيل.

وذكر ابن تيمية - كما نقله الإمام السيوطي قائلاً: إنه نفيس جداً<sup>(١)</sup> - لذلك وجهين: (أحدهما: قومٌ اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حملَ ألفاظِ القرآن عليها. والثاني: قوم فسّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريدَهُ مَنْ كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظرٍ إلى المتكلم بالقرآن، والمنزّل عليه، والمخاطب به.

فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظرٍ إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز أن يريد به العربي من غير نظرٍ إلى ما يصلح للمتكلّم وسياق الكلام.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة؛ كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسّروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به، وتارةً يحملونه على ما لم يدلّ عليه ولم يُردّ به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطوهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطوهم في الدليل لا في المدلول... إلى أن قال: وفي الجملة: مَنْ عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله) اهـ

= الضبط.

(١) الإتيان (٢/١٢٠٤).

ولذا قال الإمام أبو طالب الطبري في أوائل «تفسيره»: (في القول في آداب المفسّر: ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أصحابه ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات... إلخ)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية أيضاً: (كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو<sup>(٣)</sup> وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة فهو قليلٌ بالنسبة إلى ما بعدهم... إلخ)<sup>(٤)</sup>.

وقال السيوطي بعدما ذكر تفاسير القدماء: (ثم أَلْف في التفسير خلائقٌ فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بترأ، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كلُّ مَنْ يَسْنَحُ له قولٌ يورده، ومن يخطر بباله شيءٌ يعتمده، ثم يَنْقُلُ عنه ذلك مَنْ يجيء بعده ظاناً أن له أصلاً، غير ملتفتٍ إلى تحرير ما ورد عن السلفِ الصالح، ومن يُرْجَعُ إليهم في التفسير؛ حتى رأيتُ مَنْ حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] نحو عشرة أقوال، وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم؛ حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافاً بين المفسرين<sup>(٥)</sup>... إلى أن قال: فإن قلت: فبأيّ التّفاسير ترشد إليه، وتأمّر الناظر أن يعوّل عليه؟ قلتُ: «تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري» الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يُؤلّف في التفسير مثله... إلخ)<sup>(٦)</sup>.

(١) الإِتقان في علوم القرآن (٢/١٢٠٢-١٢٠٤).

(٢) الإِتقان (٢/١١٩٨).

(٣) السيد جاويد في الأصل حاشية فما المراد؟.

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٣٢)، و«الإِتقان» (٢/١١٩٩-١٢٠٠).

(٥) انظر «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٩).

(٦) الإِتقان (٢/١٢٣٥-١٢٣٧).

وفي «المقاصد» و«البرهان» و«الإتقان» وغيرها عن الإمام الأجلِّ أحمد ابن حنبل رضي الله تعالى عنه قال: (ثلاث كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير) اهـ<sup>(١)</sup>

قلت: وهذا إن لم يكن جارياً على إطلاقه<sup>(٢)</sup> لما يشهد به الواقع: إلا أنه لم يقله ما لم ير الخلط غالباً عليها، كما لا يخفى، وهذا في زمانه فكيف بما بعده؟! وفي «مجمع بحار الأنوار» عن رسالة ابن تيمية: (وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعةٌ كبيرةٌ؛ مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة: فإنه موضوع باتفاق أهل العلم، والثعلبي في نفسه كان ذا خيرٍ ودينٍ لكن كان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيحٍ وضعيفٍ وموضوع، والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، والبغوي تفسيره مختصرٌ من الثعلبي، لكن صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعية والآراء المبتدعة) اهـ<sup>(٣)</sup>

وفيه عن «جامع البيان» لمعين بن صيفي: (وقد يذكر محيي السنة البغوي في «تفسيره» من المعاني والحكايات ما اتفقت كلمة المتأخرين على ضعفه، بل على وضعه) اهـ<sup>(٤)</sup>

وفيه عن الإمام أحمد رحمة الله تعالى عليه: أنه قال في «تفسير الكلبي»: (من أوله إلى آخره كذبٌ لا يحلُّ النظر فيه) اهـ<sup>(٥)</sup>

وقد عدَّ الخليلي في «الإرشاد» أجزاء قلائل من التفسير صحَّت أسانيدُها وغالبها - بل كلها - لا توجد الآن؛ اللهم إلا نقول عنها في أسفار المتأخرين، قال: (هذه

(١) المقاصد الحسنة (ص ٤٨١)، والبرهان (٢/١٧٣)، والإتقان (٢/١٢٠٤).

(٢) السيد جاويد في الأصل هنا، وقبل أسطر عند قوله: (ثلاث كتب) يوجد أرقام حواشٍ فما المراد؟! .

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٥٤).

(٤) انظر «تذكرة الموضوعات» للفتني (ص ٨٤).

(٥) انظر «المقاصد الحسنة» (ص ٤٨١).

التفاسير الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل؛ كـ «تفسير جوير» عن الضحاك عن ابن عباس<sup>(١)</sup>.

وقال: (فأمّا ابن جريج: فإنه لم يقصد صحة، وإنّما ذكر ما روي في كلّ آية من الصحيح والسقيم، و«تفسير مقاتل بن سليمان» فمقاتل في نفسه ضعفه، وقد أدرك الكبار من التابعين، والشافعي أشار إلى أنّ تفسيره صالح) اهـ<sup>(٢)</sup>

قال المولى السيوطي قدس الله تعالى سره: (وأوهى طرقه - يعني تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضمّ إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير؛ فهي سلسلة الكذب، وكثيراً ما يخرج منها الثعلبي والواحدي، لكن قال ابن عدي في «الكامل»: «للكلبي أحاديث صالحة وخاصة عن أبي صالح وهو معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول منه ولا أشبع، وبعده مقاتل بن سليمان، إلاّ أنّ الكلبي يُفضّل عليه؛ لما في مقاتل من المذاهب الرديئة»<sup>(٣)</sup>.

وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة؛ فإنّ الضحاك لم يلقه<sup>(٤)</sup>، فإن انضمّ إلى ذلك رواية بشر بن عمار، عن أبي روق. . فضعيفة؛ لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابن جرير وابن أبي حاتم.

وإن كان من رواية جوير عن الضحاك. . فأشدّ ضعفاً؛ لأن جويراً شديداً الضعف متروك. . إلخ).

قال: (ورأيت عن «فضائل الإمام الشافعي» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن شاعر القطان: أنّه أخرج بسنده من طريق ابن عبد الحكم، قال: سمعتُ الشافعي يقول: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهه بمئة

(١) الإرشاد في معرفة علوم الحديث (١/٣٩١).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٣٩٨).

(٣) الكامل (٦/١١٩).

(٤) السيد جاويد: هنا رقم حاشية في الأصل فما المراد؟.

حديث<sup>(١)</sup> .

قلت: وهذه «معالم التنزيل» للإمام البغوي مع سلامة حالها بالنسبة إلى كثير من التفسير المتداولة، ودنوها إلى المشرع الحديثي تحوي على قناطر مقنطرة من الضعاف والشواذ والواهيات، وكثيراً ما تدور أسانيدنا على هؤلاء المذكورين بالضعف والجرح؛ كالثعالبي، والواحدي، والكلبي، والسدي، ومقاتل وغيرهم ممن قصصنا عليك أو لم نقصص، فما ظنك بالذين لا اعتناء لهم بعلم الحديث، ولا اقتدار على نقد الطيب من الخبيث؛ كالقاضي البيضاوي وغيره ممن يحذو حذوه؟ فلا تسأل عمّا عندهم من أباطيل لا زمام لها ولا خطام.

دع عنك هذا، يا ليتهم اقتصروا على ذلك، لكن بعضهم تعدى ما هنالك وسلك مسالك تجرّ إلى مهالك، فأدمجوا في تفسير القرآن ما تقف له الشعور، وتنكره القلوب، وتمجّجه الآذان؛ إذ قرر قصص الأنبياء الكرام والملائكة العظام، عليهم الصلاة والسلام بما ينقض عصمتهم وينقص أو يزيل عن قلوب الجهال عظمتهم كما يظهر ذلك لمن راجع قصة آدم وحواء، وداوود وأوريا، وسليمان والجسد الملقى، والإلقاء في الأمانة والغرانة العلا، وهاروت وماروت وما يبابل جرى... إلخ.

فبالله التعوذ، وإليه المشتكى، فأصابهم في ذلك ما أصاب أهل السير والملاحم في نقل مشاجرات الصحابة؛ إذ جاء كثيرٌ منها مناقضاً للدين، وموهناً لليقين وازداد دخناً على دخن، وهنات على هنات.

إن اطلع على كلامهم بعض من ليس عنده أثاره من علم، ولا متانة من حلم؛ فضلاً وأضلاً: إمّا اغتراراً بكلماتهم؛ جهلاً منه بما فيه من الوبال البعيد، والنكال الشديد، وإمّا ظلماً وعلواً؛ لاجترائه بذلك على إبانة ما في قلبه المريض من تنقيص الأنبياء، وتفسيق الأولياء، فمضى عليه الكبير، ونشأ عليه الصغير، فاختل دين كثير من الناقصين، وصاروا شرّاً من العوام العاميين؛ إذ لم يقدرُوا على مطالعتها، فنجوا عن

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٢٣٢-١٢٣٣).

فتنتها .

وقد بذل علماءنا النصح للثقلين ، فشدوا النكير على كلا الفريقين - أعني التفاسير الواهية ، والسير الداهية - فأعلنوا إنكارها ، وبيّنوا عوارها ؛ كالقاضي في «الشفاء» ، والقاري في «الشرح» ، والخفاجي في «النسيم» ، والقسطلاني في «المواهب» ، والزرقاني في «الشرح» ، والشيخ في «المدارج» وغيرهم في غيرها ، رحمة الله تعالى عليهم أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

ولقد ألان القول أبو حيان إذ قال - كما نقل عنه الإمام السيوطي - : (إنّ المفسّرين ذكروا ما لا يصحّ من أسباب النزول ، وأحاديث في الفضائل ، وحكايات لا تناسب ، وتواريخ إسرائيلية ، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير) اهـ<sup>(١)</sup>

واعلم أنّ هناك أقواماً تعتر بهم نزعة فلسفية؛ لما أفنوا عمرهم فيها ، وظنّوها شيئاً شهياً ، فيولعون بإبداء احتمالات بعيدة ولو لم يكن فيها حلاوة ، ولا عليها طلاوة . حتى ذكر بعضهم في قوله تعالى : ﴿وانشق القمر﴾ [القمر : ١] : ما تعلّقت به جهلة النصارى ، وآخرون ممّن يتلجلجون في إيمان ، فيلهجون بكلمة الإسلام وفي قلوبهم من بغض النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم وإنكار معجزاته جبال عظام ، فإنّا لله وإنا إليه راجعون .

هذا الذي أعى السيوطي حتى تبرأ عنها كلها ، واقتصر على الإرشاد إلى «تفسير ابن جرير» كما مرّ نقله<sup>(٢)</sup> .

كما انفجر الذّهبي عن خلاعة أكثر السير والتواريخ فعافها عن آخرها ، واطمأنّ إلى «دلائل البيهقي» قائلاً : (إنه النور كلّه)<sup>(٣)</sup> .

وقد دبّت هذه الفتنة الصمّاء والبليّة العمياء إلى كثيرٍ من متأخري المتكلّمين الذين

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/١٢٢٣) ، وانظر «تفسير البحر المحيط» (٥/١) .

(٢) انظر ما تقدم (ص .)

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢١٦) .

اشتدَّت عنايةُهم بالتفلسف الخبيث، ولم يحصلوا البصيرة في صناعة الحديث، حتى إنهم يذكرون في بعض المسائل - فضلاً عن الدلائل - ما ليس من السنة في شيء، وأما ما بينهم من قيل وقال، وكثرة السؤال، والشبه والجدال فكن حذوراً ولا تسأل عن الخبر. اهـ

وإلى الله الشكوى؛ فلقد بلغ الأمر إلى أن الناظر في تلك الكتب لا يكاد يعرف أن هذا ما جاء به أرسطو وأفلاطون أو ما جاء به محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقد ثقل صنيعهم هذا على العلماء المحتممين للدين؛ حتى إن الإمام العالم العامل بعلمه سيدي الشيخ المحقق المحدث عبد الحق الدهلوي لما رأى ذلك منهم في مسألة المعراج لم يتمالك نفسه أن أغلظ القول فيهم إلى أن سمّاهم ضالّين مضلّين، ولم يكن بدعاً في ذلك؛ بل سبقه في إقامة الطامة الكبرى عليهم أئمةٌ يُشار إليهم بالبنان، وتقوم بهم أركان الإيمان؛ كما فضّله المولى علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» إن شئت فطالعه؛ فإنك إذا رأيت ثم رأيت عجباً كبيراً.

ومن هذا القبيل ما ذكره بعضهم في مشاجرات الصحابة رضي الله تعالى عنهم؛ إذ نسب القول بتفسيق كثيرٍ منهم - حتى بعض العشرة المبشرين أيضاً - إلى كثيرٍ من أهل السنة والجماعة وهم - والله - ما قالوا، ولا أذنوا.

فالحق أن الدين لا يقوم إلا بالحديث، والحديث مضلةٌ إلا للفقهاء، والفقه لا يحصل باتباع الشبه وتحكيم العقل السفيه، نجّانا الله والمسلمين من شرّ الجهل وشرّ العلم؛ فإن شرّ العلم أدهى وأمر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

وإنما أطلنا الكلام في هذا المقام؛ حوطاً على السنن، وكرهةً للفتن؛ أن تروج أو ترعرع إلى الدين<sup>(١)</sup>؛ فيفسد اليقين، ألا فعصّوا عليه بالنواجذ؛ فالتصحيح غير مفتون، وإياك أن تخالفه وإن أفتاك المفتون.

---

(١) السيد جاويد: يرجى مراجعة هذه العبارة.

## إيقاظ مهم

أعيذك بالله أن يستفزك الوهم عن الذي ألقينا عليك، فتفتري علينا غيره، أو توسوس لك قلة الفهم بأننا لا نكثرث للتفسير ولا نلقي له بالاً، ولا نسلم له خيره.

وإنما المعنى: أن غالب الزبر المتداولة لا تسلم من الدخيل، وتجمع من الأقوال كلَّ صحيحٍ وعليل، فمجرد حكايتها لا يوجب التسليم، ولا يصدُّ الناقد عن نقد السقيم، فما هي عندنا أسوء حالاً من أكثر كتب الأحاديث؛ إذ نعاملها مرةً بالترك، ومرةً بالاحتجاج، لما نعلم أنها ترد كل مورد، فتحمل تارةً عذباً فراتاً، وتأتي مرةً بملح أجاج.

وبالجملة: فالأمر يدور على نظافة الحديث سنداً وامتناً، فأينما وجدنا الرطب اجتنبنا وإن نبت في سيل العسل.

ولقد علمت أن أكثر هذا الداء العضال إنما دخل التفاسير من باب الإعضال، وفي أمثال تلك المحال<sup>(١)</sup> إذا لم يُعرف السند يؤول الأمر إلى نقد المقال؛ فما كان منها يناضل النصوص، ويردُّ المنصوص، أو فيه إزراء بالرَّسول والأنبياء، أو غير ذلك مما لا يحتمل: علمنا أنه قول مغسول.

وإن كان بريئاً من الآفات، نقيّاً من العاهات؛ قبلناه على تفاوتٍ عظيمٍ بين قبولٍ وقبول.

وليس هذا من باب ما نهينا عنه من الاجترار على التفسير بالآراء، ومعاذ الله أن نجترىء عليه؛ فإن علم التفسير أشد<sup>(٢)</sup> عسير، ويحتاج فيه إلى ما ليس بحاصل ولا يسير، كما قد فصلَّ بعضه العلامة السيوطي رحمه الله تعالى.

وكذلك إذا أتانا منها ما فيه العدول عن ظاهر المدلول، وصحَّ ذلك عمَّن لا يسعنا خلافه، أو كانت هناك خلَّة لا تنسدَّ إلاَّ به: تعيَّن القبول، وإلاَّ فدلالة كلام الله تبارك

(١) السيد جاويد: نرجو إيضاح هذه العبارة، والتي قبلها ولكم الأجر.

(٢) السيد جاويد نرجو إيضاح هذه العبارة.



وتعالى أحقُّ بالتعويل من قال وقيل، هذا الذي قُصد، فلا تنقص ولا تزد.

قال الإمام السيوطي: (قال بعضهم: في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد. وقيل: الكراهة تُحمَلُ على مَنْ صرف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجةٍ محتملة، يدلُّ عليها القليلُ من كلام العرب، ولا تُوجدُ غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها)<sup>(١)</sup>.

وقال عن برهان الزركشي: (كلُّ لفظٍ احتمالٍ معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي؛ فإن كان أحد المعنيين أظهر وجب الحمل عليه إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفي) اهـ<sup>(٢)</sup>

وقال: (قال العلماء: يجب على المفسر أن يتحرى في التفسير مطابقة المفسر، وأن يتحرز في ذلك من نقصٍ عمّا يُحتاج إليه في إيضاح المعنى، أو زيادةٍ لا تليق بالعرض، ومن كون المفسر فيه زيغ عن المعنى، وعدول عن طريقه، وعليه بمراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، وبمراعاة التأليف، والغرض الذي سيق له الكلام... إلخ)<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

---

(١) الإتيان (٢/١٢٠٦).

(٢) الإتيان (٢/١٢١٤)، وانظر «البرهان في علوم القرآن» (٢/١٨٣).

(٣) الإتيان (٢/١٢٢١-١٢٢٢).

### المقدمة الثالثة

كثيراً ما ترى المفسرين يذكر بعضهم تحت الآية وجهاً من التأويل والبعض الآخر وجهاً آخر، وربما جمعوا وجوهاً كثيرة، وغالبه ليس من باب الاختلاف أو التردد المانع عن التمسك بأحدها، لاسيما الأظهر الأنور منها؛ وإنما هو تفننٌ في المرام، أو بيانٌ لبعض ما ينتظمه الكلام؛ وذلك أن القرآن ذو وجوهٍ وفنون، ولكلِّ حرفٍ منه غصون وشجون، وله عجائب لا تنقضي، ومعانٍ تمدُّ ولا تنتهي، فجاز الاحتجاج به على كلِّ وجوهه، وهذا من أعظم نعم الله سبحانه وتعالى علينا، ومن أبلغ وجوه إعجاز القرآن.

ولو كان الأمر على خلاف ذلك لعادت النعمةً بليَّةً، والإعجاز عجزاً، والعياذ بالله تعالى.

وقد وصف الله سبحانه وتعالى القرآن بالمبين، فليس تنوع معانيه كتذبذب المحتملات في كلامٍ مبهمٍ مختلط لا يستبين المراد منه، ولقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً﴾ [الكهف: ١٠٩].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - على ما أخرج أبو نعيم وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما -: «القرآن ذلولٌ ذو وجوهٍ، فاحملوه على أحسن وجوهه»<sup>(١)</sup>.

---

(١) عزاه الحافظ السيوطي في «الإتقان» (١٢٠٧/٢) إلى أبي نعيم، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١٤٤/٤)، وقال الحافظ السيوطي: (فقوله: «ذلول») يحتمل معنيين: أحدهما: أنه مطيع لحامله، تنطق به ألسنتهم. والثاني: أنه موضح لمعانيه؛ حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين. وقوله: «ذو وجوه»: يحتمل معنيين: أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل، والثاني: أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي، والترغيب والترهيب، والتحريم والتحليل. وقوله: «فاحملوه على =

وقال سيّدنا ابن عبّاس رضي اللهُ تعالىُ عنهما كما أخرج ابن أبي حاتم عنه: (إنَّ القرآنَ ذو شجون وفنون، وظهور وبطن، لا تنقضي عجائبه ولا تبلغ غايته). . . الحديث<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي: (قال ابن سبع في «شفاء الصدور»: ورد عن أبي الدرداء رضي اللهُ تعالىُ عنه أنه قال: «لا يفقه الرجلُ كلَّ الفقه حتى يجعل القرآنَ وجوهاً» وقد قال بعض العلماء: لكلِّ آيةٍ ستُّون ألف فهم) اهـ ملخصاً<sup>(٢)</sup>

ولله درُّ الإمام البوصيري حيث يقول: [من البسيط]

لها معانٍ كموج البحرِ في مددٍ      فوقَ جوهرِه في الحُسنِ والقِيمِ  
فلا تُعدُّ ولا تُحصَى عجائبُها      ولا تُسأَمُ على الإكثارِ بالسَّامِ<sup>(٣)</sup>

فثبت بحمد الله أن بعض معانيه لا يُنافي بعضاً، ولا يوجب وجهاً لوجه رفضاً، من جرّاء هذا ترى العلماء لم يزالوا محتجين على أحد التأويلات، ولم يمنعهم عن ذلك علمهم بأنّ هناك وجوهاً أُخر لا تعلق لها بالمقام، وعلام كان يصدّهم وقد علموا أنّ القرآن حجّةٌ بوجوهه جميعاً، ليس هذا إلا تفنناً وتنوعاً وهذا هو الأصل العظيم<sup>(٤)</sup> الذي يجب المحافظة عليه.

المولى السراج، عن المفتي الجمال عن السند السندي، عن الشيخ صالح، عن محمد بن السنة وسليمان الدرعي، عن الشريف محمد بن عبد الله، عن السراج بن

---

= أحسن وجوهه» يحتمل معنيين: أحدهما: الحمل على أحسن معانيه، والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرُّخص، والعفو دون الانتقام، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالى).

(١) عزاه الحافظ السيوطي في «الدر المنثور» (١٥٠/٢) لابن أبي حاتم، وأخرجه الديلمي في «الفردوس» (٤٦٧٢).

(٢) الإيتقان (١٢٢١/٢).

(٣) البيتان من قصيدة الإمام البوصيري «البردة»، انظر (ص ٢٨).

(٤) السيد جاويد: يرجى ضبط هذه العبارات والنظر في المعنى.

الألجائي<sup>(١)</sup>، عن البدر الكرخي والشمس العلقمي كلهم، عن الإمام جلال الملة والدين السيوطي قال في «الإتقان» ناقلاً عن ابن تيمية: (الخلافة بين السلف في التفسير قليل، وغالب ما يصحُّ عنهم من الخلافة يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد؛ وذلك صنفان:

- أحدهما: أن يعبرَ واحدٌ منهم عن المراد بعبارةٍ غير عبارة صاحبه، تدلُّ على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى؛ كتفسيرهم: ﴿الصراط المستقيم﴾ [الفتحة: ٦] بعضٌ بالقرآن، أي: اتباع، وبعضٌ بالإسلام، فالقولان متفقان؛ لأنَّ دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كلُّ منهما نَبَّه على وصفٍ غير الوصف الآخر؛ كما أنَّ لفظ: ﴿صراط﴾ يشعر بوصفٍ ثالث، وكذلك قول من قال: هو السُّنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله، وأمثال ذلك.

فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدةٍ، ولكن وصَّفها كلُّ منهم بصفةٍ من صفاتها.

- الثاني: أن يذكر كلُّ منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبية المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه؛ مثاله: ما نقل في قوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا﴾ الآية [فاطر: ٣٢]. فمعلومٌ أنَّ الظالم لنفسه: يتناول المضيع للواجبات، والمنتَهك للحرمات، والمقتصد: يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق: يدخل فيه مَنْ سبق فتقرَّب بالحسنات مع الواجبات؛ فالمقتصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك المقربون.

ثم إنَّ كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطَّاعات؛ كقول القائل: السابق: الذي يُصلِّي في أوَّل الوقت، والمقتصد: الذي يصلِّي في أثناءه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصرار.

---

(١) السيد جاويد: يرجى ضبط هذه الأسماء من أول السند والتأكد من ذلك، وهل يوجد نقص في أوله؟

أو يقول: السابق: المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدّي الزكاة المفروضة فقط، والظالم: مانع الزكاة... إلخ<sup>(١)</sup>.

وعن الزركشي: (ربّما يُحكى عنهم عباراتٌ مختلفةٌ الألفاظ، فيظن من لا فهم عنده أنّ ذلك اختلافٌ محقّقٌ فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كلُّ واحدٍ منهم ذكر معنى الآية؛ لكونه أظهر عنده، أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكلُّ يؤول إلى معنى واحدٍ غالباً... إلخ)<sup>(٢)</sup>.

وعن البغوي والكواشي وغيرهما: (التأويل: صرفُ الآيةِ إلى معنىٍ موافقٍ لما قبلها وبعدها تحتمله الآية، غير مخالفٍ للكتاب والسنة من طريق الاستنباط، غير محظورٍ على العلماء بالتفسير؛ كقوله تعالى: ﴿انفروا خفافاً وثقالاً﴾ [التوبة: ٤١] قيل: شاباً وشيوخاً، وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: عزاباً ومتأهلين، وقيل: نشاطاً وغير نشاط، وقيل: أصحاباً ومرضى، وكلُّ ذلك سائغٌ، والآية تحتمله... إلخ)<sup>(٣)</sup>.

وهذا فصلٌ عميقٌ بعيد، لو فصلنا فيه الكلام لخرجنا عمّا نحن بصدده من المرام، وفيما أوردناه كفاية لأولي الأحلام؛ لاسيما من له إجمالة نظرٍ في كلمات المفسرين، وتمسكات العلماء بالقرآن المبين.

\*\*\*

---

(١) انظر «الإتقان في علوم القرآن» (٢/١٢٠٠).

(٢) الإتقان (٢/١٢٠٦)، وانظر «البرهان» (٢/١٧٦).

(٣) الإتقان (٢/١٢٠٨-١٢٠٩).

## المقدمة الرابعة

هذا التأويل الذي فتحنا أبواب الكلام على إيهامه - أعني تفسير ﴿الأتقى﴾ بالتقي - إنما هو مروئي عن أبي عبيدة كما صرح به العلامة النسفي رحمه الله تعالى في «مدارك التنزيل وحقائق التأويل».

وأبو عبيدة هذا: رجلٌ نحويٌّ، لغويٌّ من الطبقة السابعة، اسمه معمر بن المثنى، كان يرى رأي الخوارج، وكان سليط اللسان، وقاعاً في العلماء، وتلميذه أبو عبيد القاسم بن سلام أحسن منه حالاً، وأبصر منه بالحديث.

أنبأنا مفتي مكة سيدي عبد الرحمن، عن جمال بن عمر، عن الشيخ محمد عابد بن أحمد علي، عن الفلاني، عن ابن السنة، عن المولى الشريف، عن محمد ابن أركماش الحنفي، عن الحافظ ابن حجر العسقلاني قال في «التقريب»: (معمر بن المثنى: أبو عبيدة التيمي، مولاهم البصري، النحوي اللغوي، صدوق أخباري، وقد رُمي برأي الخوارج، من السابعة، مات سنة ثمانٍ ومئتين، وقيل بعد ذلك وقد قارب المئة) اهـ<sup>(١)</sup> وقد قال ابن خلكان - كما نقل الفاضل عبد الحي في مقدمة «الهداية»<sup>(٢)</sup>: (أبو عبيد: بغير تاء، مذكورٌ في باب الجنائيات من كتاب الحج، اسمه: القاسم بن سلام، كان ذا باعٍ طويلٍ في فنون الأدب والفقه، وقال القاضي أحمد بن كامل: كان أبو عبيد فاضلاً في دينه، متفنناً في أصناف العلوم من القراءات والفقه والعربية والأخبار، حسن الرواية، صحيح النقل).

روى عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي وأبي عبيدة وابن الأعرابي والكسائي

---

(١) تقريب التهذب (ص ٥٤١).

(٢) السيد جاويد يرجي تخريج هذا النقل إن أمكن، ولقد وضع رقم في الأصل ولم تذكر حاشية، ونرجو إيضاح عنوان هذا الكتاب وهل هو للشيخ اللكنوي ولكم الأجر.

والفراء وغيرهم، وروى النَّاس من كتبه المصنفة بضعةً وعشرين في الحديث،  
والقرآن، والأمثال، ومعاني الشعر، وغريب الحديث وغير ذلك، ويقال: إِنَّه أول من  
صنَّف في غريب الحديث.

وقال الهلال بن العلاء الرقي: مَنْ الله تعالى على هذه الأمة بأربعة في زمانهم:  
بالشافعي في فقه الحديث، وبأحمد ابن حنبل في المحنة ولولاه لكفر النَّاس، وبيحيى  
بن معين في ذبِّ الكذب عن الأحاديث، وبأبي عبيد القاسم بن سلام في غريب  
الحديث، وكانت وفاته بمكة، وقيل: بالمدينة، سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين ومئتين،  
وقال البخاري: سنة أربع وعشرين<sup>(١)</sup>.

ويوجد في بعض نسخ «الهداية» في الموضوع المذكور أبو عبيدة بالتاء، واسمه  
معمر بن المثنى، وقد ذكرنا ترجمته في الأصل.

وقال العيني في «شرح» أبو عبيد، اسمه معمر بن المثنى التيمي، وفي بعض  
النسخ: أبو عبيدة بالتاء، واسمه القاسم بن سلام البغدادي، والأول أفصح) اهـ.

وهذا مخالف لما في «تاريخ ابن خلكان» وغيره من التواريخ المعتمدة؛ من أن أبا  
عبيد بغير التاء كنية القاسم، وبالتاء كنية معمر، والله أعلم.

وأما قدماء العلماء ككنيف ملىء علماً، حامل تاج المسلمين<sup>(٢)</sup> نعال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلّم، سيّدنا عبد الله بن مسعود، وحبر الأمة سلطان المفسّرين  
عبد الله بن عباس، وعروة بن الزبير، وشقيقه عبد الله، وأفضل التابعين سعيد بن  
المسيب، رضي الله تعالى عنهم أجمعين؛ فقد روينا لك ما قالوا في الآية.

\*\*\*

نهاية الملف kpn2 أبو خالد.

(١) انظر «وفيات الأعيان» (٤/٦٠-٦٢).

(٢) السيد جاويد: يرجى ضبط هذه العبارة.

### المقدمة الخامسة

لعلك يا من يفضّل علياً على الشّيخين رضي الله تعالى عنهم أجمعين تفرح وتمرح أنّ هؤلاء المفسرين إنّما عدلوا عن ﴿الأتقى﴾ إلى التقى؛ كيلا يلزم تفضيل الصّديق رضي الله تعالى عنه على منّ عداه، وحاشاهم عن ذلك .

ألا ترى أنّهم كما فسّروا ﴿الأتقى﴾ بالتّقّي؛ كذلك أوّلوا ﴿الأشقى﴾ بالشّقي، فأين هذا من قصدك الذمّيم، الذي تريد لأجله تغيير القرآن العظيم؟! وإنّما الباعث لهم على ذلك ما ذكره أبو عبيدة بنفسه .

أنبأنا سراج العلماء، عن المفتي ابن عمر، عن عابد السندي، عن يوسف المزجاجي، عن أبيه محمد بن العلاء، عن حسن العجيمي، عن خير الدّين الرملي، عن العلامة أحمد بن أمين الدّين بن عبد العال، عن أبيه، عن جده، عن العز عبد الرحيم بن الفرات، عن ضياء الدّين محمد بن محمد الصنعاني، عن قوام الدين مسعود بن إبراهيم الكرمانى، عن المولى حافظ الدين أبي البركات محمد النسفي قال في «مدارك التنزيل»: (قال أبو عبيدة: ﴿الأشقى﴾ بمعنى الشقي وهو الكافر، و﴿الأتقى﴾ بمعنى التقى وهو المؤمن؛ لأنّه لا يختصُّ بالصلي أشقى الأتقياء، ولا بالنجاة أتقى الأتقياء، وإن زعمت أنّه تعالى نكّر النار فأراد ناراً مخصوصة بالأشقى؛ فما تصنع بقوله: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾؛ لأنّ التقى جنّب تلك النار المخصوصة لا الأتقى منهم خاصة؟! اهـ<sup>(١)</sup>)

وتلخيص المقام: أنّ قوله سبحانه وتعالى: ﴿فأنذرتكم ناراً تُلظى لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى﴾ لا يمكن إجراؤه على ظاهره؛ لأنّه يقتضي قصر دخول النار على أشقى الأتقياء من الكفار، فيلزم ألا يدخلها أحدٌ غيره؛ كالفجار والكافرين

(١) مدارك التنزيل (٤/ ٢٧٠).



القاصرين عنه في الشقاء والاستكبار، وهذا باطلٌ قطعاً.

فاختار الواحدي، والرازي، والقاضي، والمحلي، وأبو السعود وآخرون ما ملحظه: أن ليس المراد بالأشقى رجلٌ مخصوصٌ يكون أشقى الأَشقياء.

بل المعنى: كان بالغاً في الشقاء متناهياً فيه، وهم الكفار عن آخرهم؛ لانسلاخهم عن السعادة بالمرة<sup>(١)</sup>.

أما المؤمن الفاجر؛ فإن كان له وجهٌ إلى الشقاء الزائل: فوجهه الآخر إلى السعادة الأبدية، وهي الإيمان، وهؤلاء القائلون لمَّا رأوا أمارَةَ الإِيراد لم تنحسم؛ إذ دخول بعض الفجَّار أيضاً مقطوعٌ، فزَعوا إلى تأويل الصلي بالزوم، يقال: صلى الكافر النار؛ إذا لزمها مقاسياً شدَّتْها وحرَّها، وعندنا أنَّ هذه الملازمة لا تثبت إلا لكافر، فأما الفاسق: فإمَّا ألا يدخلها، أو إن دخلها تخلص منها. اهـ

أقول: وما أحسن هذا تأويلاً أو أصفاه!! لولا أن يكدره ما سأذكره قريباً

---

(١) قوله: (بالغاً في الشقاء... إلخ) أنت خيرٌ بأنَّا قرَّنا كلامهم بحيث يندفع عنه إيرادٌ قويٌّ، كان يتخالج في صدري.

تقرير الإِيراد: أنَّ المؤمن الفاجر له قسطٌ من الشقاوة كما أنَّ له قسطاً عظيماً من السعادة، وليس أنَّ الشَّقَاءَ يختصُّ بالكفرة، ألا ترى أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمَّى الخبيث الشَّقِيَّ عبد الرحمن بن ملجم - الَّذِي قَتَلَ السَّيِّدَ الكَرِيمَ المرتضى رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ وخضب لحيته الكريمة بدم رأسه الأقدس - أشقى الآخرين؛ كما ورد بطريقٍ عديدةٍ عن سيِّدنا علي كرم اللهُ تَعَالَى وَجْهَهُ، وإنَّما كان ذاك الخبيث رجلاً من الخوارج، وإذا كان الأمر هكذا؛ فما لهؤلاء أولوا الأَشْقَى بالشَّقِي، ثم خصَّوه بالكافر حتى عاد الاعتراض بخروج الفجَّار مع أنَّ بعضهم يدخل النَّار قطعاً؟! فلو أنَّهم أجروه على العموم لسلموا من ذلك.

وتقرير الجواب: أنَّهم لمَّا فطموا (الأفعل) ● (١) الأخ جاويد الرجاء ضبط العبارة. ● عن معناه الحقيقي - أعني الزايد في الاتصاف بالمبدأ على كلِّ مَنْ عداه - كرهوا أن يذهبوا به مذهباً أبعد عن حقيقته كلَّ البعد، فأرادوا به البالغ في الشقاء، المتناهي فيه؛ إبقاءً لمعنى الزيادة المدلول عليها بصيغة التفضيل، والوجه في ذلك: أنَّ هناك ثلاثة أمور: الأول: الاتصاف بالمبدء، وهو مفاد اسم الفاعل. الثاني: الكثرة فيه، وهو مدلول صيغة المبالغة. والثالث: الزيادة فيه على غيره، وهو الموضوع له اسم التفضيل.

فالثاني كالوسط بين الأوَّل والثَّالث، والعدول عن طرف إلى طرفٍ أبعد من الميل من طرف إلى الوسط؛ فهذا الذي حملهم على ذلك فيما أظنَّ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ مِنْهُ، عفا اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، آمين.

وركن الرازي إلى وجه آخر من التأويل؛ وهو أن يختص عموم هذا الظاهر بالآيات الدالة على وعيد الفاسق.

أقول: هذا جمع بين التأويل والتخصيص، وهو مستغنى عنه؛ إذ لو قيل بالتخصيص فكما دلت الآيات على وعيد الفساق كذلك على إبعاد سائر الكفار بدلالة أظهر وأجلى؛ اللهم إلا أن يقال: فيه تكثير التخصيص جداً، والقصر على فرد واحد أشد بعداً.

هذا ولقد سلك القاضي الإمام أبو بكر - كما أثر عنه الفخر الرازي - مسلكاً حسناً؛ إذ حاول إبقاء الأشقي على معناه الحقيقي - أعني من لا يدانيه أحد في الشقاء - وذكر لتصحيح الحصر وجهين يرتاح لهما اللبيب، ويندحض بهما كل شك مريب:

(الأول: أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿ناراً تَلْظَى﴾ ناراً مخصوصة من النيران؛ لأنها دركات لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ فالآية تدل على أن تلك النار المخصوصة لا يصلها سوى هذا الأشقي، ولا تدل على أن الفاسق وغيره من هذا صفته من الكفار، لا يدخل سائر النيران)

(١) اعلم أن العبد الضعيف لما فرغ من تحرير هذه المقدمات الخمس وبلغ إلى آخر ما كتبنا في جواب الشبهة الأولى: استعار «تفسير فتح العزيز» المتعلق بـ (جزء عم يتساءلون) من بعض الأصدقاء، فطالعت فيه من هذا المقام، ورأيت المولى الفاضل أستاذ أستاذي عبد العزيز ذكر لدفع هذا الإيراد على نقض الحصر في الكفار بدخول بعض الفجار النار وجهين آخرين جيدين: (الأول: أن المراد بالنار ناراً مخصوصة بالكفار، والثاني: أن دخول بعض المؤمنين لما كان تطهيراً وتأديباً كان كلاً دخول، وإنما الدخول كل الدخول ليس بعده خروج، فالحصر بهذا المعنى، وهو حق صحيح بلا امتراء) اهـ

فالحاصل: أقول: ما أنعمهما من وجهين وأدفعهما لكل شين!! لكنك يا عريف؛ أنت خير بأنهما يجريان أيضاً بعد شيء من تغير العبارة فيما إذا حملنا (الأشقي) على معناه الحقيقي كما ستسمع منه إن شاء الله تعالى، فإليت المولى الفاضل لما نبه على هذين، كما نبهنا تجنب التأويل كما اجتنبنا؛ إذ البداية بتأويل الأشقي بالشقي، ثم التحصن بهذين الحصنين المانعين عن أصل التأويل ممّا يفضي إلى العجب، فكان كمن تمنى غرضاً فأخطأ بعدما كاد أن يصيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أقول: فكان كقوله تعالى: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى﴾  
 [الأعلى: ١١-١٢] أي: أعظم النيران جميعاً على أحد وجوه التأويلات، وردّه الرازي  
 بأن قوله تعالى: ﴿نَاراً تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤] يحتمل أن يكون ذلك صفة لكلّ النيران،  
 وأن يكون صفةً لنارٍ مخصوصة، لكنّه تعالى وصف كلّ نار جهنم بهذا الوصف في آيةٍ  
 أخرى فقال: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَلْظَى نَزَاعَةَ لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٥-١٦].

أقول: يترى من هذه (٢) العبارة للإيراد وجهتان:

- الأولى: أن المورد كأنه ظنّ أنّ القاضي الإمام يدّعي تخصيص النّار بصفة  
 التلظي؛ كما يتخصص الغلام في قولنا: جاءني غلامٌ عاقلٌ بصفة العقل، ومن هذا  
 الطريق يقول: إنّ المراد نارٌ مخصوصةٌ أعظم النيران، فالإيراد ظاهرٌ الورود؛ إذ  
 الأوصاف إنّما تُخصص إذا كانت خصائص توجد في مردّد دون آخر، والتلظي لا يختص  
 بنار دون نار.

ألا ترى أنّ الله سبحانه وتعالى وصف النّار مطلقاً بأنها: ﴿لَظَى نَزَاعَةَ لِلشَّوَى﴾  
 [المعارج: ١٥-١٦] ولكن لم يكن القاضي الإمام ليريد هذا، وإنّما ملحظه إلى أن  
 التنكير للتعظيم، فقوله تعالى: ﴿نَاراً﴾ [الليل: ١٤] أي: ناراً عظيمة ليس كمثلها نار،  
 كأنّه أشير بالتنكير إلى أنّها بشهرة أمرها، وشيوع فزعها، وأخذ أهوالها بمجامع القلوب  
 صارت بمثابة لا تسبق الأذهان إلّا إليها، فأغنت شهرتها وانتشار ذكرها عن تعريف  
 اسمها؛ كما يفيد ذلك تنكير (ملك مقتدر) في قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صَدَقٍ عِنْدَ  
 مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وتنكير الظلم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبَسُوا  
 إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] أي: ظلم لا ظلم كمثله وهو الشرك.

أنبأنا مولانا السيّد حسين جمل الليل إمام الشافعية بمكة المحمّية، عن خاتمة

(١) تفسير الرازي (٣١/٢٠٣).

(٢) السيد جاويد يرجى ضبط هذه العبارة.

المحدثين محمد عابد السندي، عن صالح الفلاني، عن محمد بن السنة، عن أحمد العجلي، عن قطب الدين النهرواني، عن أبي الفتوح، عن يوسف الهروي، عن محمد بن شاه بخت، عن أبي النعمان الختلافي<sup>(١)</sup>، عن الفربري، عن محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا أبو الوليد، ثنا شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: (لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبَثُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].. قال أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أئِنَّا لَمْ يَظْلَمُوا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنِ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]<sup>(٢)</sup>.

أبنانا شيخ العلماء، مولانا السيّد أحمد زيني دحلان المكي الشافعي، عن العلامة عثمان بن حسن الدميّاطي الشافعي الأزهري، عن الأمير الكبير العلامة محمد المالكي الأزهري والشيخ عبد الله الشرفائي<sup>(٣)</sup> الشافعي، وسيدي محمد الشنواني الشافعي وآخرين، بأسانيدهم إلى الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال فيه: قالوا: أئِنَّا لَا يَظْلَمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لَقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَا بَنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] وهكذا أخرج الإمام أحمد والترمذي<sup>(٤)</sup>.

وقد اختار الرازي بنفسه عن هذا التوجيه في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ٩-١٠] قال: (التنكير في ﴿عبدًا﴾ يدلُّ على كونه صلى الله تعالى عليه وسلم كاملاً في العبودية؛ كأنه تعالى يقول: إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدٌ لَا يَفِي الْعَالَمَ بِشَرَحٍ بَيَانِهِ وَصِفَةِ إِخْلَاصِهِ فِي عِبُودِيَّتِهِ) اهـ<sup>(٥)</sup>

(١) السيد جاويد يرجى مراجعة وضبط أسماء السند ولكم الأجر.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢).

(٣) السيد جاويد: لعل الاسم (الشرقاوي) ؟ ؟ .

(٤) أخرجه مسلم (١٢٤)، وأحمد (٤٤٤/١)، والترمذي (٣٠٦٧).

(٥) تفسير الرازي (٢٠/٣٢).

- والثانية<sup>(١)</sup>: أن توصيفه بالتلظي ينافي هذا التخصيص؛ لأنه وصف لمطلق النار لا

نار مخصوصة.

أقول: وليس بشيء؛ إذ لا يمتنع توصيف فردٍ عظيمٍ من جنسٍ بوصفٍ عامٍّ تشترك فيه الأفراد جميعاً، وإنما الممتنع عكسه - أعني توصيف جميع الأفراد بما يختص به فردٌ خاصٌّ - ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم الرُّسل وأكرمهم على الإطلاق، والرسالة وصفٌ عامٌّ يشترك فيه المرسلون جميعاً، وليس في الآية ما يدلُّ على القصر، ينافي العموم على أن التلظي مقول بالتشكيك<sup>(٢)</sup> فيجوز أن يراد هنا تلوّظٌ خاص ليس كمثلته تلوّظ؛ كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ [المائدة: ١٠٥] أطلق الضلال وأراد الضلال البعيد وهو الكفر.

أخرج الإمام أحمد والطبراني وغيرهما عن أبي عامر الأشعري رضي الله تعالى عنه قال: سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن هذه الآية، فقال: «لا يضركم من ضلَّ من الكفار إذا اهتديتم»<sup>(٣)</sup>.

والعجب أن الرازي جنح بنفسه إلى نحو من هذا في قوله تعالى: ﴿نار حامية﴾ [القارة: ١١] قال: والمعنى: أن سائر النيران بالنسبة إليها كأنها ليست حامية، وهذا القدر كافٍ في التنبيه على شدة سخونتها، نعوذ بالله منها... إلخ<sup>(٤)</sup>.

فما للشعير يؤكل ويذم، أقول لك أن تقول: إنَّ (لظي) من المجرد، و(تلظي) من المزيد، وزيادة اللفظ تدلُّ على زيادة المعنى؛ كما قالوا في: (الرحمن) و(الرحيم) وغير ذلك مع معانيه من التشديد لفظ المنبئ عن الشدة معني<sup>(٥)</sup>؛ كما في (قتل)

(١) أي: الثانية من الوجهتين اللتين أوردتا.

(٢) السيد جاويد يرجي التأكد من العبارة لعل فيها نقصاً.

(٣) أخرجه أحمد (٤/١٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٣١٧).

(٤) تفسير الرازي (٣٢/٧٤).

(٥) السيد جاويد يرجي مراجعة هذه العبارة وضبطها.

و(قَتَلَ)، و(قَاتِل) و(قَتَال) مع أن باب الادعاء واسع، وقصر الوصف على أعظم من يوصف شائع؛ قال تعالى في المهاجرين: ﴿أولئك هم الصادقون﴾ [الحشر: ٨]، ويمكن أن تجعل من هذا القبيل أمثال قوله تعالى: ﴿إنه هو السميع العليم﴾ [الأنفال: ٦١].

وقد حَقَّقْنَا المسألة في خاتمة رسالتنا «سلطنة المصطفى» صلى الله تعالى عليه وسلم بما لا مزيد عليه.

هذا وكأنَّ قلبَ أبي عبيدة ركن إلى هذا الوجه الذي ذكر القاضي الإمام شيئاً قليلاً، ثم بدا له ما بدا، فانحجم كما حكينا لك كلامه، وستسمع منَّا جوابه إن شاء الله تعالى. الثاني من وجهي القاضي<sup>(١)</sup>: (أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿ناراً تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤] النيران أجمع، ويكون المراد بقوله تعالى: ﴿لا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥] أي: هذا الأشقى به أحق، وثبوت هذه الزيادة في الاستحقاق غير حاصلٍ إلا لهذا الأشقى) اهـ<sup>(٢)</sup>

وإلى نحو من هذا، ليس ما جزم به الزمخشري في «الكشاف» مقتصرًا عليه، ونقله الإمام النسفي رامزًا إليه من: (أنَّ الآية واردةٌ في الموازنة بين حالتي عظيمٍ من المشركين، وعظيمٍ من المؤمنين، فأريد أن يبالغ في صفتيهما المتناقضتين، فقيل: الأشقى، وجعل مختصًا بالصلبي؛ كأنَّ النَّارَ لم تُخَلَقْ إلا له، وقيل: الأتقى، وجُعل مختصًا بالنجاة كأنَّ الجنة لم تُخَلَقْ إلا له) اهـ<sup>(٣)</sup>

أقول: وهذا هو الحصر الادعائي الذي وصفنا لك، ولا شك أنه دائرٌ سائرٌ بين البلغاء، يشهد بهذا مَنْ تتبَّع دواوين العرب وكلامهم في المدح والهجاء، ومعلومٌ أنَّ الزمخشريَّ له يدٌ طولى، وكعبٌ عليا في فنون الأدب وصنائع الأدباء، فقول الرَّاظي:

(١) تقدم ذكر الأول في (ص ٣٩).

(٢) تفسير الرازي (٢٠٣/٣١).

(٣) انظر «تفسير الكشاف» (٧٦٨/٤)، و«تفسير النسفي» (٢٧٠/٤).

(إنه ترك للظاهر من غير دليل) انتهى<sup>(١)</sup>؛ غير مستحسن .

وأى شيء أكبر دلالة من الاحتياج إلى تصحيح الكلام؟! وليس تأويل الأشقي بالشقي أقرب إلى الظاهر من هذا الحصر؛ مع شيوعه وكثرة وقوعه نظماً ونثراً، وتصحيح الكلام قرينة كافية في أمثال هذا المقام .

ألا ترى أنك إذا سمعت رجلاً يقول: زيد هو الكريم؛ علمت أول وهلة من دون تأمل ولا مهلة: أن مراده أن ليس كريم مثله، لا أن لا كريم مثله، وهذا ظاهر جداً، هذا ما يتعلق بحكم الأشقي .

ولا شك أن الكلام ههنا محتاج بظاهرة إلى تأويل أو توجيه؛ لكن أبا عبيدة زاد في الشطرنج بغلة<sup>(٢)</sup> - ثم تتابع في قوم من المتأخرين، ينقلون كلامهم من دون تنقيح؛ كما حكينا لك ديدنهم من كلام الإمام العلامة السيوطي رحمه الله تعالى - حمله على ذلك: أن ظن أن آية ﴿الأتقى﴾ [الليل: ١٧] أيضاً محتاجة إلى التأويل؛ حيث قال: (وإن زعمت أنه تعالى نكر النار...) إلى آخر ما نقلنا عنه<sup>(٣)</sup> .

فلم يثبت أن أخذ الأتقى بمعنى التقي يشمل كل مؤمن، ووافقه على ذلك الزمخشري وغيره لكنهم لم يوافقوه على التأويل كما سمعت، وهذا كلام لا يقوم على ساق؛ إذ ليس في قوله تعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [الليل: ١٧] ما يدل على الحصر والقصر؛ وإنما يصف الله سبحانه وتعالى عبداً له أتقى: بأنه يجنب النار ويبعد عنها، لا أنه لا يجنب النار إلا هو .

ورحم الله الرازي حيث تفتن لهذا، فذكر في (الأشقي) قولاً: إنه بمعنى الشقي، ولم يذكره في (الأتقى) رأساً، بل صرح بخلافه حيث قال: (هذا لا يدل على حال غير الأتقى إلا على سبيل المفهوم والتمسك بدليل الخطاب... إلخ)<sup>(٤)</sup> .

(١) تفسير الرازي (٢٠٣/٣١) .

(٢) مثل يضرب لمن زاد زيادة لا يحتاج إليها .

(٣) انظر ما تقدم من كلام أبي عبيدة (ص ٨٥) .

(٤) تفسير الرازي (٢٠٣/٣١) .

أقول: بل ولا يتمشى على مذهب القائلين بمفهوم الصفة أيضاً؛ فإنَّ الكلام مسوقٌ  
لمدح الأتقى، كما يدلُّ عليه سبب النزول، ومقام المدح والذم مستثنى عندهم أيضاً؛  
كما هو مذكورٌ في كتب الأصول.

فيا للعجب من القاضي البيضاوي الشافعي كيف تمسك ههنا بالمفهوم، مع أنَّه  
ليس محله بالاتفاق!! وأشدُّ العجب من القاضي الإمام أبي بكر الشافعي؛ إذ زلَّ قلمه  
فمال إلى إفادة الحصر، مع أنَّه يخالف أئمتَه في القول بالمفهوم رأساً!!

وهكذا يرينا الله آياته في الآفاق وفي أنفسنا؛ كيلا يغترَّ مغترِّ بدقَّة أنظاره، ولا يسخر  
ساخرٌ من عاثرٍ في أفكاره؛ إذ نرى كل صارمٍ ينبو، وكلَّ جوادٍ يكبو، فعلام يزهو من  
يزهو؟ وسقى الله عهد من قالوا - وما أدراك ما قالوا، سادة كرام، قادة الأمة: إبراهيم  
النخعي، ومالك بن أنس وغيرهما من الأئمة؛ إذ قالوا ولنعم ما قالوا -: (كلُّ أحدٍ  
مأخوذٌ من كلامه ومردودٌ عليه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم)<sup>(١)</sup>.  
نسأل الله الوقاية في البداية والنهاية، والحمد لله رب العالمين.

#### [استكمال الرد على أبي عبيدة]

والآن أن نستكمل الردَّ على أبي عبيدة فيما فرَّ عنه وفيما اطمأنَّ إليه.  
فأقول - وبالله التوفيق -: زعم الرجل أولاً: أنَّ تأويل الأشقي بالشقي ينجيه عمَّا  
فيه؛ إذ آل الكلام إلى ألاَّ يصلى النَّارَ إلا كافر، وهذا حقٌّ، لا غبار عليه.  
قلنا: نظرت إلى الموصوف وتركت الصفة، بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لا يصلاها  
إلا الأشقى الذي كذب وتولى﴾ [الليل: ١٥-١٦]، ومعلومٌ أنَّ من الكفار من لم يكذب  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مدَّة عمره، لا بجنانه ولا بلسانه، وإنَّما أكفره أن سبق  
الكتاب وخذل التوفيق، والعياذ بوجه المولى الكريم.  
أقول: وهذا أبو طالب عمُّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفنى عمره في

(١) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٣٢١) من كلام الإمام مالك رحمه الله تعالى.



حفظه وحمایته، وبلغ الغایة القصوی من محبته وولایته، قد كان حُبُّه صلی الله تعالی علیه وسلم آخذاً بمجامع قلبه؛ حتی كان یفضله علی الأطفال الصغار من بنی صلبه، ولمَّا بعث الله تعالی نبیه صلی الله تعالی علیه وسلم، فدعی المشرکین إلی التوحید، وهجم علیه الأعداء من کلِّ شاء وبعید؛ قام یناضل عنه صلی الله تعالی علیه وسلم، فأعظم برّه، ولازم نصره، وقاسی ما قاسی من شدائد لا تحصی فی مهاجرة المشرکین من عشیرته الأقربین.

وهو الذی لمَّا تملأت قریش علی المصطفی صلی الله تعالی علیه وسلم ونفروا عنه من یرید الإسلام؛ أنشأ قصیدهً تدلُّ علی عظم حبه للمصطفی، وشدة بغضه أعدائه اللئام؛ كما روى ابن إسحاق وغيره من الثقات، ومنها هذه الأبیات: [من الطویل]

أعبد منافٍ أتمُّ خیرُ قومکم	فلا تُشركوا فی أمرکم کلَّ واغل
فقد خفتُ إن لم یصلحِ اللهُ أمرکم	تكونوا كما كانت أحادیثُ وائل
أعوذُ برَبِّ النَّاسِ من کلِّ طاعنٍ	علینا بسوءٍ أو مُلِحِّ بیاطل
ومن کاشحٍ یسعی لنا بمعیبةٍ	ومن ملحقٍ فی الدِّین ما لم یُحاول
وثورٍ ومَن أرسى ثیراً مکانه	وراقٍ لیرقی فی حراءٍ ونازل
وبالبتِّ حقَّ البیتِ فی بطنِ مکة	وباللهِ إنَّ اللهَ لیس بغافل
کذبتم وبتَّ اللهُ نبزی محمداً <sup>(١)</sup>	ولمَّا نطاعنُ دونه وناضل
ونسلمه حتی نصرع حوله	ونذهل عن أبنائنا والحلائل
لعمري لقد کلفتُ وجداً بأحمد	وأحبتّه دأب المحبِّ المُواصل
فَمَنْ مثله فی النَّاسِ أيُّ مؤمِّل	إذا قاسه الحُکام عند التفاضل
حلیمٌ رشیدٌ عاقل غیر طائشٍ	یوالی إلهاً لیس عنه بغافل
فواللهِ لولا أن أجییء بسببةٍ	عنی أشیخنا فی المحافل

(١) قوله: (نبزی محمداً) أي: نسلبه ونُغلب علیه، وروایة «اللسان»، و«النهاية»: (یبزی محمد) أي: یقهر ويُغلب، أراد: (لا یبزی) فحذف (لا) وهي مرادة.

لَكُنَّا اتْبَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ      مِنْ الدَّهْرِ جَدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ  
فَأَصْبَحَ فِينَا أَحْمَدٌ فِي أَرْوَمَةٍ      تُقْصِرُ عَنْهَا سَوْرَةُ الْمُتَطَاوِلِ  
حَدِثْتُ بِنَفْسِي دُونَهُ وَحَمِيَّتِهِ      وَدَافَعْتُ عَنْهُ بِالدُّرَى وَالْكَلاَكِلِ<sup>(١)</sup>

ولقد كان يتبرك بالنبى صلى الله تعالى عليه وسلم، ويتوسل به إلى الله تعالى في الدعاء؛ كما يدل عليه ما روى العلماء من سنة قريش وحديث الاستسقاء، وقد حثَّ النَّاسَ عَلَى اتِّبَاعِهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخْبَرَ عَنْ أُمُورٍ لَمْ تَقَعْ، فَصَدَّقَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى ظَنُّهُ، وَوَقَعَ بِمِثْلِ إِخْبَارِهِ.

ولقد كان له موقعٌ عظيمٌ في قلب النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم؛ حتى إنَّه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَتَيْنَاكَ وَمَا لَنَا صَبِيٌّ يَغِطُّ وَلَا بَعِيرٌ يَنْطُ، وَأَنْشَدَ بَيْتاً<sup>(٢)</sup>، فَقَامَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى صَعَدَ الْمَنْبِرَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ؛ اسْقِنَا غَيْثًا مَغِيثًا. . .» فَوَاللهُ؛ مَا رَدَّ يَدَيْهِ الْكَرِيمَتَيْنِ حَتَّى أَلْقَتِ السَّمَاءُ بِأَبْرَاقِهَا، وَجَاؤُوا يَضْجُونَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْغَرَقَ الْغَرَقَ، فَضَحِكَ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَتَذَكَّرَ قَوْلَ أَبِي طَالِبٍ فِي مَدْحِهِ حَيْثُ يَقُولُ:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ      ثَمَالَ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

فقال: «الله درُّ أبي طالب؛ لو كان حياً لقرت عيناه، من ينشدنا قوله؟» فقال عليٌّ

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (١/٢٧٢-٢٨٠)، و«فتح الباري» (٢/٤٩٦).

(٢) قوله: (يَغِطُّ) أي: من الغطيط وهو صوت النائم، وقوله: (يَطُ) بفتح الياء وكسر الهمزة، من الأيط؛ وهو صوت البعير المثلث، وكنى بذلك عن شدة الجوع؛ لأن الغطيط والأيط إنما يقعان غالباً عند الشبع. والبيت الذي أنشده الأعرابي - كما في «فتح الباري» (٢/٤٩٥) - هو: (من الطويل) وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

كرم الله تعالى وجهه: يا رسول الله؛ كأنك تريد قوله: وأبيض يستسقى... وذكر أبياتاً؟

فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «أجل»؛ كما أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» عن سيدنا أنس رضي الله تعالى عنه<sup>(١)</sup>.

فانظر إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لله دَرُّ أبي طالب»، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لو كان حياً لقررت عيناه»، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من ينشدنا قوله؟».

ولم ينقل مرةً أنه ردَّ على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً وكذباً فيه، بل هو القائل في تلك القصيدة مخاطباً لقريش:

لقد علموا أن ابننا لا مُكذَّبٌ      لدينا ولا يُعنى بقول الأباطل

ولذا كان أهون أهل النار عذاباً؛ كما في الصحاح، ونفعته شفاعة الشفيح المرتجى صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى أُخرج إلى ضحضاحٍ على خلافٍ من سائر الكافرين<sup>(٢)</sup>، الذين لا تنفعهم شفاعة الشافعين.

ويا ليت لو أسلم لكان من أفضل أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولكن قضاء الله لا يُردُّ، وحكمه لا يعقب، والله الحجة السامية، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم، وقد فصلنا المسألة في بعض فتاوانا وأظهرنا بطلان قول من قال بإسلامه.

وإذا كان ذلك كذلك ظهر أن الحصر في الشقي المكذب أيضاً غير مستقيم؛ إلى هذا أشار القاضي الإمام حيث قال: (لا يمكن إجراء هذه الآية على ظاهرها، ويدلُّ على

(١) دلائل النبوة (٦/١٤١) بنحوه.

(٢) أخرج البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩) عن سيدنا العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه نحو ذلك.

ذلك ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يقتضي ألا يدخل النار إلا الأشقى الذي كذب وتولى، فوجب في الكافر الذي لم يكذب ولم يتولَّ ألا يدخل النار... إلخ<sup>(١)</sup>.

قلتُ: وبما قررنا المقال بان لك انخساف ما قال الرازي متعقباً للإمام القاضي: (أن كلَّ كافرٍ لا بدَّ أن يكون مكذِّباً للنبي في دعواه، ويكون متولياً عن النظر في دلالة صدق ذلك النبي... إلخ).

وظهر أيضاً أن هذا التأويل الذي ارتضاه كثيرٌ من المتأخرين لا يسدُّ خلَّةً، ولا يشفي غلَّةً، وعليك بتلطيف القريحة.

وزعم ثانياً: أن آية الأتقى أيضاً تفتقر إلى التأويل لقريبتها، فارتكب ما كان في مندوحة عنه؛ كما حققنا.

وزعم ثالثاً: أن تأويله الأتقى بالتقي ممَّا يفيدُه ويغني؛ زعماً منه أن غير التقي المذكور في الآية لا يجنب النار.

أقول: ولا يرد عليه ما سيظن أن: أين رحمة الله تعالى على العصاة؟ وقد آذنت نصوص قواطع: أن كثيراً من الفجَّار والمثقلين بالأوزار والهالكين على الإصرار لا يسمعون حسيس النار، بمحض رحمة العزيز العفَّار، وفيض شفاعة الشفيح المختار صلى الله تعالى عليه وسلم؛ إذ التقوى درجات وفنون، أولها: اتقاء الكفر وهذا يستوي فيه المؤمنون، وقد أفصح أبو عبيدة عن مراده؛ إذ قال: (الأتقى: بمعنى التقي، وهو المؤمن) اهـ

أقول: وبه اندفع ما يترآى من النقض بالصبيان والمجانين؛ فإنَّ المراد بالتقي المؤمن، والصبي إن عقله فإسلامه معقولٌ مقبولٌ، والجنون إن طرأ فيستصحب الإيمان السالف، وإلا فينسحب عليهما حكم الفطرة الإسلامية.

لكني أقول: أولاً: فحينئذ ماذا تصنع باللام الداخلة على الأتقى؛ إذ قد تقرَّر في الأصول أنها إن لم تكن للعهد فللاستغراق؟

(١) انظر «تفسير الرازي» (٢٠٢/٣١).

ومعلومٌ أنّ من المؤمنين من يُعذب ولا يجنّب، ولا ينفع إرادة اللزوم بالصلي؛ إذ الكناية للنار دون الصلي، ولقد أغرب من تفتّن لبعض من هذا؛ كالقاضي البيضاوي فحمل الكلام على من يتقي الكفر والمعاصي.

أقول: نعم؛ الآن يصحّ الاستغراق ولكن من للحصر المزعوم الذي يرتكب لأجله تأويل الأتقى؛ إذ من الفجار من يجنّب ولا يعدّب كما ذكرنا، وعلى هذا يرد النقص أيضاً بالصبي والمجنون.

وأقول: ثانياً: أغمضنا هذا كله وتركناكم وشأنكم، فاذهبوا بالكلام إلى ما تشتهي أنفسكم إلا أنّكم أغفلتم الصفة ههنا أيضاً غفولكم عنها في: ﴿الأشقى الذي كذب وتولى﴾ [الليل: ١٥-١٦] فإن الله سبحانه وتعالى لم يرسل الأتقى إرسالاً، بل خصّه بالذي ﴿يؤتي ماله يتزكى﴾ [الليل: ١٨].

ومعلومٌ أنّ التقي الفقير لا مال له، وأنه مجنّب عن النار لا شك؛ فإن كان الكلام على الحصر - كما زعمتم - فالحصر لم يستقم بعد، وإلاّ فماذا يلجئكم إلى التأويل، والعدول عن ظاهر التنزيل عن هذا القول، أنّ الوجه ترك<sup>(١)</sup> التكلّف وصون اللفظين - لاسيما الأتقى - عن التغيير، لا لإعدام الحاجة في إحدى الآيتين، واندفاعها بطريق أسلم في الأخرى، كما يفيدُه الوجهان اللذان ذكرهما القاضي الإمام، مع ما شاهدنا أنّ التأويل يُراد ولا مفاد، ويُقاد ولا ينقاد، يبدأ في ما يدريني<sup>(٢)</sup>، لعل الجدال يوري ناراً مؤقّدة، تطلع على الأفئدة، فيقول قائل: إنّ وجهي القاضي أيضاً يعكر عليهما بشيء فلا مناص من التشديد الأركان<sup>(٣)</sup>، وتجديد الأعيان، على حسب الإمكان.

فأقول - وربّي ولي الإحسان - : يستبعد على الوجه الأول وصف (الأتقى) بأنه يُجنّب تلك النار الكبرى؛ فإنّ مدح أكرم القوم بأنه ليس أرذل القوم مما يستملح.

(١) السيد جاويد يرجى ضبط هذه العبارة.

(٢) السيد جاويد يرجى ضبط هذه العبارة.

(٣) السيد جاويد يرجى ضبط هذه العبارة.

أقول: والمخلص الاستخدام وهو شائعٌ في فصيح الكلام، بل عدُّوه والتورية أشرفَ أنواعِ البديع، بل منهم من قدَّمه في الشَّرْفِ على الجميع؛ كما ذكر الإمام العلامة السيوطي<sup>(١)</sup>، ومنه في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين﴾ [المؤمنون: ١٢-١٣] المراد بالإنسان: أبونا آدم عليه السَّلام وبالضمير: ولده، ومنه قوله تعالى: ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾ [النحل: ١] المراد بأمر الله: بعثة محمدٍ صلى الله تعالى عليه وسلم على أحد الوجوه في تأويله.

أخرج ابن مردويه عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى: ﴿أتى أمر الله﴾ قال: (محمد صلى الله تعالى عليه وسلم)، والمراد بالضمير: قيام الساعة. قاله العلامة السيوطي نفعنا الله تعالى بعلومه؛ آمين<sup>(٢)</sup>.

أقول: فإن قلت: إذا أردتم بالنار أعظم النيران المخصوص بشقي الأَشقياء: فما معنى إنذار سائر الناس عنه؟

قلت: المعنى - إن شاء الله تعالى - أنَّ الأَشقيى إنما بلغ ما بلغ من كمال الشقاء، وسوء الجزاء، وجهد البلاء بما ثابر عليه من الكفر والعناد، والإصرار والاستكبار، فاحذروا أنتم أيها الناس إن لم تنيبوا إلى الحق ودمتم كدوامه؛ أن تعادلوه في الشقاء كمثل آثامه؛ فكانت الآية على حدِّ قوله تعالى: ﴿فإن أعرضوا فقل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود﴾ [فصلت: ١٣] فإنهم إنما أصابهم ما أصابهم لمثل هذا الإعراض، فماذا يؤمنكم إن مضيتم على دأبهم أن تعذبوا بعذابهم!؟

أو حصل الإنذار بأنه تعالى أخبر أن هناك عدوَّ أشقى من يوجد، وله جزاء أسوأ ما يكون، والناس غير دارين أنه من هو، ولم يذكر الله تعالى من صفاته إلاَّ التكذيب والتَّوَلَّى، فحق أن ينقطع قلبُ كلِّ مكذِّبٍ، وينفلق كبِدُ كلِّ متولٍّ؛ خوفاً وفاقاً أن يكون

(١) انظر «الإتقان» (٢/٩٠١).

(٢) انظر «الإتقان» (٢/٩٠٢).

هو هو، فمن هذا الوجه جاء الإنذار لسائر الناس، فأتقنه؛ فإنه من أحسن السوانح، بتوفيق المالك العليم الفاتح جل جلاله.

وهذا الكلام يجري بعضه في الوجه الثاني أيضاً، لكن هنا دقيقة غامضة؛ وهي أن أمثال هذا الحصر الادعائي إنما تناسب المقام إذا كان سوق الكلام لذم هذا الأشقي الملام، فكأنه قيل: إنه بلغ من الشقاء مبلغاً تضحل دونه سائر الشقاوات، فكأنه لا يلج النار إلا هو، أما إذا سيق مساق الإنذار بجميع الكفار، أو قصد ذلك أيضاً مع قصد الذم؛ فلعله لا يستحسن حينئذ حصر العقاب في رجل واحد تأمل؛ فإنه موضعه.

ولهذا يجد العبد الضعيف نفسه أركن إلى الوجه الأول دون الثاني، وفيه الغنية وحصول المنية، والحمد لله معطي الأماني.

ثم لما بلغت هذا المقام راجعت «العزيمي» بعدما استعرت من بعض الأعزة، فرأيت المولى عبد العزيز تنبه لهذا الاستبعاد الذي ذكرته في الوجه الأول من وجهي القاضي، وحق له أن يتنبه؛ لأنه العلم في الذكاء والفتانة، ثم أجاب عنه بجوابين: (الأول): يقارب ما قالوا التوفيق إليه من القول بالاستخدام، والثاني: إن التجنب من تلك النار المخصوصة بالكفار أيضاً لها عرض عريض، وغاية القسوى مختصة بالأتقي، وسائر المؤمنين وإن كانوا مجنبيين لكن لا كمثلها) انتهى معرباً<sup>(١)</sup>.

أقول: الوجه الأول وعليه عندي المعوّل، وأما ما ذكر من الوجه الثاني: فليس بشيء عندي وإن كان هو المرضي لديه؛ حتى أورد الأول بصيغة التمريض، وذلك لأن كون التجنب مقولاً بالتشكيك مُسلّم في مطلق النار التي يمكن أن يدخلها بعض المؤمنين.

ومعنى العرض العريض فيه - كما يسبق إليه ذهني القاصر -: أن الذنوب مقتضاها الأصلي - الذي لو خُليت هي وطبائعها ما اقتضت إلا إياه - إنما هو إصابة الجزاء الذي أوعده عليها، وهذا ظاهرٌ جداً، فكلُّ مَنْ أذنب ذنباً - ولو مرّة - استحقّ بذنبه هذا أن

(١) الأخر جاويد: يرجى عزو القول إلى مصدره والتأكد منه ففيه بعض الإشكالات.

يؤاخذهُ الملكُ جل جلاله، ولا تقبضُ حسناته<sup>(١)</sup> المتكاثرة على العزيزِ المقتدر؛ إذ نفع الحسناتِ إنّما يعودُ إليه، فكيفَ يَمُنُّ على الله تعالى بما عمله لنفع نفسه؟! فكيفَ يجعله ذريعةً إلى إبطال منشور الجزاء عن رأسه؟! وقد قيل له بأفصح بيان: أن كما تدين تُدان.

غاية الأمر: أن يقسم لبثه في الدارين على مقدار لبثه في العالمين كما وكيفاً، فيجوز أن تمسّه النار بما يعادل هذا المقدار.

وقد اعتقدنا - نحن معشر أهل السنة والجماعة، رزقنا الله سبحانه وتعالى حظَّ الرحمة والشفاعة - أنه تبارك وتعالى له أن يؤاخذ عبده بكلّ جريمة ولو صغيرة، كما أن له أن يتجاوز عن كل كبيرة، وهذا فضل، وذلك عدل: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [فصلت: ٤٦].

ثم إنّ المولى جل وعلا بغاية عدله وضع الجزاء مشاكلاً للعمل؛ ولذا يديم تنعيم المؤمن، وتعذيب الكافر؛ إذ قد علم من نيتهما ومكنونات طويتهما أنّهما عازمان على إدامة ما فيهما من الكفر والإيمان، حتى لو داموا في الدنيا لداموا عليه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ [الأنعام: ٢٨].

ولذلك لمّا انسلخ أبو طالب عن الكفار بشرائه<sup>(٢)</sup> وأثبت قدميه على تلك الملة الخبيثة نجّ الديان سبحانه وتعالى سائر بدنه من النار، وسلط العذاب على قدميه كما في حديث الشّيخين وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

ففضية الشاكلة أنّ من تساوت حسناته وسيئاته؛ يساوي لبثه في العذاب بلبثه في دار الثواب، ومن أذنب ذنباً واحداً أذيق آثامه، ومن ألمّ بسيئةٍ ثم انقطع عنها فجزاؤه المُشاكل أن يدفع إلى النار، ثم يبعد عنها؛ ليدوق من الفزع والغم قدر ما ذاق من اللذة

(١) السيد جاويد: يرجى ضبط العبارة.

(٢) الأخ جاويد: يرجى بيان العبارة.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



في اللّم، هذا حكم العدل، وحكم العدل هو الأصل .

لكنّ المولى الجواد الكريم الذي كتب على نفسه الرّحمة، وجعل لها السبقة على الغضب منّة منه ونعمةً، تشفّع إليه شفيعان رفيعان، وجيهان حبيبان، لا يُردّان ولا يُخيّبان: رحمته الكاملة العامة الشاملة، وهذا النبي الكريم المبعوث من الحرم؛ بفيض الجود والكرم، صلى الله تعالى عليه وآله وبارك وسلّم، فوعد بالطفاف جميلة، ورحمات جليلة، فضلاً من لديه، من دون وجوبٍ عليه، وحاشاه أن يجب عليه شيءٌ وهو يجير ولا يجار عليه، وبشّر: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ [هود: ١١٤]، وإن اللّم معفو عنّا: ﴿إن ربك واسع المغفرة﴾ [النجم: ٣٢].

وإنّ الله تجاوز عنّا ما همّت به أنفسنا ما لم نعمل أو نتكلّم، وإنّ من تعادلت كفتاه لم يدخل النار، وأنه لا يهلك على الله إلا ماردٌ متمرد، وهذا كلّ تفضّل وتكرّم من المولى الحيّ جلّت آلاؤه، وتوالت نعمائه، وله الحمد كما يحبّ ويرضى.

نهاية الملف kpn3 أبو خالد .

فكلُّ مَنْ أذنبَ أو ألمَّ ثمَّ جنَّبه المولى النَّارَ؛ فإنَّما جنَّبه على استحقاقٍ منه بجزء ما عمله؛ كما قال تبارك وتعالى: ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ [الرعد: ٦] بل لا معنى للمغفرة إلاَّ تجاوزُ صاحبِ الحقِّ عن استيفاء حقه كُلاًّ أو بعضاً، فهذا تجنُّبٌ بعد تقريبٍ وإن جاء بعد إلجاءٍ مع ما فيه أيضاً من تفاوت الرتب كما لا يخفى.

أمَّا الذي بلغ من التقوى غايته القسوى؛ حتى تنزَّه عن كلِّ ما يكره، وفني عن الخلق، وبقي على حق، وارتفع شأنه عن إتيان عصيان، ونظر بالرضا إلى ما يبغض الرحمن؛ فهذا محالٌ أن يكون من النَّار في شيء، والنار منه في شيء، لا سيما أتقى الأتقياء، وأصفى الأصفياء، الذي لم يزل من الحق بعين الرضا في جميع أحواله، ولم يسؤ النَّبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم فعلةً من أفعاله، فذاك العبد ذلك العبد، كلَّتِ الألسن عن شرح كماله، وتاهت العقول في تيه جلاله، جالت وعالت، فبقيت تكبو، ثم رجعت فسألت فقالت: هو هو؛ فغاية القول فيه: أنه أولى العباد، أولى المراد بقول الجواد: ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون لا يسمعون حسيها وهم فيما اشتهدت أنفسهم خالدون لا يحزنهم الفزع الأكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٣].

هذا من العرض العريض للتجنُّب من مطلق النَّار على حسب ما يطيقه البيان، ولا يتأتى مثله في النَّار المخصوصة بالكفَّار؛ إذ إنَّما هي جزاء الكفر، والمؤمنون كلُّهم متساوون في التباعد عنه؛ إذ الكفر والإيمان لا يزيدان ولا ينقصان، والمسألة إجماعية، والنزاع لفظي، فوجب أن يتساووا في البعد عن جزاء الكفر أيضاً.

وأما قوله تبارك وتعالى: ﴿هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان﴾ [آل عمران: ١٦٧] فهذا بالنظر إلى الظاهر؛ إذ الآية في المنافقين؛ لقوله تعالى: ﴿يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم بما يكتبون﴾ [آل عمران: ١٦٧] يعني أنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان، فيظنُّ الجاهل بما في السرائر أنهم مؤمنون؛ لما كانوا يتباعدون

بألسنتهم عن الكفر، ثم لما انخذلوا من عسكر المؤمنين، وقالوا: ﴿لو نعلم قتالاً  
لا تبعناكم﴾ [آل عمران: ١٦٧] تخرَّق الحجاب، وغلب على الظنون أنهم ليسوا  
بمؤمنين، مع تجويز أن يكون هذا القول منهم تكاسلاً وإخلاقاً إلى أرض الدعة، فهذا  
معنى القرب والبعد.

والمراد بالكفر والإيمان: أهلوهما؛ إذ تقليلهم سواد المؤمنين بالانخزال عنهم  
تقويةً للمشركين، كذا قال المفسرون، هذا ما عندي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وبالجملة: فهبت نسائم التحقيق على أن الوجه إبقاء اللفظين على ظاهرهما، وإنما  
تحتاج إلى أمرين لا يعدُّ شيء منهما تكلفاً ولا تغييراً:

الأول: أن تنكير: ﴿ناراً﴾ للتعظيم، وهو كما ترى شائع في الكلام الفصيح قرآناً  
وحديثاً، وقديماً وحديثاً، وأخذ (التلظي) بمعنى أشد ما يكون؛ حملاً للمطلق على  
فرده الكامل، وهو أيضاً منتشرٌ مستطير.

والثاني: الاستخدام وهو - كما سمعت - أولى أو من أعلى أنواع البديع، أو إرجاع  
الضمير إلى نفس الموصوف مجرداً عن الصفة، وهذا ليس من التأويل في شيء، على  
أن غرضنا يتم بآية ﴿الأتقى﴾، ولا مساغ فيه للتأويل بتأً وقطعاً، هكذا ينبغي التحقيق،  
والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

إذا وعيت هذا ودريت ما فيه، وألقيت السمع وأنت نبيه؛ هان عليك الجواب عن  
هذه الشبهة الأولى بوجوه:

الأول: ظاهر اللفظ واجب الحفظ إلا بضرورة، وأين الضرورة؟

الثاني: ما مالوا إليه لم يزد إلا قدحاً، فوجب أن نضرب عنه صفحاً، وأبو عبيدة  
فيما عانى لا أصاب ولا أغنى، فكيف نترك ظاهر قول الله سبحانه وتعالى بقول رجلٍ لم  
يكن معصوماً ولا صحابياً، ولا تابعياً ولا سنياً، ولا مصيباً في ما طلب، ولا مجدياً في  
ما إليه هرب؟!!

أيها الناس؛ إنني سائلكم عن شيءٍ فهل أنتم مجزون؟ رأيتم لو أن الآية وردت

بلفظ (التقي) وفسره بـ (الأتقى) أبو عبيدة اللغوي، فتعلقنا بقوله، وندبناكم إلى قبوله،  
ماذا كنتم فاعلين؟

لكن الإنصاف شيءٌ عزيز؛ ولا يؤتى إلا ذو حظٍ عظيم.

الثالث: سلمنا كونه في الآية وجهاً وجيهاً، لكن هو الوجه فيها<sup>(١)</sup>، بل وجهنا هو الأوضح والأجلى، ولا تنافي بين نجاتي والتقي والأتقى، والقرآن محتجٌ به على كل تأويل، وأحد الوجهين فيه يوجب التفضيل، والوجه الآخر لا ينافيه، فوجب القبول والقول بما فيه؛ ولذلك ترى علماءنا رحمهم الله تعالى لم يزالوا محتجين بالآية الكريمة على تفضيل العتيق الصديق رضي الله تعالى عنه، وهم أدري منا ومنكم بما قال أبو عبيدة وغيره، ثم هذا لم يقعدهم عن سلوك تلك المسالك، ولم ينكر عليهم أحد ذلك، فثبت أن مقصودنا بحمد الله حاصل، ومزعومكم بحول الله باطل، والحمد لله رب العالمين، إياه نرجو وبه نستعين.

الشبهة الثانية: ما نقله المولى الفاضل أستاذ أستاذي عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي - سامحنا الله وإياهم بلطفه الخفي، وفضله الوفي - في تفسير «فتح العزيز» بعدما ذكر استدلال أهل السنة والجماعة بالآية الكريمة على الطريق المشهور بين علماء الدهور قال: (وقالت أهل التفضيل<sup>(٢)</sup>): إن الأتقى محمولٌ على التقي منسلخٌ عن معنى التفضيل؛ إذ لولاه لشمّل بإطلاقه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فيلزم أن يكون الصديق أتقى منه صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو باطل قطعاً بالإجماع).

قال: (وأجاب أهل السنة والجماعة: أن حمل «الأتقى» على «التقي» يخالف اللسان العربي، والقرآن إنما نزل به، فحمّله على ما ليس منها غيرٌ شديد، وما ذكروا من الضرورة مندفعٌ بأن الكلام في سائر الناس دون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لما عُلِمَ من الشريعة أن الأنبياء أعلى كرامةً وأشرف مكانةً عند الله تبارك وتعالى، فلا

(١) السيد جاويد: يرجى بيان العبارة وضبطها.

(٢) السيد جاويد: يرجى إيضاح العبارة وبيان مصدر النقل.

يُقاسوا بسائر النَّاسِ ، ولا يقاس سائر النَّاسِ بهم .

فَعُرِفَ الشَّرْعُ حين جريان الكلام في مقام التفاضل وتفاوت الدرجة يُخصَّصُ أمثال هذا اللفظ بالأمة ، والتخصيص العرفي أقوى من التخصيص الذكري ؛ كقول القائل :  
خبز القمح أحسن خبز ، لن يفهم منه تفضيله على خبز اللوز ؛ لأن استعماله غير متعارف ، وهو خارجٌ عن المبحث ؛ إذ الكلام إنما انتظم الحبوب دون الفواكه) هذا كلامه في التفسير الفارسي أوردناه نقلاً بالمعنى .

أقول - وبالله التوفيق - : أمّا ما ذكر من أنّ هذا يخالف اللسان العربي . . فممنوعٌ ومدفوع ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] وليس شيء أهون على الله تعالى من شيء ، والمعنى : (في نظركم) على أحد التأويلات في (عسى) و(لعل) الواردين في القرآن ، وفي قوله تعالى : ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ﴾ [الفرقان : ٢٤] ولا خير للغير ، ولا حسن لأهل الضير .

أو الآية جارية على سبيل التهكم بهم ؛ كما قال المفسرون ، لكن الأمر أنّ (الأفعل) حقيقته في التفضيل ، ولا يُصار إلى الانسلاخ عنه إلا للضرورة ، وإلا بقريته ؛ كما في الآيتين اللتين تلونا ، وحيث لا ضرورة ولا قرينة فما نحن فيه لا نقول به ، والمصير إليه أشبه بالتحريف منه بالتفسير ؛ كما قد حقّقنا ، وهذا القدر يكفي للردّ عليهم .

وأما ما ذكر من حديث التخصيص عرفاً ؛ فجري منه على تسليم ما ادّعى الخصم ؛ من أنّ اللفظ بصيغته يشمل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وإن بغيت الحق المرصوص فلا شمول ولا خصوص ؛ لأنّ الأتقى إن عمّ عمّ أفرادهم وهم المفضلون المرحجون دون المرجوحون المفضّل عليهم .

وسرّ المقام بتوفيق الملك العلام : أنّ الأفضل لا بدّ له من مفضّل ومفضّل عليه يذكر صريحاً إذا استعمل مضافاً ، أو بـ (من) .

أمّا إذا استعمل باللام : فلا يورد في الكلام ، ولكن اللام تشير إليه على سبيل العهد

في ضمن الإشارة إلى المفضل؛ لأن ذاتا ما له الفضل<sup>(١)</sup>؛ كما هو مفاد لفظ (أفعل) بلا لام لا تتعين إلا وقد تعين المفضل عليه، فعهدا يستلزم عهده؛ وإذ لم يكن هناك عهد في اللفظ فالمصير إلى العهد الحكمي، وقد عهد في الشرع المطهر تفضيل بعض الأمة على بعض، لا تفضيلهم على الأنبياء الكرام، فلا يقصده المتكلم ولا يفهم السامع، فلم يدخلوا حتى يخرجوا، تأمل إنه دقيق.

وقد كنت أظن هكذا من تلقاء نظري إلى أن رأيت علماء النحو صرّحوا بما أبدى فكري، والله الحمد.

قال المولى السامي، نور الملة والدين الجامي، قدس الله تعالى سره: (وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بدّ فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه، وذكره مع من والإضافة ظاهر، وأمّا مع اللام: فهو في حكم المذكور ظاهراً؛ لأنه ليشار باللام إلى معين بتعيين المفضل عليه قبل لفظ أو حكماً كما إذا طلب شخصاً أفضل من زيد؛ قلت: عمرو الأفضل؛ أي: الشخص الذي قلنا: إنه أفضل من زيد؛ فعلى هذا لا تكون اللام في أفعل التفضيل إلا للعهد) اهـ

قلت: وتنقيح المرام بتحقيق المقام يستدعي بسطاً نحن في غنى عنه.

### لطيفتان

بمثل ما صرّح المولى الجامي صرّح الرضي الإسترابادي الذي لم تكن في مصره عمارة عصره إلا بنحوه؛ لكننا لم نأثر عنه؛ لأنّ على قلبه آفة لا حدّ لها، فهم من فهم. هذا ثم إنّ المولى الفاضل نقل في «التفسير» جواباً آخر عن بعض الجلة الأكابر - ولعله يريد به أباه - وهو: (أنّ ﴿الأتقى﴾ ههنا على معناه - أعني من فضل في التقوى على كل من عداه نبياً كان أو غيره - إلا أنّه يختص بالأحياء الموجودين، فالصديق رضي الله تعالى عنه يوصف به في آخر عمره، حين خلافته بعد ارتحال المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، وسيّدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام لمّا كان مرفوعاً

(١) السيد جاويد: يرجى إيضاح هذه العبارة.

إلى السماء؛ لم يبقَ في حكم الأحياء، ولا يجب للأتقى أن يكون أتقى في جميع الأوقات، وبالنسبة إلى كل أحد من الأحياء والأموات، وإلا لم يوجد له في العالمين مصداق؛ إذ لا يتصور التقوى في زمن الصبا كلَّ منصب محمود شرعاً، فالعبرة فيه بآخر العمر؛ كالعدل، والصلاح، والغوثية، والقطبية، والولاية، والنبوة؛ ولهذا يُدعى بهذه الأوصاف مَنْ تشرّف بها في أواخر عمره وإن لم يكن له ذلك من بدو أمره، فالأتقى مَنْ فضل بالتقوى من سائر الموجودين في آخر عمره، الذي هو وقت اعتبار الأعمال، وبه يثبت المدعى بلا تكلف ولا تأويل) انتهى بالتعريب.

وقد ارتضاه المولى الفاضل؛ جانحاً إليه، وساكناً عليه.

أقول وإن جعل الله الفطنة بمرأى العين من قلب وكيع؛ أتقن وأيقن أن هذا لا يزيد على تلميع، هب أن حديث: «العبرة بالخواتيم»<sup>(١)</sup> حقٌّ واجب التسليم، لكن أليس العقل السليم شهيداً بأنه إذا ذكر أحدٌ من الأحياء الموجودين بنعتٍ من النعوت؛ لا يفهم منه الاتصاف في الحال، لا أنه يصير هكذا بالمآل، والتبادر دليل الحقيقة، والافتياق إلى قرينة<sup>(٢)</sup> تصرف الأفهام وتظهر المرام أمانة المجاز، فماذا يحوجنا إليه مع استقامة الحقيقة من دون تكلف ولا تأويل؟!

أمّا على طريقنا: فالأمر أبين وأجلى، وأمّا على طريقة الشيخ العزيز عبد العزيز: فلأن أمثال تلك التخصيصات تكون مرتكزة في الأذهان من دون حاجة إلى البيان، وليس دلالة التلويح ههنا أدون من إرشاد التصريح؛ ولهذا لا ينزل العام عن درجة كما في الكتب الأصولية، وأعجب من هذا تكلفاً وتأويلاً، مع شيوعه في النصوص حديثاً وتنزيلاً، فلو كان من باب التكلف فما أكثر التكلف في أفصح الكلام، وكلام مَنْ هو أفصح الأنام عليه أفضل الصلاة وأكمل السّلام.

وأغرب من هذا زعم طريقه بريئة من التكلف مع أنها تحتاج إلى ما هو أبرد وأبعد؛

(١) أخرجه ابن حبان (٣٤٠) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها بلفظ: «إنما الأعمال بالخواتيم».

(٢) السيد جاويد: يرجى إيضاح هذه العبارة.

فإنَّ الصِّديقَ رضي اللهُ تعالى عنه لم يكن بالحقيقة أتقى الموجودين في حينٍ من الأحيان؛ لحياة سيِّدنا عيسى عليه الصلاة والسلام على أرجح الأقوال، وزعم التحاقه بالأموات لارتفاعه إلى السماوات كلمةً هو قائلها ما عليها دليل ولا برهان، وإن سلم فأين أنت من سيِّدنا الخضر عليه السلام مع أنَّ المعتمد المختار: نبوته وحياته؟! فإن قلت: إنَّه مختفٍ عن الأبصار في الأمصار، معتزل عن الأمصار فالتحق بالأموات؛ كان عذرٌ أفسد من الأول. فافهم.

على أنَّنا قد أثبتنا أنَّ إطلاق الصفة على من سيكون كذا تجوُّزٌ، ولا تجوُّزٌ إلا بقرينة، ولا قرينة إلا تخصيص الأنبياء شرعاً، فباتكائه حمل الكلام على الحقيقة أولى أم المصير إلى التجوز معتمداً على تلك القرينة نفسها.

وقد بقي بعد خبايا في زوايا لا نذكرها مخافةً للتطويل، فحق الجواب، والحق في الجواب ما ذكر العبد الذليل، ووليّ التوفيق ربي الجليل.

ثم أقول: وهناك نكتة أخرى أحق وأحرى بقبول التُّهَى لم أرَ من تنبَّه لها؛ وهي أنَّ أفعال التفضيل لا محيد له من مفضَّل عليه، فالتحلي منه باللام: إمَّا أن يكون مفاده التفضيل على جميع من عهد التفاضل فيما بينهم في أمثال هذا المقام؛ كالحبوب في قولنا: خبز البر هو الأحسن والأكثر فيما نحن فيه، أو على بعضهم دون بعضٍ أولاً، ولا بل احتمالاً<sup>(١)</sup> على الأول حصل المقصود.

والثاني باطل بالبداهة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى: ١] وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في دعائه دبر الصلاة: «اسمع واستجب، الله أكبر الأكبر» على رواية الرفع أخرج أبو داود والنسائي وابن السنني<sup>(٢)</sup>.

وقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بين الصفا والمروة: (ربِّ اغفر وارحم؛ إنَّك

(١) السيد جاويد يرجى بيان هذه العبارة.

(٢) أخرج أبو داود (١٥٠٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠١)، وابن السنني في «عمل اليوم والليلة» (١١٤).



أنت الأعزُّ الأكرم) رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>.

بل إلى قول كلِّ مصلِّ في سجوده: سبحان ربي الأعلى.

وعلى الثالث: كانت الآية مجملة في حق المفضل عليهم، والمجمل إن لم يبين عدًّا من المتشابهات، ولم يعدّها أحدٌ منها؛ لكننا بحمد الله وجدنا البيان من صاحب البيان، عليه أفضل الصلاة والسلام.

أخرج الإمام أبو عمر بن عبد البر من حديث مجالد، عن الشعبي قال: سألتُ ابن عبَّاسٍ أو سُئل: أيُّ النَّاسِ أولُ إسلاماً؟ فقال: (أما سمعت قولَ حسان بن ثابت: [من البسيط]

إذا تذكَّرتَ شَجْواً من أخي ثقةٍ      فاذكر أخاك أبا بكرٍ بما فعلا  
خيرَ البريةِ أتقاها وأعدَّلها      بعد النَّبيِّ وأوفَّها بما حمَّلا  
والثاني التالي المحمود مشهده      وأول النَّاسِ ممَّن صدَّق الرسل<sup>(٢)</sup>

أنبأنا عبد الرحمن، عن ابن عبد الله المكي، عن عابد الزبيدي المدني، عن الفلاني، عن ابن السنة، عن الشريف، عن ابن أركماش، عن ابن حجر العسقلاني، عن الكمال أبي العبَّاس، أنا أبو محمد عبد الله بن الحسين بن محمد بن أبي التائب، عن محمد بن أبي بكر البلخي، عن الحافظ السلفي، عن أبي عمر: أن موسى بن أبي تلميذ، عن الإمام أبي محمد يوسف بن عبد البرِّ قال في «الاستيعاب»: يروى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لحسان: «هل قلتَ في أبي بكرٍ شيئاً؟» قال: نعم؛ وأنشد هذه البيات، وفيها بيتٌ رابعٌ وهو:

وثاني اثنين في الغار المنيف وقد      طاف العدو به إذ صعد الجبلا

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٥٨٠٧).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص ٣٧٣-٣٧٤).

فسرَّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك وقال : «أحسنْتَ يا حسنَّ» .

وقد رُوي فيها بيتٌ خامسٌ :

وكانَ حبَّ رسولِ الله قد علموا      خيرُ البرية لم يعدل به رجلاً<sup>(١)</sup>

قلت : ويُروى بدله :

من الخلائق لم يعدل به بدلاً

حديث ابن عباس رواه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير»، وعبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد»<sup>(٢)</sup> .

وأما الحديث المرفوع - أعني به استماع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أشعاره وتحسينه عليها - فأصله مروى أيضاً عند الحاكم من حديث غالب بن عبد الله، عن أبيه، عن جده حبيب بن أبي حبيب، وعند ابن سعد في «الطبقات»، وعند الطبراني عن الزهري، ورواه الحاكم أيضاً من حديث مجالد عن الشعبي من قوله كمثل حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما<sup>(٣)</sup> .

والأصولي يعرف أنَّ الموقوف في مثل هذا كالمرفوع؛ إذ المجمل لا يبيِّن بالرأي؛ ولهذا إن لم يبين وانقطع نزول القرآن عاد متشابهاً، ثم إنَّ البيان يلتحق بالمبين؛ إذ لا يفيد إلاَّ رفع التشكيك وتعيين أحد المحتملات، فكان حكمه كحكم القرينة، والمفاد إنَّما ينسب إلى الكلام كما أوضحت الأصول، فثبت بالآية تفضيله رضي الله تعالى عنه على كلِّ مَنْ عداه في التقوى، والحمد لله على ما أولى .

أقول : وأخذ الأفعال بمعنى كثير الفعل فطامُّ له عمَّا يحتاج إليه في أصل وضعه -

(١) انظر «الاستيعاب» (ص ٣٧٤) .

(٢) المعجم الكبير (٧١ / ١٢) .

(٣) انظر «مستدرک الحاكم» (٣ / ٦٤)، و«طبقات ابن سعد» (٣ / ١٥٩) .

أعني المفضل عليه - فيكون صرفاً عن المعنى الحقيقي المتبادر، فلا بُدَّ من قرينةٍ وأين  
القرينة؟ ولتكن حاجة، وماذا الحاجة؟  
نعم؛ هذا مفاد صيغة المبالغة، وشتان ما بينهما فليتنبه لهذا، والله تعالى الموفق.

\*\*\*

## الشبهة الثانية

وهي تتعلق بالكبرى من قياس أهل السنة والجماعة (أل) المحمول في قوله تعالى: ﴿إِنْ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات: ١٣] هو الأتقى، فكان حاصل المقدمتين أنّ الصديق أتقى، وكلّ أكرم أتقى، وهذا ليس من الشكل الأول في شيء، ولا ثانياً أيضاً؛ لعدم الاختلاف في الكيف وإن عكستم الكبرى جاءت جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول، فمفاد الآيتين لا يضرّنا ولا ينفعكم، ومن الشبهة هي التي بلغني<sup>(١)</sup> أنّ بعض المفضلة عرضها على بعض المتكلمين منا.

وأنا أقول - وبالله التوفيق -: ما أسخفه تشكيكاً، وأضعفه دخلاً ركيكاً؟! غلط سقط، باطل عاطل، لا يستحقّ الجواب، ولكن إذا قيل وسئل فلا بدّ من إبانة الصواب.

فاعلم أنّ اللطيف الخفي، وفّقني لإزهاق هذا التلبس الفلسفي باثني عشر وجهاً، أمهاتها ثلاثة وجوه، كلّ منها يكفي ويشفي:

### الأول

لو كان لهذا القائل علمٌ بمحاورات القرآن أو الحديث، أو بما روى العلماء في شأن النزول، أو التفسير المفروع<sup>(٢)</sup> إلى جناب الرّسول صلى الله تعالى عليه وسلم، أو كلمات العلماء والأئمة الفحول، أو رُزق حظاً من فهم الخطاب ودرك المفاد، وتنزيل الكلام على الغرض المراد؛ لعلم أنّ حمل الأكرم هو المعتبر، وصدر الكلام بتصدير الخبر، وذلك بوجوه أوقفني الله تعالى عليها بمنّه، وعميم كرمه.

(١) السيد جاويد يرجى بيان صحة هذه العبارة.

(٢) السيد جاويد يرجى بيان صحة هذه العبارة.

فأقول: أولاً: كانت الجاهلية تتفاخر بالأنساب، وتظنُّ أنَّ الأنسب هو الأفضل، فجاءت كلمة الإسلام بردَّ كلمة الجاهلية: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ فالنزاع إنما وقع في موصوف الأفضل لا في صفته، وهذا كما إذا سأل سائلٌ عن ألدُّ الأَطعمة؟ فقال قائل: الحامض ألدُّ. فتقول رداً عليه: لا بل ألدُّها أحلاها؛ فإنَّما تريد أنَّ الأَحلى هو الألدُّ.

والوجه: أنَّ الأتقى في الآية كالأحلى في قولك: هذه مرآة لملاحظة الذات، والأكرم حكمٌ عليه كالألدُّ، وإنَّما الخبر ما حُكم به لا ما حُكم عليه، ولقد درى مَنْ له قليل ممارسة بكلام العرب: أنَّ الذهن أوَّل ما تُلقى إليه أمثالُ هذا الكلام لا يسبق إلاَّ إلى أنَّ المراد مدح الأتقياء والترغيب في التقوى والوعد الجميل؛ بأنَّ من يتقي يكن كريماً علينا، عظيماً لدينا.

وهكذا فهم المفسرون؛ فهذا الزمخشري - النكتة في الأدب، الشامة في معرفة كلام العرب - يقول في «تفسيره»: (المعنى: أنَّ الحكمة التي من أجلها ربَّكم على شعوبٍ وقبائل هي أن يعرف بعضكم نسب بعض، فلا يعتزي إلى غير آباءه، لا أن تتفاخروا بالآباء والأجداد، وتدعوا التفاوت والتفاضل في الأنساب، ثم بيَّن الخصلة التي بها يفضل الإنسان غيره، ويكتسب الشرف والكرم عند الله تعالى فقال: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ وقرىء «أن» بالفتح، كأنه قيل: لا يتفاخر بالأنساب؟ فقيل: لأنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم لا أنسبكم... إلخ»<sup>(١)</sup>.

وبمثله قال الإمام النسفي في «المدارك»<sup>(٢)</sup>.

وأقول: ثانياً: القرآن إنما نزل لبيان الأحكام التي لا يُطَّلَع عليها إلاَّ بإطلاع الله سبحانه وتعالى؛ كالنجاة والهلاك، والكرامة والهوان، والرد والقبول، والغضب والرضوان، لا لبيان الأمور الحسية وكون الرجل تقياً أو فاجراً ممَّا يدرك بالحس؛ ففي

(١) تفسير الكشاف (٤/٣٧٨).

(٢) تفسير النسفي (٤/١٣١).

جعل الأكرم موضوعاً كقلب الموضوع، ولقد كان هذا الوجه من أوّل ما سبق إليه فكري حين استماع الشبهة، ثم في أثناء تحرير الرّسالة لمّا راجعت «مفاتيح الغيب» رأيتُ الفاضل المدقق تنبّه لشبهةٍ ودندن في الجواب حول ما أومانا إليه؛ حيث يقول: (فإن قيل الآية دلت على أنّ كلّ من كان أكرم كان أتقى وذلك لا يقتضي أنّ كلّ من كان أتقى كان أكرم).

قلنا: وصف كون الإنسان أتقى معلومٌ مشاهد، ووصف كونه أفضل غير معلوم ولا مشاهد، والإخبار عن المعلوم بغير المعلوم هو الطريق الحسن، أمّا عكسه: فغير مفيد، فتقدير الآية كأنّه وقعت الشبهة في أنّ الأكرم عند الله من هو؟ فقيل: هو الأتقى، وإذا كان كذلك كان التقدير: أتقاكم أكرمكم عند الله) اهـ<sup>(١)</sup>

قلت: ولعله لا يخفى عليك ما بين التقريرين من الفرق وما بين هذا الوجه ووجوهنا الباقية من التفاوت العظيم، ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء، والحمد لله ربّ العالمين. ثم أقول: عسى أن يزعجك الوهم أن تقوم تقول: أليس التقوى من أفعال القلوب؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى﴾ [الحجرات: ٣] وقال تعالى: ﴿ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب﴾ [الحج: ٣٢] وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «التقوى ههنا، التقوى ههنا، التقوى ههنا» يشير إلى صدره صلى الله تعالى عليه وسلم أخرجه مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه<sup>(٢)</sup>.

وعنه صلى الله تعالى عليه وسلم: «لكلّ شيء معدن، ومعدن التقوى قلوب العارفين» أخرجه الطبراني عن ابن عمر، والبيهقي عن الفاروق الأكبر رضي الله تعالى عنهما<sup>(٣)</sup>، فكيف قلت أنّها من المحسوسات؟!

قلت: بلى؛ إن التقوى مقامها القلب؛ ولهذا قلنا: إنّ الصّديق لمّا كان أتقى الأمّة

(١) تفسير الرازي (٣١/٢٠٤).

(٢) صحيح مسلم (٢٥٦٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٢٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٣٠).

بأسرها وجب أن يكون أعرفها بالله تعالى؛ لكن القلب أمير الجوارح، فإذا استولى عليه سلطان شيء أذعنت له الجوارح طرّاً، ولمعت عليها آثاره جهراً، وهذا مشاهدٌ في الحياء والحزن، والفرح والغضب، وغير ذلك من صفات القلب، قال المصطفى صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ألا وإنَّ في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» أخرجه الشيخان عن النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنه (١).

وقال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد؛ فاشهدوا له بالإيمان» أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه (٢).

وأقول: ثالثاً: كل ما ذكر في شأن النزول فإنما يستقيم ويطباق التنزيل إذا كان الموضوع هو الأتقى، أمّا إذا عكس: فلا يتأتى ولا يأتي الرمي على المرمى.

أما رواية يزيد بن شجرة: فطريق الاستدلال فيها أنكم استحققت هذا العبد؛ لأنه عبدٌ أسود فقلتم: عاد ذليلاً، وحضر جنازة ذليل؛ لكنه عندنا كريمٌ جليل إذا كان متقياً، والفضل عندنا بالتقوى (٣)، فمن كان تقياً كان كريماً عندنا وإن كان عبداً أسوداً أجدع، وهذا الطريق هو المفهوم من الآية عند كل من له ذوقٌ سليم.

أمّا على ما زعمتم: فيكون حاصل استدلال الله سبحانه وتعالى أنه كان

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

(٢) انظر «مسند أحمد» (٦٨/٣)، و«سنن الترمذي» (٣٠٩٣)، و«سنن ابن ماجه» (٨٠٢)، و«صحيح ابن خزيمة» (١٥٠٢)، و«صحيح ابن حبان» (١٧٢١)، و«مستدرک الحاكم» (٣٣٢/٢)، و«سنن البيهقي الكبرى» (٦٦/٣).

(٣) ذكر العلامة المفسر الألوسي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١٦٣/٢٦): (وعن يزيد بن شجرة: مرّ رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سوق المدينة، فرأى غلاماً أسود يقول: من اشتراني فعلى شرط لا يمنعني عن الصلوات الخمس خلف رسول الله عليه الصلاة والسلام، فاشتراه رجل، فكان رسول الله ﷺ يراه عند كل صلاة، فقصدته، فسأل عنه صاحبه، فقال: محمود، فعاده ثم سأل عنه بعد أيام فقال: هو لما به، فجاءه وهو في ذمائه - أي: في نزعه وخروج روحه - فتولى غسله ودفنه، فدخل على المهاجرين والأنصار أمرٌ عظيم، فنزلت: ﴿إِنْ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾).

كريمًا<sup>(١)</sup>، وكلُّ كريمٍ متقٍ؛ فلذا عاده نبينا صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحضر دفنه، وهذا الطريق كما ترى إذا كان ينبغي الاستدلال بأمرٍ مُسَلَّمٍ عندهم؛ يستلزم ما لم يسمَّوه كالتقوى على تقريرنا.

وأما الكرامة: فلم تكن ثابتةً عندهم، وإلاَّ لما قالوا ما قالوا؛ على أنَّ المقدمة المذكورة في الآية تبقى حينئذٍ عبسًا، والعياذ بالله تعالى؛ فإنَّ الرَّدَّ عليهم تمَّ بالمطوية القائلة: إنَّه رجلٌ كريمٌ عند الله تعالى، وبعد ذلك أيَّ حاجةٍ إلى أن يقال: كلُّ كريمٍ متقٍ؛ إذ لم يكن نزاعهم في التقوى بل في الكرم.

وبالجملة: يلزم أخذ المدعى صغرى، واستنتاج ما ليس بمدعى، وهكذا يجري الكلام في رواية مقاتل، واستحقاق قريش سيِّدنا عتيق العتيق<sup>(٢)</sup>، أعتقنا الله تعالى بهما من عذاب الحريق، أمين.

ولنقرِّر بعبارةٍ أخرى؛ فإنَّ كلَّ جديدٍ لذيد: كان طريق استدلالهم على حِقارته<sup>(٣)</sup> رضي اللهُ تَعَالَى عنه بأنَّه عبدٌ، ولا شيء من العبد كريمًا، فهو ليس بكريم، والآية نزلت في الرَّدَّ عليهم.

فلا بدَّ من نقض إحدى المقدمتين من قياسهم، لكن الصُّغرى لا مردَّ لها، فتعيَّن أنَّ الآية إنَّما تُبطل الكبرى بإثبات نقيضها؛ وهو: أنَّ بعض العبيد كريم، ولا يمكن إثباته إلاَّ على طريقتنا؛ بأن نقول: بعض العبد يتقي اللهُ تَعَالَى، ومن يتقي اللهُ تَعَالَى فهو كريم.

أما على طريقتكم: ففي أصل المقدمتين: إنَّ بعض العبيد متقٍ، وكلُّ كريمٍ متقٍ، وهذا هو القياس الذي دفعتموه أنتم، وهكذا يتمشى التقرير في رواية ابن عباس رضي اللهُ تَعَالَى عنهما بكلا الوجهين.

(١) السيد جاويد: يرجى إيضاح العبارة.

(٢) أي: سيدنا بلال رضي اللهُ تَعَالَى عنه لأن سيدنا أبا بكر أعتقه رضي اللهُ عنهما.

(٣) السيد جاويد: يرجى التدقيق في هذه العبارة.



ولنقرره بعبارة الثالثة: استحققر ثابت بن قيس رضي الله تعالى عنه بعض أهل المجلس بقوله: (يا بن فلانة)<sup>(١)</sup> أي: يا ذنيّ النسب، فردّ الله سبحانه وتعالى عليه بأنك إن زعمت أنّ بعض الأداني في النسب لا يكون كريماً؛ فقولك هذا صادق، لكن علام استقحرت هذا بخصوصه؟! إذ يجوز ألا يكون هذا من ذلك البعض، وإن أردت السلب الكلّي فباطل قطعاً؛ إذ لو صدق لصدق أنّ بعض المتّقين ليس كريماً؛ لأنّ بعضهم ذنيّ النسب فلم يكن كريماً عندك، لكن التالي باطل، صدق نقيضه وهو أنّ كلّ متقّ كريم، فالمقدّم مثله هذا على طريقتنا.

أمّا على طريقتكم فالمقدمة الاستثنائية إنّ كلّ كريم متقّ، وهو لا يرفع اللازم، فلا يرفع الملزوم، أتقن هذا؛ فإنّ الفيض مدرار، والحمد لله.

وأقول: رابعاً: الأحاديث التي جاءت تفسيراً للآية، أو ترد مورد مشرعها، أو تلحظ ملحظ منزعها؛ إنّما تعطي ما ذكرنا من المفاد، وتأبى عمّا بغيتم من الإفساد.

ومنها: ما أنبانا المولى السراج، عن الجمال، عن عبد الله السراج (ح) وعالياً بدرجة عن أبيه عبد الله السراج، عن محمد بن هاشم (ح) ومساوياً للعالي، عن الجمال، عن السندي، وشافهني عالياً بدرجتين سيّدي جملّ الليل، عن السندي كلاهما، عن صالح العمري بأسانيده إلى الإمامين الجليلين بسندهما إلى سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: سئل رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم: أيّ النّاس أكرم؟ فقال: «أكرمهم عند الله أتقاهم»<sup>(٢)</sup>.

أقول: انظر إلى آثار رحمة الله كيف يوضح المحجّة، ولا يدع لأحدٍ حجّة، إنّما سئل المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم بأنّ أيّ النّاس أكرم؟ أي: من الموصوف به، لا أنّ الأكرم ما هو؟ وبأيّ نعت يزهو؟ فأجاب بالآية الكريمة، فلولا أنّ الأتقى هو الموضوع؛ لما طابق الجواب السؤال، وعليك بتزكية الخيال، ومن تمام نعمة الله

(١) انظر «روح المعاني» (١٦٣/٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٨٩).

تعالى أن فسر الشراح الحديث بما يعين المراد، ويقطع كلّ وهم يُراد.  
قال العلامة المناوي: (أكرم الناس أتقاهم؛ لأن أصل الكرم كثرة الخير، فلمّا كان  
المتقي كثير الخير والفائدة في الدُّنيا، وله الدرجات العليا في الآخرة: كان أعمّ النَّاس  
كرماً؛ فهو أتقاهم) اهـ<sup>(١)</sup>

انظر أين ذهبت شبهتكَ الواهية، فهل ترى لها من باقية؟  
ومنها: ما أنبأنا المولى عبد الرحمن، عن الشريف محمد بن عبد الله - كما مضى -  
عن علي بن يحيى الزيادي، عن الشهاب أحمد بن محمد الرملي، عن الإمام أبي الخير  
السخاوي، عن العز عبد الرحيم بن فرات، عن الصلاح بن أبي عمر، عن الفخر بن  
البخاري، عن فضل الله أبي سعيد التوقاني، عن الإمام محي السنة البغوي، أنا أبو بكر  
بن أبي الهيثم، أنا عبد الله بن أحمد بن حمويه، أنا إبراهيم بن خزيم، ثنا عبد الله بن  
حميد، أنا الضحاك بن مخلد عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن  
عمر: أن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طاف يوم الفتح على راحلته يستلم الأركان  
بمحجنه، فلمّا خرج لم يجد مناخاً، فنزل على أيدي الرّجال، ثم قام فخطبهم، فحمد  
الله وأثنى عليه، وقال: «الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية الجاهلية وتكبرها بأبائها،  
إنما النَّاس رجُلان: برّ تقيّ كريمٌ على الله، وفاجرٌ شقيّ هينٌ على الله، ثم تلا: ﴿يا أيها  
الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ ثم قال: أقول قولِي هذا، وأستغفر الله لي  
ولكم»<sup>(٢)</sup>.

أقول: انظر كيف قسّم المصطفى صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخلق إلى قسمين: برّ  
تقيّ ووصفهم بالكرم، وفاجرٍ شقيّ ووصفهم بالهوان، وهذا صريحٌ فيما قلنا.  
ومنها: ما أورده الزمخشري في «الكشاف»، ثم الإمام النسفي في «المدارك»: (عن  
النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سرّه أن يكونَ أكرمَ النَّاس فليتَّق الله»

(١) فيض القدير (٢/٩٠).

(٢) انظر «تفسير البغوي» (٤/٢١٧-٢١٨).

اهـ<sup>(١)</sup>، وهذا أبين وأجنى.

وأقول: خامساً: العلماء ما فهموا من الآية إلاّ مدح المتقين، ولم يزالوا محتجّين بها على فضيلة التقوى وأهلها، فلو كان الأمر كما زعمتم لاندحضت هذه التمسكات بحذافيرها؛ إذ لمّا كان المعنى: أن كلّ كريم متقٍ، وهو لا يستلزم أن كلّ متقٍ كريم: فأيّ مدح فيه للمتّقين؟ وبماذا يُفضّلون على الباقيين؟ ألا ترى أن كلّ كريم إنسان وحيوان وجسمان<sup>(٢)</sup> ولا يكون بهذا كلّ فرد من هؤلاء محموداً في الدين، فإن قلت: إنّ التقوى وصفٌ خاصٌّ بالكرماء، فلهذا استحقّ الثناء بخلاف ما ذكرتم من الأوصاف. قلت: الآن أتيت إلى ما أبيت؛ فإنّ التقوى إذا اختصت بهم ولم توجد في غيرهم وجب أن يكون كلّ متقٍ كريماً، وفيه المقصود، قال المولى الفاضل الناصح محمد أفندي الرومي البركلي في «الطريقة المحمّدية» بعدما سرد الآيات في فضيلة التقوى: (فتأمل فيما كتبنا من الآيات الكريمة كيف كان المتقي عند الله تعالى أكرم) اهـ.

قال المولى الشارح العارف بالله سيّدي عبد الغني النابلسي في شرحها «الحديقة الندية»: (إشارة إلى الآية الأولى من قوله تعالى: ﴿إِن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ اهـ<sup>(٣)</sup>)

نهاية الملف kpn4 أبو خالد.

(١) انظر «الكشاف» (٤/٣٧٨)، و«المدارك» (٤/١٣١).

(٢) السيد جاويد: يرجى التأكد من العبارة.

(٣) انظر «الحديقة الندية» شرح «الطريقة المحمّدية» (١/٤١٠).

وأقول : سادساً : إليّ يا موفق ؛ تحقيق بالقبول أحقّ : أخرج الإمام أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة ، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كرم المرء دينه ، ومروءته عقله ، وحسبه خلقه»<sup>(١)</sup> .

وأخرج ابن أبي الدنيا في «كتاب اليقين» عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا ينميه إلى المصطفى صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الكرم التقوى ، والشرف التواضع»<sup>(٢)</sup> .

وأخرج الترمذي محمد بن علي الحكيم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما يرفعه إلى النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الحياء زينة ، والتقوى كرم»<sup>(٣)</sup> .

انظر إلى الأحاديث ما أجلاها وأفصحها ، وأحلاها وأملحها ، انظر إلى قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مروءته عقله» فإنما وصف العقل بالمروءة ، لا المروءة بالعقل .

وكذا قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «حسبه خُلُقُه ، والشرف التواضع» فإنما حكم على الخُلُقِ بأنّه الحسب ، وعلى التواضع بأنّه الشرف ، حسماً لما يدّعيه المدّعون من أنّ المال هو الشرف ؛ ولذا إن قال قائل : إنّ الحسب خُلُقٌ ، والمروءة عقلٌ ، والشرف تواضعٌ : لم يقبل قوله منه ، وإن عكس قُبِلَ ، فهكذا في الفرقتين ؛ أعني قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الكرم التقوى» ، و«كرم المرء دينه» .

وأنا أعطيك ضابطةً لهذا ، كلّما رأيت في الأمثال<sup>(٤)</sup> هذا المقام اسمين معرفين باللام محمولاً أحدهما على الآخر ؛ فإن صحّ أن يحمل الآخر على الأول مجرداً عن اللام فاعلم أنّه يجوز أن يكون محمولاً في تلك القضية أيضاً ، نظيره قول الشاعر : [من الطويل]

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهنّ أبناء الرجال الأبعادِ

(١) مستدرک الحاكم (١/١٢٣) ، وسنن البيهقي الكبرى (٧/١٣٦) .

(٢) كتاب اليقين (٢٢) .

(٣) انظر «نوادير الأصول» (ص ٢٠٠) في الأصل السادس والخمسين والمئة .

(٤) السيد جاويد : هنا رقم حاشية ولا يوجد شيء فما المراد .

فإنَّكَ إنِ قلتَ : أحفادنا أبناءٌ لنا صدقتَ ، وإنِ قلتَ : أبناؤنا أحفادٌ لنا كذبتَ ، فكان بنونا هو المحكوم به .

والسرُّ في ذلك : أنَّ المحمول يجوز تنكيره أبداً ، وإفادة القصر على تسليمه<sup>(١)</sup> كلياً أمرٌ زائدٌ على نفس الحكم ، والموضوع لا يُنكَّر تنكيراً محضاً ؛ فلذلك لا يقال : الكرم تقوى ، أو الكرم دين ، وإنَّما تقول بالتعريف ؛ لأنَّ الآخر هو الموضوع حقيقة ؛ لأجل هذا إن عكست ونكَّرت صحَّ ، أمَّا رأيتَ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدَّمَ التقوى في حديث الحكيم نكَّر الكرم ، ولَمَّا عكس في الحديث الآخر عرَّف التقوى ، اللَّهُمَّ ؛ لك الحمد على تواتر آلائك .

ولا أخالك - يا هذا - مغموراً في غيابات الغباوات ؛ بحيث يعسر عليك الانتباه لِمَا في تلك الأحاديث - التي جاءت مرة بتقديم الكرم ، وأخرى بتصدير التقوى - من لمعات بوارق يكاد سناها يخطف أبصار الشبهات ، ولا سيما حديث الترمذي مع ما تقرَّر في الأصول : أنَّ اللام إن لا عهد فللاستغراق بل للجنس أيضاً مفيد<sup>(٢)</sup> ؛ إذ حكمه لا بدَّ وأن يستوي فيه الأفراد ، والله تعالى أعلم .

وأقول : سابعاً : إن قيل لك : أكرم النَّاس أتقاهم ثمَّ مَنْ دونه في التقوى وهكذا يأتي . . . ينزل تدريجاً ؛ لا جرم أن تسلمه وتقول : هذا لا ريب فيه ، لكنك لم تدري أن قد انصرفت عمَّا افترقت ، وقد اعترفت بما انحرفت ، قل لي : ماذا محصل قولك : إن أكرم النَّاس يوصف أولاً بأنَّه أتقى ، وثانياً بأنَّه قليل التقوى ، وثالثاً بأنَّه أقل ؟!

هل هذا إلا كلام مجنون ، تفوّه بلفظ في الجنون ، وما درى وما عقل ؟! وهذه الشناعة تكدر عليك زعمك العجيب ، في كلِّ ما جاء على الترتيب ، وهو كثيرٌ في الأحاديث ؛ قال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحِبُّ الأَعْمَالِ إلى اللهِ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، ثم

(١) السيد جاويد : هنا رقم حاشية ولم يوجد شيء فما المراد ؟ .

(٢) السيد جاويد : يرجى إيضاح هذه العبارة .

برّ الوالدين ، ثمّ الجهاد في سبيل الله» أخرجه الأئمة أحمد والبخاري ومسلم وأبو داوود والترمذي والنسائي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (١).

فالمعنى 'على' زعمك : إنّ أحبّ الأعمال يوصف أولاً بأنّه صلاة، ثمّ يمكث فيصير برّاً، ثم يلبث فيعود جهاداً، وهذا من أعجب ما سمع السامعون.

### تذييل

إياك وأن تظن أنّ تقديم الخبر في أمثال هذا المقام قليلٌ في فصيح الكلام حتى يعدّ تأويلاً للمرام، بل هو شائعٌ متكرر، بل هو الأكثر الأوفر، ولو سردنا لك من الأحاديث الواردة على هذا المنوال؛ لنافت على مئات، ورميتني بالإملال، ثمّ منها ما في نفس الحديث دليل على ما نريد؛ كتقديم الصّفات وتأخير الذوات وغير ذلك، ومنها ما شرح الشارحون بعكس الترتيب من دون حاجةٍ إلى ما هنالك.

فعلم أنّه طريقٌ شائعٌ، كثيراً ما يجري الكلام عليه، وتتبادر الأفهام إليه، بلا احتجاج إلى صوارف، ولا توقف على مواقف، ولولا أنّا على حذر من الإطناب؛ لأريناك منها العجب العجاب، لكن لا بأس أن نذكر طرفاً من أحاديث أكثرها من القسم الثاني؛ لأنها أوضح في المقصود وضوحاً جميلاً، ونقدّم عليها حديثاً ذكر فيه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلّم مقدّمين فاستنتج منهما العلماء كمثل صنيعنا في الآيتين يكون هذا أشدّ تنكيلاً.

أنبأنا حسين الفاطمي، عن عابد بن أحمد، عن صالح الفاروقي، عن سليمان الدرعي، عن محمد الشريف، عن الشمس العلقمي، عن الإمام السيوطي عن أحمد بن عبد القادر بن طريف، أنا أبو إسحاق التنوخي، أنا أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي، أنا الفخر بن البخاري سماعاً بسماعه من أبي حفص عمر بن طبرزد، أنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي، أنا القاضي أبو عامر محمود بن القاسم

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥)، وأحمد (٤٠٩/١-٤١٠)، والترمذي (١٨٩٨)، والنسائي (٢٩٢/١).

الأزدي وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي، أنا أبو محمد عبد الجبار الجراحي المروزي، أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي، أنا الترمذي، ثنا محمد بن يحيى، نا محمد بن يوسف، نا سفيان بن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، وإذا مات صاحبكم فدعوه» هذا حديثٌ حسن صحيح<sup>(١)</sup>.

قلت: ومرويٌّ أيضاً عند ابن ماجه من حديث ابن عباس، وعند الطبراني في «معجمه الكبير» عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم أجمعين<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام العلامة الشارح عبد الرؤوف المناوي في «التيسير شرح الجامع الصغير» للإمام المولى جلال الحقّ والدّين السيوطي رحمة الله تعالى عليهما: (فأنا خيركم مطلقاً، وكان أحسن الناس عشرة لهم) اهـ<sup>(٣)</sup>

أقول: يا هذا؛ إن أبيتَ فرقاً بين هذا القياس والقياس الذي تنكر صحته؛ لشرك المفضلة أبداً ما كانوا، ولكن هيهات هيهات؛ أنى لك ذلك!؟

أخرج أحمد والشيخان عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قریش»<sup>(٤)</sup>.

قال الفاضل الشارح: (فالمحكوم له بالخيرية الصالحة منهنّ لا على العموم) اهـ<sup>(٥)</sup>  
انظر كيف جعل الخير محكوماً به، أخرج أحمد والترمذي والحاكم بإسنادٍ صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم

(١) سنن الترمذي (٣٨٩٥).

(٢) انظر «سنن ابن ماجه» (١٩٧٧)، و«معجم الطبراني الكبير» (٣٦٣/١٩).

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير (٥٣٣/١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٨٢)، ومسلم (٢٥٢٧)، وأحمد (٤٤٩/٢).

(٥) التيسير بشرح الجامع الصغير (٥٣٢/١).

لجاره»<sup>(١)</sup>.

قال الفاضل الشارح: (فكلُّ مَنْ كان أكثر خيراً لصاحبه وجاره فهو أفضل عند الله،  
والعكس بالعكس) اهـ<sup>(٢)</sup>

أخرج أحمد وابن حبان والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه بإسنادٍ  
صحيح، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خير الذكر الخفي»<sup>(٣)</sup>.  
قال الفاضل الشارح: (أي: ما أخفاه الذّاكر وستره عن النَّاس فهو أفضل من  
الجهر) اهـ<sup>(٤)</sup>

أخرج الطبراني عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أفضل الصدقة سر إلى فقير»<sup>(٥)</sup>.  
قال الفاضل الشارح قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾  
اهـ<sup>(٦)</sup>

أقول: انظر فقد أخرج الآية وقدم الحديث.

أخرج أحمد والحاكم عن رجلٍ من الصحابة، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَفْضَلَ الضَّحَايَا أَغْلَاهَا وَأَسْمَنُهَا»<sup>(٧)</sup>.  
قال الفاضل الشارح: (فالأسمن أفضل من العدد) اهـ<sup>(٨)</sup>

أخرج أحمد والطبراني في «الكبير» عن معاذ رضي الله تعالى عنه، عن النبي صَلَّى  
الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أفضل الأعمال الإيمان بالله وحده، ثم الجهاد، ثم حجة برة»

(١) أخرجه أحمد (٢/١٦٧-١٦٨)، والترمذي (١٩٤٤)، والحاكم (١/٤٤٣).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٥٢٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/١٨٠)، وابن حبان (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥٤٨).

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٥٢٦).

(٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» بنحوه (٨/٢١٧-٢١٨).

(٦) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/١٨٥).

(٧) أخرجه أحمد (٣/٤٢٤)، والحاكم (٤/٢٣١).

(٨) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٣١٢).



تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس إلى مغربها»<sup>(١)</sup> .

أقول: انظر إلى هذه الكلمة الآخرة صدر بالأفضل ثم أخره، أخرج أبو الحسن القزويني في «أماله الحديثية» عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن أشد الناس تصديقاً للناس أصدقهم حديثاً، وإن أشد الناس تكذيباً أكذبهم حديثاً»<sup>(٢)</sup> .

قال الفاضل الشارح: (فالصدق يحمل كلام غيره على الصدق؛ لاعتقاده قبح الكذب، والكذب يتهم كل مخبر بالكذب؛ لكونه شأنه) اهـ<sup>(٣)</sup>

أخرج أحمد في كتاب «الزهد» عن سلمان الفارسي واقفاً عليه، وابن لال، وابن النجار عن أبي هريرة، والسجزي في «الإبانة» عن ابن أبي أوفى رافعين إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «أكثر الناس ذنباً يوم القيامة أكثرهم كلاماً فيما لا يعنيه»<sup>(٤)</sup> .

قال الفاضل الشارح: (لأن من كثر كلامه كثر سقطه، فتكثر ذنوبه من حيث لا يشعر) اهـ<sup>(٥)</sup>

أخرج البخاري في «التاريخ»، والترمذي، وابن حبان بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة»<sup>(٦)</sup> .

قال الفاضل الشارح: (أي: أقربهم مني في القيامة، وأحقهم بشفاعتي أكثرهم عليّ صلاة في الدنيا؛ لأن كثرة الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على صدق المحبة وكمال الوصلة، فتكون منازلهم في الآخرة منه صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب تفاوتهم في ذلك) .....

(١) مسند أحمد (٤/٣٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٣٤٤) بنحوه .

(٢) ذكره الهندي في «كنز العمال» (٦٨٥٤) وعزاه لأبي الحسن القزويني في «أماله» .

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٣١١) .

(٤) الزهد (٨١٤)، وذيل تاريخ بغداد (١٧/١٨١) .

(٥) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٢٠٠) .

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٥/١٧٧) في ترجمة عبد الله بن كيسان رقم (٥٥٩)، وسنن الترمذي (٤٨٤) .

أقول: انظر شرحَ أولاً لفظَ الحديثِ، ثم علَّلَ بما لا يستقيم إلا على جعلِ الأوليِّ محكوماً به، وأبينُ من هذا أنَّ العلماءَ المحدثينَ - أفاضَ اللهُ علينا من بركاتهم - استدلوا بهذا الحديثِ على فضلِ أهلِ الحديثِ، وأنهم أولىُّ الناسِ برسولِ الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنهم أكثرُ النَّاسِ صلاةً عليه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup>، لا يذكرون حديثاً إلا ويصلون فيه على النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشراً أو خمساً أو مرتين أو مرة لا أقل؛ كما هو معلوم مشاهد، والحمد لله.

أرأيتك هذا الاستدلال، أليس على طبق احتجاجنا بالآيتين حذواً بحذو، وسواءً بسواء؟!!

ثم من تمامِ نعمةِ الله تَعَالَى أن جاء حديثٌ عند البيهقي برجالٍ ثقاتٍ عن أبي أمامة رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أكثرُوا من الصَّلَاةِ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ؛ فَإِنَّ صَلَاةَ أُمَّتِي تُعْرَضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً.. . كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً»<sup>(٣)</sup>.

فعلم أنه لا يبالي في أمثال المقام بتقديم ولا تأخير؛ لعدم الالتباس، والسرّ فيه: ما ألقينا عليك أن هذه أحكامٌ شرعية، لا يطلع عليها إلا بإطلاع الشارع، فهي التي تليق أن تجعل محمولات، ولا تسبق الأذهان إلا إلى ذلك؛ مقدمة جاءت أو مؤخرة، وهذا كلُّه واضحٌ جليٌّ كاد أن يقال: بديهي، و(أولى) لا يسوغ إنكاره إلا لجاهلٍ خرف، أو متجاهلٍ متعسّف، ونخشى أن يُعدَّ إكثارنا هذا من إقامة الدلائل عليه شبيهاً بالعبث عند العلماء؛ لأن آذانهم ممتلئةٌ بألوف ألف من أمثال تلك المحاورات، وهم العارفون بأساليب الكلام، ومجاري البيان في مناهج المرام، فحاشاهم أن يتعسّر عليهم تمييز

(١) التيسير بشرح الجامع (١/٣١٦).

(٢) قال ذلك ابن حبان في «صحيحه» بعد روايته للحديث نفسه (٩١١).

(٣) سنن البيهقي الكبرى (٣/٢٤٩).

محمول من<sup>(١)</sup> يحطّ بهم نحو هذه الخدشات لكنني أتصل إليهم، وعذري - إن شاء الله تعالى - واضحٌ لديهم؛ فإنما مثلي ومثل الذين لا يقدون لي كجمالٍ شردت عن صاحبها، فهو يقصد أسرها ويقتني أثرها، لا تعلق شرفاً ولا تهبط وادياً إلاّ اتبعها

### تكميل

ومن ههنا بان لك أنّ ما قالت النحاة من وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا مُعرّفين أو متساويين أمرٌ أكثرى لا كليّ وإتّما المعنى على اللبس، وإذ ليس: فليس، بذلك صرّح الشراح، ولا يغرنك إطلاق المتون؛ فإنها ربّما تمشي على الإطلاق في مقام التقييد في علم الفقه، فكيف بغيره من الفنون؟!

أبناً مفتي الحرم، عن ابن عمر، عن الزبيدي، عن يوسف المزجاجي، عن أبيه محمد بن علاء الدين، عن حسن العجمي، عن العلامة خير الدين الرملي، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الغزي التمرتاشي مصنف «تنوير الأبصار» قال في «منح الغفار»: (إنّ العجب من أصحاب المتون؛ فإنّهم يتركون في متونهم قيوداً لا بدّ منها، وهي موضوعة لنقل المذهب، فيظن من يقف على مسائله الإطلاق، فيجري الحكم على إطلاقه، وهو مقيد، فيرتكب الخطأ في كثير من الأحكام في الإفتاء والقضاء) اهـ<sup>(٢)</sup>

أبناً السراج بالسند المذكور إلى العلامة الغزي، عن العلامة زين بن نجيم المصري قال في «البحر الرائق»: (قصدتهم بذلك ألاّ يدعي علمهم إلاّ من زاحمهم عليه بالركب، وليعلم أنّه لا يحصل إلاّ بكثرة المراجعة، وتتبع عباراتهم، والأخذ عن الأشياخ) اهـ<sup>(٣)</sup>

أقول: وقد - والله - رأينا تصديق هذا في كثير من أبناء الزمان ممّن تصدّر بالدعوى،

(١) ههنا سقط ظاهر ولعل العبارة هكذا إن . . . يخطر بالهم.

(٢) ذكر هذا الكلام العلامة ابن عابدين في «حاشيته» (٤/١٤٧).

(٣) ذكر هذا الكلام أيضاً العلامة ابن عابدين في «حاشيته» (١/٤٥٠).

وتصدّي للفتوى، وما عنده ما يرد عن الطغوى؛ فمنهم مَنْ أفتى بتوريث المنكوحة بالنكاح الفاسد، وآخر بطلاق تزويج الأم الصغيرة من دون حضرة العمّ مع أنّه متوقفٌ لا باطل، وآخر بإعطاء المسمّى مَنْ نُكحت في عدة أختها، وآخر بتحريم بيع هذه القراطيس الأفرنجيّة المقدّرة بقدرٍ معلومٍ من الدراهم بما يزيد على هذا المقدار، أو ينقص ظناً منه أنّه ربا مع عدم الاتحاد جنساً ولا قدراً، وآخر بتجويز أخذ الربا من كفار الهند زعماءً منه أنّها دار الحرب مع عدم الانقطاع عن دار الإسلام من كلّ جانب، وشيوع بعض الشعائر الإسلامية قطعاً، وآخر بحلّ ما قُطع من حيوانٍ حيٍّ أخذاً من قول «الهداية»: (وما أُبينَ من الحيِّ وإن كان ميتاً فميتته حلال) (١).

حتى انتهت رئاسة الفتوى، وانتمت السيادة الكبرى إلى مَنْ أباح بنت الأخ رضاعاً، وتقدّم مجتهدٌ آخر فجوّز نكاح العمّة النسبية. فإلى الله المشتكى من فساد الزمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

وسيعلم هذا مَنْ جرّب مثل تجربتي، أسأل الله تطهير جناني، وتقويم لساني، وتسديد بناني، فبه اعتصامي وعليه تكلامي، آمين.

### تسجيل

ولعلّك تقول: لقد كشفت النقاب، ورفعت الحجاب، فبيّن لي ما النكتة في تقديم الخبر وإنّما حقّه أن يؤخّر؟

قلت: نعم فيه نكتةٌ بديعةٌ؛ منها: أن المحكوم به لمّا كان خفياً، والمحكوم عليه مدركاً جلياً أشبه الأول بالمعرّف، والآخر بالتعريف، فاستحسن تقديمه؛ ليكون الأخير كالتعريف له.

ومنها: تشويق السّامع؛ لأنّ النفوس متطلّعةٌ إلى علم ما لا تعلم، فإذا سمعت بما هو خفيٌّ لديها، ورجت أن يذكر بعده ما يظهر عليها توجّهت للاستماع، وتفرغت للإطلاق، فكان الكلام أوقع وأمكن، والنفوس إليه أميل وأسكن.

---

(١) الهداية (٤/١٤٦٢).

ومنها: إنَّ الأعمال لا تقصد في الشرع لذواتها بل لما يترتب عليها من ثمراتها؛ فضلاً من المولى سبحانه وتعالى، فكانت الثمرات هي المقاصد، وحق المقاصد أن تقدّم إلى غير ذلك ممّا لا يخفى على أولي الألباب، وفيما ذكرنا ما يغني عن الإطناب، والحمد لله ربّ العالمين .

هذا كلّ ممّا حباني الملك الجوّاد تبارك وتعالى، فقد بان لك صدقي في قولي: إنَّ هذا الزاعم لا خبرة له بمناهج الكلام في النصوص، ولا بأسباب النزول في هذا الخصوص، ولا بالتفسير المرفوع إلى الجنب الرفيع، ولا بتصريح القادة في كلامهم البديع، ولا بشيء ممّا خلا، والحمد لله جل وعلا .

\*\*\*

## الثاني من وجوه الجواب عن هذا الارتياب

أقول بتوفيق الوهاب : لئن جئنا على المماكسة والاستقصاء لما تركناكم أن تزعموا أن الآية لا تقتضي<sup>(١)</sup> بأكرمية الأتقى وإن سلمنا أن الموضوع هو الأكرم؛ وذلك لأن اتقاكم وأكرمكم لا يصدقان بل لا يصلحان لأن يصدقا إلاً على واحد، ولا يجوز تعددهما بمعنى الصّدق مرّةً على هذا، وأخرى على ذلك، فإذا ثبت اتحادهما في الوجود كما هو مقتضى الحمل وجب التعاكس؛ إذ لَمَّا اتَّحد مصداقهما - وقد علمنا بطلان التعدّد - كانا كعلمين لجزئيّ واحد، لك أن تجعل أيّهما شئت مرّةً لملاحظة<sup>(٢)</sup>، وأيّهما شئت محمولاً عليه .

وله نظائر جمّة تقول: أفضل الأنبياء أولّهم خلقاً، وأكرم الرّسل آخرهم بعثاً، وأحسن الجنّات أقربها إلى العرش، وأعظم شجرة في الجنة طوبى، ومنتهى جبريل سدرة المنتهى، وأفضل الصلوات الصلاة الوسطى، وأبوك أبوه، وأُمك أمّه، وأوّل مَنْ دخل آخر من خرج، وأقل الأعداد أول الأعداد، والشمس النّير الأعظم، وأعلى الأفلاك أكبرها حجماً، وأخصّ الكليّات أقلّها أفراداً، وفلك جوز هو فلك القمر، وسيارة لا تدوير لها ذكاء، والمتحيرة السوداء زحل، والخاتس الكانس الأحمر مريخ . . . إلى غير ذلك ممّا لا يعدُّ ولا يحصى .

ومحال أن تبدي مثلاً يحمل فيه أفعال احتراز عن المستعمل من مضافاً على أفعال مضافاً إلى أضيف إليه الأول<sup>(٣)</sup> مع جريانها على معناها الحقيقي، ثم لا يصح العكس .

(١) السيد جويد: هنا رقم حاشية فما المراد؟ .

(٢) السيد جاويد يرجى بيان العبارة .

(٣) السيد جاويد يرجى قراءة هذه الفقرة والأمثلة التي قبلها وإيضاحها ولكم الأجر .

فإذا صدقت القضية بالنظر إلى الواقع كفانا هذا الانتظام القياس واستنتاج المدعى .  
والسرّ في ذلك : أنّ الموجبات إنما تنعكس إلى ما لا يصلح لكبروية الأول ؛ لجواز  
عموم المحمول ، وإذا كان هناك مفهومان ليس لكلّ منهما إلاّ مصداقاً واحداً بحسب  
ظرف الخارج والذهن أيضاً ؛ بطل عمومها بحسب ذلك الظرف - فلا يجوز أن يكون  
أحدهما أعمّ من الآخر بمعنى شموله له ولغيره في ذلك الظرف - فلم يبق باعتبارها إلاّ  
التساوي أو التباين ولا ثالث لهما ، فإن صدقت الحملية القائلة : إنّ هذا ذاك وجب  
صدق القائلة : إنّ ذاك هذا ، وإلاّ لجاز السلب فيتباينان ، فتبطل الأولى هف<sup>(١)</sup> .

فإذا بلغنا - مثلاً - عن رجلٍ قولان : أحدهما قوله لعمرؤ : (زيد أبوك) ، والآخر  
قوله : (أبي أبوك) أمكن لنا أن نعمل من قوليه شكلاً ينتج أنّ زيداً أبي ؛ لأنه إذا صدق  
قوله : (أبي أبوك) لزم صدق : (أبوك أبي) ، وإلاّ لتعدّد أبواهما ، فبطل الأول ، وإذا  
صدقت هذه انتظم الشّكل بأنّ زيداً أبوك ، وأبوك أبي ، فزيد أبي .

وأفعل التفضيل مضافاً إلى جماعةٍ إذا كان باقياً على معناه الحقيقي المتبادر : له  
شأنه هذا ؛ إذ لا يكون الفرد الأكمل من جماعةٍ إلاّ واحداً ، ولن يصدقان أبداً قضيتان  
قائلتان بأنّ هذا أكملهم وذلك أكملهم معاً ، هذا ظاهرٌ جداً ، بل شأن هذا أنور من شأن  
الشمس وأخواتها ؛ فإنّ العقل يجيز صدقها على أفرادٍ كثيرةٍ ثبيرة<sup>(٢)</sup> وإذا وجد لها في  
الخارج فرد لم يستبعد وجود آخر ، بخلاف (أفعلهم) فإنّما يقبل الاشتراك على سبيل  
البديّة .

وإذا صدق في الخارج على فرد ؛ حال العقل صدقه على آخر منحازاً عنه ؛ كدأب  
أسماء الإشارة سواء بسواء ، فصدق العكس هلها أبين وأجلى .

وأما قول أهل الميزان : (لا تنعكس الموجبة الجزئية ، معناه : أنّ كلّما جعلت  
موضوع موجبة كلية محمولاً ومحمولها موضوعاً ، وأتيت بسور الكلية كانت القضية

(١) السيد جاويد : لم يتضح المراد هنا من هذه الكلمة ؟ .

(٢) السيد جاويد : يرجى إيضاح العبارة .

كاذبة) فإنَّ الواقع يكذبه، بل المعنى عدم الاطراد، وهم لا اقتصر<sup>(١)</sup> نظرهم على الكليات لا يعتدون إلاَّ بالمطرود المضبوط الذي لا يتخلف في مادة من المواد، وعدم الاطراد لا يستلزم المراد العدم.

ولا أقول: إنَّه عكس منطقي، ولا أنَّها تلزم القضية لزوماً عاماً، لكنها تلزم في أمثال المقام لا شك، فتصدق القضية بالنظر إلى الواقع، سماها الميزانيون عكساً أو لا. وهذا القدر يكفي لانتظام الشكل؛ فإنَّ صادقتين مستجمعتين للشرائط لا تنتجان إلاَّ صادقةً، ولا يلزم إثبات الصدق على أنَّها عكس منطقي لقضية صادقة، وإنكار هذا من أخنى المكابرات.

ثم هذا العكس لم يرشدنا إليه إلاَّ الآية الكريمة؛ إذ هي التي دللتنا على اتحادهما في الوجود، فإذا كان هذا في مفهومين لا تعدد لمصداق شيءٍ منهما كان إرشاداً إلى التعاكس قطعاً، كما إذا سمعت رجلاً يقول: أبي زيدٌ جاز لك أن تقول: كأنَّ الرجل يقول: زيدٌ أبي؛ لأنَّ زيداً لا يتعدد، وأبو الرجل لا يتعدد، فإذا كان أبوه زيداً كان زيد أباه، كذا هذا من دون شك ولا اشتباه، والحمد لله على نعماه، وعليك بتسكين الهواجس يا فلسفياه.

\*\*\*

---

(١) السيد جاويد: يرجى إيضاح العبارة.



### الثالث من وجوه الجواب

أقول وربّي هادي الصواب: اخترنا عن هذا كلّه وسلمنا أنّ مفاد الآية الأولى قوله: كلّ أكرم أتقى، وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: من ليس بأتقى ليس بأكرم، وقد أثبتنا فيما أسلفنا عرش التحقيق على أنّ المراد بالأتقى في الآية الثانية - أعني قوله تعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ - أتقى الصحابة جميعاً، فوجب ألا يكون أحدٌ من الصحابة أتقى منه ولا مساوياً له في التقوى، إذا ثبت هذا فنقول: كلُّ صحابيٍّ ليس بأتقى من أبي بكر، ومن ليس بأتقى منه ليس بأكرم منه.

أنتج أن كلّ صحابيٍّ فهو ليس بأكرم من أبي بكر، وصغرى القياس معدولة كما لوّحنا إليه بتقديم أداة الربط على حرف السلب، ولك أن تجعلها موجبة سالبة المحمول - أعني على قول قومٍ من المتأخرين - ويرشدك إلى ما يزيح وهمك جعل السلب في الكبرى مرادة لملاحظة أفراد الأوسط، وإن شئت لم تعكس الآية الأولى أيضاً، ونسجت الشكل على منوال الثاني بأن تقول: لا شيء من الصحابة أكرم من أبي بكر، ولعلّك أن تقرره قياساً استثنائياً يرفع المقدم لرفع التالي فتقول: لو كان أحدٌ من الأمة أكرم من الصديق لكان أتقى منه؛ لأنّ كلّ أكرم أتقى، لكنهم ليسوا بأتقى منه؛ للآية الثانية، فليسوا بأكرم منه، وفيه المقصود.

#### تنبيه

سيقول السفهاء من الناس: ما ولأكم عن دعوكم التي كنتم عليها، فإنّ الثابت على هذه التقارير الثلاثة الأخيرة إنّما هو نفي أكرم من الصديق، وهو لا يستلزم أكرميته رضي الله تعالى عنه؛ إذ يحتمل التساوي؟

أقول: أو قد قالوا؟! فلئن قالوا فلقد زاغوا؛ أمّا أوّلاً: فنصوص الشرع ومحاورات البلغاء طافحةٌ بسوق الكلام إلى غرض التفضيل على الإطلاق على هذا المساق،

يقولون: ليس أحدهُ أفضلَ من فلان، ويريدون: أنه أفضل الكل؛ وذلك لأنَّ التَّساوي الحقيقي كالمحال عادة، وعليك بكلام شراح الحديث.

وأما ثانياً: فلك أن تضمَّ إليه إجماع الأمة على وجود التفاضيل، والحق لا يخرج عن أقوالهم.

وأما ثالثاً - وهو الطراز المعلم -: أنَّ العارف بأساليب الكلام يفهم من الآية الأولى تسبب التقوى لإيراث الكرامة، وقصر حصولها على حصوله، وبه صرحت الأحاديث الناشئة عن إرشاد الآية اللاحظة إلى ملحظ الكريمة.

أبناً سراج الحنفية بالسند عن الشريف، عن محمد بن أركماش، عن العلامة ابن حجر العسقلاني، عن عبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزي، عن أحمد بن أبي طالب الحجَّار، عن علي بن إسماعيل بن قريش، عن الحافظ المنذري قال في كتاب «الترغيب والترهيب»: (عن عقبه بن عامر رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله صَلَّى اللهُ طَفْتُ الصَّاعِ لم تملؤوه، ليس لأحدٍ فضلٌ على أحدٍ إلا بالدين، أو عمل صالح) رواه أحمد والبيهقي كلاهما من رواية ابن لهيعة، ولفظ البيهقي: «ليس لأحدٍ على أحدٍ فضلٌ إلا بالدين، أو عملٌ صالحٌ، حَسْبُ الرجل أن يكون بذياً بخيلاً»، وفي رواية له: «ليس لأحدٍ على أحدٍ فضلٌ إلا بدينٍ أو تقوى، وكفى بالرجل أن يكون فاحشاً بذياً بخيلاً». قوله صَلَّى اللهُ طَفْتُ الصَّاعِ عليه وسلَّم: «طفُّ الصاع» بالإضافة؛ أي: قريب بعضكم من بعض) اهـ<sup>(١)</sup>

قلت: وأخرجه الطبراني في حديثٍ طويلٍ من طريق ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما، ولفظه: «إنما أنتم من رجلٍ وامرأة كجمام الصاع ليس لأحدٍ على أحدٍ فضلٌ إلا بالتَّقوى» اهـ

قوله صَلَّى اللهُ طَفْتُ الصَّاعِ عليه وسلَّم: «كجمام

---

(١) الترغيب والترهيب (٣/٥٧٣-٥٧٤) رقم الحديث (٤٣٦٦).

الصاع»<sup>(١)</sup> جُمَام بالضم: ما يملأ، والمعنى: إنكم متساوون في القدر؛ كحَبَّات الصاع تُكَال فيعرف مقدارها واستواؤها بمثلها كيلاً من دون حاجة إلى الوزن؛ لتساويها ثقلاً واكتنازاً، وبه قال المنذري: (عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلّم قال له: «انظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى» رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، ورواه ثقات مشهورون إلا أن بكر بن عبد الله المزني لم يسمع من أبي ذر) اهـ<sup>(٣)</sup>

قلت: والمرسل مقبولٌ عندنا وعند الجمهور.

وبه قال<sup>(٤)</sup>: (عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم في أوسط أيام التشريق خطبة الوداع فقال: «يا أيها الناس؛ إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى؛ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ألا هل بلغت؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «فليبلغ الشاهد الغائب».

ثم ذكر الحديث في تحريم الدماء والأموال والأعراض، رواه البيهقي وقال: في إسناده بعض من يُجهَل) اهـ<sup>(٥)</sup>

قلت: ولا يضرُّنا في الشواهد وأخرج الطبراني في «الكبير» عن حبيب بن خراش رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلّم: «المسلمون إخوة لا فضل لأحدٍ إلا بالتقوى»<sup>(٦)</sup>.

وبالجملة: فالأحاديث كثيرة في هذا المعنى، ثم إن الكرامة والتقوى كلاهما

(١) معجم الطبراني الكبير (١٧/٢٩٥) بلفظ: «وإنما أنتم بنو آدم طفُّ الصاع».

(٢) مسند الإمام أحمد (١٥٨/٥).

(٣) الترغيب والترهيب (٣/٥٧٤) رقم الحديث (٤٣٦٧).

(٤) أي: وبالسنن المذكور سابقاً قال... إلخ.

(٥) الترغيب والترهيب (٣/٥٧٤) رقم الحديث (٤٣٦٨)، وانظر «شعب الإيمان» (٤٧٧٤).

(٦) معجم الطبراني (٤/٢٥).

مقولان بالتشكيك، فكلمًا زاد زادت، وكلمًا نقص نقصت، والمتساويان فيه يتساويان فيها؛ كالعصيان سببٌ للهوان، فيزداد بزيادته، وينتقص بانتقاصه وهكذا.

فإذا ثبت كلُّ ناقصٍ في الكرم عن غيره ناقصٌ عنه في التقوى.

والثالث كلُّ متساويين فيها متساويان فيه.

والآية الثانية أيضاً تنحل إلى ثلاث مقدمات: (أبو بكر أتقى الكل) وهو المنطوق،

ولا يزيد عليه أحد في التقوى، ولا يساويه أحد فيه.

وعند هذا يسهل عليك دفع الإشكال؛ لقطع الاحتمال، والحمد لله المهيمن

المتعال.

ونظم ما ألهمنا المولى تبارك وتعالى بمنيع فضله ورفيع كرمه، ومنحنا من عظام

آلائه وحسان نعمه، في تقرير دليل أهل السنة والجماعة، ودفع شبهات أهل البطالة

والخلاعة.

وأرجو أن تكون عامة ما في تلك الخيال<sup>(١)</sup> من عرائس بيض تجلو الظلام، وبسائم

تكشر عن برد الغمام، أكون أنا أبا عذرتها، ومأذون الدخول في حجرتها، وكان قال

الأول: [من السريع]

ليس على الله بمستنكرٍ أن يجمع العالمَ في واحد

فقلت أنا:

قد قدر الله فلا تنكرٍ إن لحق العاجز بالقادر

كيف وقد فازَ بإفضاله الـ كلٌّ فما ظنك بالقادري

\*\*\*

---

(١) السيد جاويد: يرجى ضبط هذه العبارة.

## خاتمة

### رزقنا الله تعالى حسنها آمين

فإن قلت: لقد تفضل الله عليك - يا وضيع القدر - فنطقت بكلمات بلغن قاموس البحر، فماذا تأمرني في المسألة أقطع بتفضيل الصديق نظراً إلى هذا الاستدلال، مع ما في الآية من تأويل واحتمال؛ إذ ذهب ذاهبون إلى أن الأتقى بمعنى التقي وإن زينت قولهم بتحقيق نقي؟

قلت: نعم؛ اقطع ولا تبال بما قيل أو ما يقال؛ إذ قاطعان لا يأتیان قط إلا بقطع، وقد سمعت أن الصديق هو المراد بالأتقى بإجماع الأمة قاطبة، ولم ينقل في ذلك شذوذاً شاذاً، فكان قطعياً، والآية الأخرى نص في المرام لا شك.

أمّا ما ذكرت من حديث من ذهب إلى ما ذهب: فقد سمعت أن الآية لا مساغ فيها للتأويل، واحتمال بلا دليل لا ينزل التنزيل عن درجة برهان قاطع جليل. ألا ترى أن كل نص يحتمل التأويل وهو مع ذلك قطعي قطعاً؛ كما صرح به أئمة الأصول، وتحقيق المقام؛ على ما ألهمني الملك العلام: أن العلم القطعي يستعمل في معنيين:

أحدهما: قطع الاحتمال على وجه الاستئصال؛ بحيث لا يبقى منه خبر ولا أثر، وهذا هو الأخص الأعلى كما في المحكم والمتواتر، وهو المطلوب في أصول الدين، فلا يكتفي فيها بالنص المشهور.

والثاني: ألا يكون هناك احتمال ناشئ من دليل؛ وإن كان نفس الاحتمال باقياً كالتجوز والتخصيص وسائر أنحاء التأويل، كما في ظواهر النصوص والأحاديث المشهورة.

- والأول: يسمّى علم اليقين ومخالفه كافر على الاختلاف في الإطلاق؛ كما هو مذهب فقهاء الآفاق، والتخصيص بضروريات الدين؛ كما هو مشرب العلماء المتكلمين.

- والثاني: علم الطمأنينة ومخالفه مبتدع ضالّ ولا مجال إلى إكفاره؛ كمسألة وزن الأعمال يوم القيامة؛ قال تعالى: ﴿والوزن يومئذ الحق﴾ [الأعراف: ٨] ويحتمل النقد احتمالاً لا صارف إليه، ولا دليل أصلاً عليه، فيكون كقولك: وزنته بميزان العقل، وهو رائج في العجم أيضاً تقول: (سخن سنج) أي: ناقد الكلام.

ومسألة رؤية الوجه الكريم للمؤمنين، رزقنا المولى بفضله العميم، قال تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٣٢-٣٣].

ويحتمل احتمالاً كذلك إرادة الأمل والرجاء وهو أيضاً مما توافقت عليه العرب والعجم تقول: (دست نكرمست) أي: يرجو عطائي ويحتاج إلى نوالي. وهكذا مسألة الإسراء إلى السماوات العلا، والشفاعة الكبرى للسيد المصطفى عليه أفضل التحية والثناء.

فكل ذلك ثابتٌ بنصوصٍ قواطع بالمعنى الثاني؛ ولذا لا نقول بكفر المعتزلة والروافض الأوليين المؤوليين، وهكذا الظن له معنيان؛ إذ مقابل الأعمّ أخص، والأعم أخص كما لا يخفى.

نهاية الملف kpn5 أبو خالد.

إذا عرفت هذا فمسألتنا هذه: إن أُريد فيها القطع بالمعنى الأخصّ فهذا جبلٌ وعزٌّ صعبٌ المرتقى؛ إذ ما ورد فيها: فإما نصٌّ أو ظاهرٌ، وكلاهما يقبلان التأويل ولو قبولاً ضعيفاً بعيداً، أو أبعد أضعف ما يكون؛ كالأنتقى فيما نحن فيه يحتمل التجوُّز بالبالغ في التقوى، والخير والأفضل في الأحاديث يحتمل تقدير (من) كقول القائل: فلان أعقل الناس.

وما جاء من الأحاديث مفسراً محكماً فأحاد تطرّق إليها الاحتمال من قبيل النقل، لكننا ما لنا ولهذا القطع؛ إذ لا نقول بإكفار المفضّلة، ومعاذ الله أن نقول.

أمّا الابتداع: فيثبت، بخلاف القطع بالمعنى الثاني، وهو حاصل لا شك فيه، لا يسوغ إنكاره إلا لغافل أو متغافل؛ فقد تضافرت عليه النصوص تضافراً جلياً، وبلغت الأخبار تواتراً معنوياً، والاحتمالات الركيكة السخيفة ناشئة من غير دليل لا تقدح في القطع بهذا المعنى؛ كما صرّحت به علماء الأصول، وزادنا نوراً إلى نور، ورشاداً إلى رشاد: إجماع الصحابة الكرام والتابعين العظام؛ كما نقله جمهور الأئمة الأعلام؛ منهم: سيّدنا عبد الله بن عمر، وأبو هريرة من الصحابة، وميمون بن مهران من التابعين، والإمام الشافعي من الأتباع، وغيرهم من لا يُحصون؛ لكثرتهم.

وحكاية ابن عبد البرّ لا معقولة في الدرّاية، ولا مقبولة في الرواية؛ كما حققناه في «مطلع القمرين» مع ما أرشدنا القرآن العظيم وأحاديث المصطفى الكريم عليه أفضل الصلاة والتّسليم إلى دلائل جمّة، تؤخذ منهما بالاستنباط، ووفق لها هذا الفقير الضّعيف؛ كما عقدنا لها الباب الثاني من الكتاب الكبير، فلولا إلاّ واحد من هذه لشفى وكفى، ودفع كلّ ريب ونفى، فكيف إذا كثرت وجلّت، وعقدت وحلّت، وردعت وبرقت، وأضاءت وأشرقت؟!!

فلا وربك لم يبق للشك محل، ولا للريب مدخل، والحمد لله الأعلى الأجل.

أمّا قول من قال: إنّنا وجدنا النصوص متعارضة: فهذا إخبار عن نفسه، فكيف يحتجّ

به على مَنْ نظر وأبصر، ونقد واختبر، فقتلها خيراً وأحطَّ بما لديها علماً، على أنه: إن أراد التعارض الصّوري - وقد يطلق عليه أيضاً؛ كقول الأصوليين: يقدم المحكم على المفسر، والمفسر على النص، والنص على الظاهر عند التعارض، مع أنه لا تعارض لضعيف مع قويّ - فهذا لا يضرنا ولا ينفعه.

وإن أراد الحقيقي - أعني تزاحم الحجّتين على حدّ سواء - فنقول: معنى ناشىء عن غفول، وعلى قائله أو من يمشي بمشيئه أن ينور دعواه بينة مبيّنة.

أنتى لهم ذلك؟! وليت شعري!! إلام يؤدّي ضيق العطن إذا رأى أحاديث: «لا تُخَيِّرُوا بين الأنبياء»<sup>(١)</sup>، «ولا تفضّلوني على يونس بن متى»<sup>(٢)</sup>، و«أفضل الأنبياء آدم» و«ذاك (أي) خير البرية إبراهيم»<sup>(٣)</sup>.

أيقول بتعارض النصوص في تفضيل المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلّم على العالمين جميعاً أم يرجع إلى نفسه فيدري أنّ التعارض شيء، ومجرد وجود النفي والإثبات شيء آخر؟ وبهذا التحقيق البديع الأنيق، الذي خصّنا به المولى تبارك وتعالى أمكن لنا التوفيق بين كلمات الأئمة الكرام.

فمن قال بالقطع ونفي الظن فإنّما أراد القطع بالمعنى الأعم، وبالمعنى الأخص هو حقٌّ لا مرية فيه، ومن عكس فقد عكس، وهو صدق لا غبار عليه، فإن تخالغ في صدرك أنّ المسألة من الاعتقادات فكيف اكتفيتم بالقطع بالمعنى الثاني؟

قلت: هذا أشدُّ وروداً على القائلين بالظن إن أرادوا الظن بالمعنى الأخص. والحلُّ: أنّ المسألة ليست من أصول الإسلام حتى يكفر جاحدها؛ كمسألة إمامة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وبهذا المثال ينقطع قلب من قال من بطلّة الزّمان: إنّها إذا لم تكن من الأصول كما صرّح به السيّد الشّريف في «شرح

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٢).

(٢) أخرجه نحوه البخاري (٣٣٩٦) بلفظ: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى...».

(٣) ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥٣٣/٨)، وانظر «فيض القدير» (٤٦٤/٣).



المواقف» وغيره من المتكلمين الفحول، وكذا قد شهد على نفسه بالرسالة الكبرى<sup>(١)</sup> في مناصب الجهل والسفاهة من قال: إذ لم تكن قطعة قلنا: إن نظوي الكشح عن تسليمها قل لهم: اتركوا الواجبات بأسرها ثم انظروا ما يأتيكم من وعيد الشريعة وتأثيرها؟ وإذ قد علمت أن هذا التحقيق يرفع الخلاف ويورث التطبيق؛ فعليك به اتفقت الأقوال أو اختلفت، إذ كلمة جامعة خير من آراء متدافعة، فإن رأيت شيئاً من كلمات المتأخرين تأبى هذا النور المبين فاعلم أن تخطئة هذا البعض خير من تخطئة أحد الفريقين من أئمة الدين، لا سيما القائلين بالقطع، فهم العمدة الكبار للدين الحنيف، وبهم تشيد أركان الشرع المنيف، فمنهم من هو أولهم وأوليهم، سيدهم ومواليهم، وأكثرهم للتفصيل تفصيلاً، وأشدّهم على المخالف تنكياً، سيدنا المرتضى أسد الله العلي الأعلى، كرم الله تعالى وجهه الكريم؛ إذ قد تواتر عنه في أيام إمامته، وكرسي زعامته تفضيل الشيخين على نفسه وعلى سائر الأمة، ورمى بها بين أكتاف الناس وظهورهم حتى جلا ظلام شكوك مدلهمة.

روى الدارقطني عنه رضي الله تعالى عنه قال: (لا أجد أحداً فضّلني على أبي بكر وعمر إلا جلده حدة المفترى)<sup>(٢)</sup>.

وقد كان رضي الله تعالى عنه يبوح بهذا في المجامع الشاملة، والمحافل الحافلة، والمساجد الجماعة، وفيهم من فيهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ثم لم يُنقل عن أحدٍ منهم أنه ردّ قوله هذا، ولقد كانوا أتقى الله تعالى من أن يسكتوا عن حق، أو يقرّوا على خطئهم، الذين وصفهم الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم بأنهم خير أمة أُخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأئمتهم الكرام كانوا أتقى، ومنهم أحرص على الرشد والصواب، وقد كانوا يحثون العلماء على إبانة الحق إن أخطؤوا وتقويم الأود إن مالوا.

(١) السيد جاويد يرجي بيان هذه العبارة وما بعدها ولكم الشكر.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٥٤)، وانظر «الصواعق المحرقة» (١/١٧٧).

قال سلطان الشأن أبو عبد الله الذهبي: حديث صحيح<sup>(١)</sup>.  
قلت: انظر إلى هذا الوعيد الشديد أفتراه - معاذ الله - مجترأً على الله تعالى في إجراء الحدود مع تعارض الظنون؟!!

وهو الراوي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «ادروا الحد» أخرجه عنه الدارقطني والبيهقي<sup>(٢)</sup>.

وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطيء في العفو خيرٌ من أن يخطي في العقوبة» رواه ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم والبيهقي عن أم المؤمنين الصديقة رضي الله تعالى عنهما<sup>(٣)</sup>.

ومنهم ميمون بن مهران من فقهاء التابعين سئل: أبو بكر وعمر أفضل أم علي؟ فقف شعره، وارتعدت فرائضه حتى سقطت عصاه من يده وقال: (ما كنت أظنُّ أن أعيش إلى زمان يفضل الناس فيه أحداً على أبي بكر وعمر) أو كما قال، رواه أبو نعيم عن فرات بن السائب<sup>(٤)</sup>.

ومنهم عالم المدينة الإمام مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه سئل عن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: (أبو بكر وعمر، ثم قال: أو في ذلك شك)<sup>(٥)</sup>.

ومنهم الإمام الأعظم الأقدم الأعلام الأكرم سيّدنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه سئل عن علامات أهل السنة، فقال: (أن تفضّل الشيخين، وتحبّ الختنيين، وتمسح

---

(١) السيد جاويد: يرجى بيان العبارة، وعن أي حديث تكلم الذهبي.

(٢) سنن البيهقي (٢٣٨/٨) بنحوه.

(٣) انظر «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٠٩٤)، و«سنن الترمذي» (١٤٢٤)، و«المستدرک» (٣٨٤/٤)، و«سنن البيهقي الكبرى» (٢٣٨/٨).

(٤) حلية الأولياء (٩٢-٩١/٤).

(٥) انظر «المدونة الكبرى» (٢٥١/١٦).

على الخفّين<sup>(١)</sup>.

ومنهم عالم قریش مالىء طباق الأرض علماً سيّدنا الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبى نقل إجماع الصحابة والتّابعين على تفضيل الشّيخين ولم يحك خلافاً<sup>(٢)</sup>.

ومنهم إمام أهل السنة والجماعة صاحب الحكمة اليمانية سيّدنا الإمام أبو الحسن الأشعري رحمة الله تعالى عليه كما نقل عنه العلماء الثقات .

ومنهم الإمام الهمام حجة الإسلام ذكر في «قواعد عقائد الأماجد» وذكر فيها مسألة التفضيل وقال في آخرها: (أن يعتقد فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم على حسب ترتيبهم في الخلافة؛ إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله عز وجل، وذلك لا يطلع عليه إلا رسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم .

وأن يعتقد فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم وترتيبهم، وأنّ أفضل النّاس بعد النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم أبو بكر، ثم عمر ثم عثمان، ثم علي رضي الله تعالى عنهم)<sup>(٣)</sup>.

ومنهم جبل الحفظ علامة الورى سيّدنا ابن حجر العسقلاني، والإمام العلامة أحمد بن محمد القسطلاني، والمولى الفاضل عبد الباقي الزرقاني، وناظم قصيدة «بدء الأمالي»، والفاضل الجليل مولانا علي القاري وغيرهم رحمة الله تعالى عليهم أجمعين .

حدثنا المولى الثقة الثبت سلاله العارفين السيد الشريف الفاطمي سيّدنا أبو الحسين أحمد النوري قال: سمعتُ شيوخى ومرشدي سيّدنا ومولانا آل الرسول الأحمدى قال: سمعتُ الشّاه عبد العزيز الدهلوي يقول: (تفضيل الشّيخين قطعي أو كالتقطعي).

(١) انظر «تحفة الفقهاء» (٣/٤٥٧).

(٢) انظر «الصواعق المحرقة» (١/١٧٢).

(٣) انظر «إحياء علوم الدين» (١/٩٣) نحوه.

أقول: ولك أن تحمل التردد على التنوع دون التردد، فالمعنى قطعي بالمعنى الثاني، وكالقطعي بالمعنى الأوّل، ومن ههنا بان لك أنّ من قال: رأينا المجمعين أيضاً ظانين غير قاطعين فقد صدق، إن أراد الظنّ بالمعنى الأعم، والقطعي بالمعنى الأخصّ، ولا يضرّنا ولا ينفعه.

وإن عكس فقد غلط وهو محجوجٌ بدلائل لا قبيل له بها، والله تعالى أعلم. هذا جملة القول في هذا المقام وقد أشرناك إلى نكتٍ تجلو بها الظلام، أمّا التفصيل: فقد فرغنا عنه في كتاب التفضيل بتوفيق الملك الجليل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

### لطيفة

قال الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب»: (سورة «والليل» سورة أبي بكر، وسورة «الضحى» سورة محمد عليه الصلاة والسلام، ثم ما جعل بينهما واسطة؛ ليعلم أنّه لا واسطة بين محمدٍ صلى الله تعالى عليه وسلّم وأبي بكر، فإن ذكرت الليل أولاً - وهو أبو بكر - ثم سعدت وجدت بعده النهار؛ وهو محمد صلى الله تعالى عليه وسلّم، وإن ذكرت «الضحى» أولاً - وهو محمد صلى الله تعالى عليه وسلّم - ثم نزلت . . . وجدت بعده «والليل» وهو أبو بكر؛ ليعلم أنّه لا واسطة بينهما) اهـ<sup>(١)</sup>.

أقول: وكان تقدم (والليل) على هذا التقدير أنها جوابٌ عن طعن الكفار في جناب الصّديق و(الضحى) جوابٌ عن طعنهم في سيّد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم، وتبرئة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستلزم حرمة الصّديق؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أعلى، وبراءة الأعلى لا توجب براءة الأدنى، وتبرئة الصّديق رضي الله تعالى عنه بحكم تبرئة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالطريق الأولى؛ إذ إنما بُرىء لأنّه عبد بذاك البري النقي صلى الله تعالى عليه وسلم، فكان في تقديم (والليل) استعجالاً إلى الجواب عن الطاعنين معاً، ولو أخر لتأخّر الجواب عن طعن الصّديق.

(١) تفسير الرازي (٣٢/٢٠٨).

وأقول: تسمية سورة الصّديق بالليل، وسورة المصطفى بالضحىّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم ورضي الله تعالى عنه كأنه إشارة إلى أنّ النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم نور الصديق وهداهُ ووسيلته إلى الله، به يتغى فضله ورضاه، والصديق رضي الله تعالى عنه راحة النبي صلّى الله عليه وسلّم، ووجه أنسه وسكونه واطمئنان نفسه، وموضع سرّه ولباس خاصّته؛ فقد قال تبارك وتعالى: ﴿وجعلنا الليل لباساً﴾ [النبا: ١٠] وقال تعالى: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه﴾ [القصص: ٧٣] ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ﴿ وتلميحٌ إلى أنّ نظام عالم الدّين إنما يقوم بهما؛ كما إن نظام عالم الدُّنيا يقوم بالملوين، فلولا النّهار لما كان إبصار، ولولا الليل لَمَا حصل قرار، فالحمد لله العزيز الغفار.

### لطيفة

استنبط القاضي الإمام أبو بكر الباقلاني من الآيات الكريمة وجهاً آخر لتفضيل سيدنا الصديق عليّ سيدنا المرتضى، لقّاهما الله تعالى بأحسن الرضا.

أنبأنا السراج، عن الجمال، عن السندي، عن الفلاني، عن محمد سعيد، عن محمد طاهر، عن أبيه إبراهيم الكردي، عن القشاشي، عن الرملي، عن الزين زكريا، عن ابن حجر، عن مجد الدّين الفيروز آبادي، عن الحافظ سراج الدّين القزويني، عن القاضي أبي بكر التفتازاني، عن شرف الدّين محمد بن محمد الهروي، عن محمد بن عمر الرّازي قال في «مفاتيح الغيب»: (ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب «الإمامة» فقال: الآية الواردة في حق عليّ: ﴿إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطيراً﴾ [الإنسان: ١٠]، والآية الواردة في حق أبي بكر: ﴿إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى﴾ [الليل: ٢٠-٢١] فدلت الآيتان أنّ كلّ واحدٍ منهما إنّما فعل ما فعل لوجه الله إلا أنّ آية عليّ تدلُّ على أنّه فعل ما فعل لوجه الله وللخوف من يوم القيامة عليّ ما قال: ﴿إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطيراً﴾ [الإنسان: ١٠].

وأما آية أبي بكر: فإنَّها دلت على أنه فعل ما فعل لمحض وجه الله تعالى من غير أن يشوبه طمعٌ فيما يرجع إلى رغبةٍ في ثوابٍ أو رهبةٍ من عقاب، فكان مقام أبي بكر أعلى وأجل<sup>(١)</sup>.

أقول: التحقيق: أن جملة جلة الصَّحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين أرقى في مراقبي الولاية والفناء عن الخلق، والبقاء بالحق من كلِّ مَنْ دونهم من أكابر الأولياء العظام كائنين من كانوا، وشأنهم رضي الله تعالى عنهم أرفع وأعلى من أن يقصدوا بأعمالهم غير الله سبحانه وتعالى، لكن المدارج متفاوتة، والمراتب مترتبة، وشيء دون شيء، وفضل فوق فضل، ومقام الصِّديق حيث انتهت النهايات، وانقطعت الغايات؛ إذ هو رضي الله تعالى عنه كما صرَّح به إمام القوم سيِّدي محي الملة والدين ابنُ عربي قدس الله تعالى سره الزكي، إمام الأئمة، وسالك الأزمة<sup>(٢)</sup>، ومقامه فوق الصِّديقية، ودون النبوة التشريعيَّة، وليس أحدٌ بينه وبين مولاه الأكرم محمد رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعلى اسم خاتم الرسالة ختمنا الرسالة، والحمد لله مولى الجلالة.

تمَّ الكتاب على ثنا الهاشمي، وختم الإله على اسم الخاتم.

﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب

العالمين﴾ [الصفات: ١٨٠-١٨٣].

\*\*\*

(١) تفسير الرازي (٣٢/٢٠٥-٢٠٦).

(٢) السيد جاويد: يرجى بيان العبارة، وعزو قول الشيخ محي الدين.

## محتوى الكتاب

نبذة عن الشيخ الإمام الهمام وحيد الزمان العلامة أحمد رضا خان  
نبذة عن الشيخ الإمام تاج الشريعة المفتي الأعظم بالهند محمد أختر رضا قادري  
الأزهري

«فضائل حضرة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه»

### مقدمة المؤلف

المقدمة الأولى: في بيان سبب نزول: ﴿إِنْ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات:

[١٣

المقدمة الأخرى: في بيان سبب نزول: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [الليل: ١٧]

- إعتاق سيدنا أبي بكر رضي الله عنه للمستضعفين من الصحابة  
- مدح سيدنا عمار بن ياسر لسيدنا أبي بكر الصديق لإعتاقه سيدنا بلال رضي الله

عنهم

- إجماع المفسرين على أن آية ﴿الأتقى﴾ نزلت في سيدنا أبي بكر

- إثبات أن الآية لا تصلح إلا لسيدنا أبي بكر وتقرير ذلك

- بيان أن للنبي ﷺ نعمة دنيوية على سيدنا علي رضي الله عنه

- إنفاق سيدنا أبي بكر على رسول الله ﷺ

وجهان للمناقشة: الأول: للوالدين نعمة على الولد، وللنبي ﷺ نعمة كل أحد،

والرد على ذلك

- الجواب عليه من وجهين: الأول: فضل النبي ﷺ على الجميع، وكل واحد ولده

أبواه

- الوجه الثاني: نِعَمُ الدنيا لا تُجْزَى كلها، ومنها نعمة النبوة ونعمة الأبوة، بل هما

محض فضل

الوجه الثاني للمناقشة: أن هنا من ادعى أفضلية سيدنا عمر ومنهم من ادعى أفضلية

سيدنا العباس رضي الله عنهما

- الجواب على الفرق المفضلة هو إجماع الصحابة والتابعين على أن المراد سيدنا

أبو بكر رضي الله عنه

الشبهة الأولى: من المفسرين من فسّر ﴿الأنقى﴾ بالتقي، والرد على ذلك بمقدمات

المقدمة الأولى: تضافرت أدلة العقل والنقل على أن الألفاظ لا تصرف عن ظواهرها

إلا لضرورة

المقدمة الثانية: في بيان ما يقبل من التفسير وما يرد

- سبب كثرة أقاويل المفسرين واختلافها

- كلام الإمام السيوطي ونقده لمتأخري المفسرين؛ لاختصارهم في الأسانيد،

وكثرة الأقوال

- بعض التفاسير التي شاع فيها من الأحاديث الموضوعية والضعيفة

- بيان أضعف طرف تفسير سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما

- بعض المفسرين زاد في قصص الأنبياء أشياء تنافي العصمة، والعياذ بالله

- الرد على أقوامٍ تعتر بهم نزعة فلسفية

إيقاظ مهم: في أنا لا نتناول على التفاسير ونردها، وإنما نبذ الدخيل ونأخذ

الصحيح ونعرض عن العليل

- بيان حكم التفسير بمقتضى اللغة

المقدمة الثالثة: للقرآن وجوه كثيرة لا يناقض بعضها البعض، وهذا من إعجازه

- الخلاف في التفسير بين السلف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وأمثلة



- المقدمة الرابعة: تفسير ﴿الأتقى﴾ بالتقي مروي عن أبي عبيدة اللغوي الخارجي  
 - أبو عبيد القاسم بن سلام الميزابي عبيدة، وهو أحسن حالاً منه  
 المقدمة الخامسة: تفسير ﴿الأشقي﴾ بالشقي وما يردُّ على ذلك، وإيضاح المرام  
 - نقل الرازي وجهين لتصحيح الحصر عن القاضي، الأول منهما: المراد من ﴿ناراً  
 تلظى﴾ نار مخصوصة  
 - وجهتان للإيراد؛ الأول: قوله: ﴿تلظى﴾ صفة للنار فهي مخصوصة، والرد على  
 ذلك

- سبب نزول قوله تعالى: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ [لقمان: ١٣]  
 - الثانية: الوصف بالتلظى ينافي التخصيص، والرد على ذلك، وبيان الصواب  
 - الثاني من وجهي القاضي: أن الحصر دعائي  
 - تمسك القاضي البيضاوي بمفهوم الصفة وميل القاضي أبي بكر الشافعي إلى إفادة  
 الحصر

- استكمال الرد على أبي عبيدة  
 - أبو طالب لم يقع منه تكذيب للنبي ﷺ بل مدحه بقصيدة شهيرة، وخُفِّف عنه  
 العذاب لكن سبق عليه العذاب  
 - الحصر في الشقي المكذب غير مستقيم  
 - بيان ضعف قول الإمام الرازي في رده على القاضي  
 - الألف واللام في ﴿الأتقى﴾ إن لم تكن للعهد فهي للاستغراق  
 - الأتقى الفقير مجنب عن النار فلم غفلتم عن هذه الصفة؟  
 - المخلص من ذلك الاستخدام وهو شائع في فصيح الكلام  
 - المولى عبد العزيز تنبّه في «تفسيره» للاستبعاد في الوجه الأول من وجهي القاضي

- تخفيف العذاب على أبي طالب
- العقاب عدل منه سبحانه، والعفو تكرم منه وفضل
- المتقون مبعدون عن النار فكيف بأتقى الأتقياء
- الجواب عن الشبهة الأولى بوجوه
- الشبهة الثانية في «فتح العزيز» قال: إن حمل التقي على الأتقى مخالف للسان العرب، والرد على هذا القول من المؤلف
- الأفعال: حقيقته التفضل، وبيان ذلك
- بيان استخدام أفعال التفضيل إذا كان مضافاً، أو بـ(من) وإذا استخدم بالألف واللام فلا يورد في الكلام
- موافقة كلام المؤلف عن أفعال التفضيل للملا جامي لطيفتان: الرضي الاسترابادي موافق للملا جامي
- النقل من تفسير العزيزي والرد عليه
- نكتة أخرى: أفعال التفضيل لا محيد له من مضطرب عليه
- مدح سيدنا حسان لسيدنا أبي بكر رضي الله عنهما، وسماعه ﷺ دليل على أن سيدنا أبا بكر هو الأفضل
- الشبهة الثانية: الأكرم هو الأتقى، فكل أكرم هو أتقى، فمفاد الآيتين لا يضرنا ولا ينفعكم، والرد عليهم
- الرد على هذه الشبهة باثني عشر وجهاً أمهاتها ثلاثة
- الأول: حمل (الأكرم) هو المعتبر، وبيان ذلك بوجوه عدة
- أولاً: المقصود بالأكرم الأتقى لا الأنسب، فالمراد مدح الأتقياء
- ثانياً: كل من كان أكرم كان أتقى ولا يقتضي العكس
- ثالثاً: ما ذكر في أسباب النزول يطابق التنزيل إذا كان الموضوع هو الأتقى، وإن عكس فلا

- رابعاً: الأحاديث التي وردت في تفسير هذه الآية تعطي ما ذكرنا من المفاد، وتأبى عما بغيتم من الإفساد
- خامساً: لم يفهم من الآية إلا مدح المتقين، ولو قصرنا الآية على الكريم نتج أن كل كريم متق وهو باطل
- سادساً: ذكر أحاديث تؤيد المعنى في الآية، ولا عكس
- سابعاً: قولك: أكرم الناس أنقاهم ثم من دونه وهكذا ينتج الأدنى بالكرم أقل بالتقوى وهكذا، وهو باطل وبيان ذلك.

تذييل: تقديم الخبر في مثل هذا المقام كثير وأدلة ذلك من الحديث تكميل: ما قاله النحاة من وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفين أمر أكثرى لا كلي

تسجيل: في بيان النكتة التي في تقديم الخبر وحقه أن يؤخر الثاني من وجوه الجواب عن هذا الارتياب: بحث منطقي وأدلة كثيرة تثبت ما ذهبنا إليه

الثاني من جوه الجواب: كل أكرم أتقى وينعكس بعكس النقيض، من ليس بأشقى ليس بأكرم

تنبيه: في الرد على السفهاء القائلية بأن الثابت مم تقدم أكرم من الصديق ولا يستلزم أكرميته بثلاثة وجوه

خاتمة: في أن نتيجة الأمر: الأتقى والأكرم والأفضل هو سيدنا أبو بكر رضي الله عنه

- العلم القطعي يستعمل في معنيين

- من قال: إنا وجدنا النصوص متعارضة فهذا إختيار عن نفسه

- أحاديث النهي عن التفضيل بين الأنبياء عند ما يراها هذا المنتقد هل يقول بالتعارض؟

- تفضيل سيدنا علي للشيخين على نفسه رضي الله عنهم أجمعين

- أقوال العلماء من التابعين في تقديم وتفضيل الشيخين

لطيفة: سورة (الليل) سورة سيدنا أبي بكر، وكلام نفيس للمؤلف

لطيفة: استنبط الباقلاني وجهاً آخر لتفضيل سيدنا أبي بكر

محتوى الكتاب

نهاية الملف kpn6 أبو خالد .